وزارة التّعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشّهيد حمه لخضر الوادي
كلّية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم التّاريخ

محاضرات في مقياس تاريخ الجزائر الحديث
(بين القرنين 16 و19 الميلاديين)

مطبوعة مقدمة لطلبة السنة الثالثة ليسانس تاريخ عام

(السداسي الخامس)

إعداد الدكتور: رضا ميموني

السنة الجامعية:1447-1448هـ/ 2025م – 2026م

محتوى المادة:

1- الأوضاع العامة للجزائر قبل التواجد العثماني.

2- الجزائر في عهد البيلربايات.

3- الجزائر في عهد الباشاوات.

4- الجزائر في عهد الآغاوات.

5- الجزائر في عهد الدايات.

6- التنظيم العسكري في الجزائر خلال العهد العثماني.

7- النظام القضائي في الجزائر خلال العهد العثماني.

8- العلاقات الخارجية للجزائر مع دول وممالك أوروبا.

9- العلاقات الخارجية للجزائر مع باقي دول العالم.

10- خلفيات أزمة العلاقات الجزائرية الفرنسية قبل الاحتلال.

11- الجزائر والمؤتمرات الأوروبية.

12- الحملة الفرنسية وسقوط مدينة الجزائر.

13- موقف الباب العالي وباقي الدول الإسلامية من الحملة الفرنسية على الجزائر.

14- موقف الدول الأوروبية من الحملة الفرنسية على الجزائر.

15- مير الأعيان والأشراف ورموز الحكم العثماني بعد سقوط عامة الجزائر.

مقدمة

إنّ دراسة تاريخ الجزائر خلال الفترة العثمانية وما ارتبط بها من مقدمات ونتائج، تمثل مدخلاً أساسياً لفهم التحولات الكبرى التي عرفتها المنطقة المغاربية والعالم المتوسطي بوجه عام. فالجزائر لم تكن بمعزل عن التغيرات السياسية والعسكرية والاقتادية التي شهدها حوض البحر الأبيض المتوسط منذ مطلع القرن السادس عشر، حيث تداخلت العوامل الداخلية بالأطماع الخارجية، وأفضت إلى نشوء كيان سياسي جديد تحت لواء الدولة العثمانية.

قبل التواجد العثماني، كانت الجزائر تعيش أوضاعاً داخلية مضطربة نتيجة لتفكك السلطة المركزية وتناحر القوى المحلية، فضلاً عن تزايد الخطر الإسباني الذي استولى على بعض الثغور والمدن الساحلية. هذا الوضع أوجد فراغاً سياسياً وعسكرياً مهّد الطريق للتدخل العثماني، الذي جاء في إطار راع أوسع بين القوى الأوروبية الاعدة والإمبراطورية العثمانية.

وقد مرّ الحكم العثماني في الجزائر بمراحل متعددة، عكست طبيعة التوازنات الداخلية وتطورات المحيط الإقليمي والدولي؛ من عهد البيلربايات الذي تميز بالحكم المركزي المباشر المرتبط بالباب العالي، إلى عهد الباشاوات والآغاوات، وولاً إلى عهد الدايات الذي تميز باستقلالية أوسع للجزائر عن السلطة العثمانية المركزية. وخلال هذه العهود، تشكلت

مؤسسات عسكرية وقضائية وإدارية كان لها أثر بالغ في ضبط المجتمع وتنظيم شؤونه.

كما لعبت الجزائر العثمانية دوراً بارزاً في شبكة العلاقات الدولية، سواء عبر دامها المستمر مع القوى الأوروبية الكبرى كإسبانيا وفرنسا وإنجلترا، أو من خلال علاقاتها مع باقي الدول الإسلامية ودول البحر المتوسط. هذه العلاقات تميزت بالتنوع بين الراع والتعاون، وعكست الموقع الاستراتيجي للجزائر باعتبارها قوة بحرية مؤثرة في المعادلات الدولية.

غير أنّ الضغوط الأوروبية المتاعدة، إلى جانب التحولات الداخلية، أدت إلى نشوء أزمة مع فرنسا انتهت بتدخلها العسكري سنة 1830. وقد شكّلت الحملة الفرنسية على الجزائر منعطفاً تاريخياً حاسماً، ليس فقط من حيث سقوط العامة الجزائرية وما تبعه من انهيار رموز الحكم العثماني المحلي، بل أيضاً من حيث مواقف القوى الإقليمية والدولية تجاه "المسألة الجزائرية". فقد تباينت ردود الفعل بين الباب العالي والدول الإسلامية من جهة، والدول الأوروبية من جهة أخرى، بما يعكس طبيعة التوازنات الجيوسياسية في تلك المرحلة.

إنّ هذا المقرر لا يقتر على تتبع الأحداث السياسية والعسكرية فحسب، بل يسعى كذلك إلى تحليل البنى الاجتماعية والاقتادية والثقافية التي ميزت المجتمع الجزائري خلال العهد العثماني، وإبراز كيفية تفاعلها مع التحديات الداخلية والخارجية. ومن خلال ذلك، يهدف إلى تزويد الطلبة بأدوات

معرفية ومنهجية لفهم جذور الاحتلال الفرنسي، واستيعاب استمرارية وتأثير المرحلة العثمانية في تشكيل التاريخ الوطني للجزائر.

الأهداف التعليمية للمادة:

تهدف هذه المادة إلى تمكين الطلبة من:

1. الإلمام بالأوضاع العامة للجزائر قبل التواجد العثماني وفهم دوافع التدخل الأجنبي.

2. التعرف على المراحل الأساسية للحكم العثماني في الجزائر (البيلربايات، الباشاوات، الآغاوات، الدايات).

3. دراسة التنظيمات العسكرية والقضائية والإدارية وتأثيرها على المجتمع الجزائري.

4. تحليل طبيعة العلاقات الخارجية للجزائر مع القوى الأوروبية والإسلامية، وفهم ديناميات الراع والتعاون.

5. استيعاب خلفيات الأزمة الجزائرية الفرنسية وأبعادها الدولية.

6. متابعة أحداث الحملة الفرنسية وسقوط مدينة الجزائر سنة 1830م.

7. مناقشة مواقف الباب العالي والدول الإسلامية والأوروبية من الحملة الفرنسية على الجزائر.

8. التعرف على مير الأعيان والأشراف ورموز الحكم العثماني بعد الاحتلال.

9. تنمية قدرات الطالب النقدية في قراءة الأحداث التاريخية وتحليلها ضمن سياقها المحلي والدولي.

المحاضرة الأولى

أوضاع الدول المغاربية والجزائر قبل الحكم العثماني

أولا: لمحة عامة عن أوضاع الدول المغاربية:

عرفت بلاد المغرب العربي بعد انهيار سلطة الموحدين انقساما سياسيا وركودا حضاريا، مما خلف انعكاسات كبرى على الأوضاع العامة للدويلات الثلاث المتخامة(الحفيون، الزيانيون، ال مرينيون)، وأمام ذلك تقوت الممالك الأوربية، واستولت على غرناطة وهددت السواحل الشمالية لبلاد المغرب، ولولا عناية الله ثم تدخل العثمانيون وظهور قوى جديدة مقاومة لوقع المغرب العربي مبكرا تحت السيطرة الأوربية.

وعليه فقد ظلت الدويلات الثلاث تتنازع السلطة، المرينيون في المغرب والزيانيون في تلمسان والحفيون في تونس، وطوال ثلاث قرون(12_15م) أضعفت هذه النزاعات الكيانات السياسية، وأسهمت عوامل عدة عوامل في تقهقر هذه الممالك، ومنها توقف الحركة التجارية الداخلية وتحول مراكز التجارة الدولية، وركود الحياة العلمية وشيوع ظاهرة التقليد، وقد أبحت السلط الحاكمة غيلر قادرة على فرض سلطتها، فاستقلت الكثير من الأسر بحكم المدن والنواحي[1].

[1] - عبد الله مقلاتي، المرجع في تاريخ المغرب الحديث والمعاصر(الجزائر، تونس، المغرب، ليبيا)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2014، ص 09.

وقد تحقق خلال القرن الرابع عشر الميلادي وع من توازن القوى بين الممالك المغاربية الثلاث، مما جعلها تعزف عن شن الهجومات التوسعية والانكفاء على مشاكلها الداخلية، وفي ظل تقهقر الإمارتين الزيانية والمرينية خلال القرن الخامس عشر استعادت إمارة الحفيين قوتها، وحاول حكامها التدي للمخاطر الخارجية وبعث نهضة حقيقية. أما الدولة المرينية فقد استفحل تقهقرها نتيجة مكائد الوزراء في الداخل والنارى في الخارج، وأما تلمسان فقد تحررت من تهديدات المرينيين والحفيين، ولكنها لم تجد في ذاتها من القوة والتماسك ما تستطيع أن تفرض به سلطتها.

وقد نتج عن تراجع قوة السلطة المركزية تفكك القواعد السياسية القائمة على العبية القبلية، حيث استقلت عن تونس كل من طرابلس وقسنطينة وبجاية، واستقلت عن تلمسان وهران وجزائر بني مزغنة، واستقلت عن فاس مراكش ومناطق الجنوب، وقد أثر هذا التمزق على التجارة الحراوية التي كانت تحرك عب الاقتاد، وبسبب عدم توفر الأمن فقد والحواضر يتسبب في فراغ خزينة الدولة، وبالتالي في انحلال الجيش وضعف السلطة المركزية. وعليه نسجل أن الوضع العام في بلاد المغرب مطلع القرن السادس عشر الميلادي كان متدهورا في الجانبين السياسي والحضاري، وأن هذا الأمر كان مشجعا للأسبان والبرتغال للتحرش بسواحلها والتخطيط لاحتلالها[1].

[1] – عبد الله مقلاتي، مرجع سابق، ص 10.

ثانيا: الأوضاع السياسية والعسكرية للجزائر:

تقهقر، وفوضى، وانحلال. تلك هي الكلمات التي تلخ لنا حالة أوضاع المغرب العربي بفة عامة والمغرب الأوسط بفة خاة كما وفها أحمد توفيق المدني[1].

لقد شهدت تلك الفترة راعات عسكرية حادة بين الدول المغاربية، وكانت الجزائر مسرحا لها أكثر من تونس والمغرب الأقى، وذلك بحكم موقعها الجغرافي، الشيء الذي أضعف السلطات المركزية، خاة لدى بني زيان[2].

وقد كانت دولة بني زيان تسيطر نظريا على القسم الغربي من الجزائر الحالية، غير أن رح بني عبد الواد أخذ يتساقط، منذ أن ركن ملوك هذه الدولة إلى التواكل والتخاذل، وإخلادهم للدعة، وتثاقلهم عن القيام بالمالح العامة، وانهماكهم في التهالك على الرئاسة، فضعفت حينئذ هيبتهم عند الناس، وانتشرت الفوضى في كل الميادين السياسية والاجتماعية والاقتادية، واستبد الولاة ورؤساء القبائل وقادة الجيش بما اتل بأيديهم من أسباب الولاية والحكم[3]. فكان أدعياء الملك لا يجدون عوبة في جمع الانار والخروج على

---

[1] – أحمد توفيق المدني، حرب الثلاثمائة سنة بين الجزائر وأسبانيا (1492. ،1792)، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر،(د.س.ن)، ص 64.

[2] – صالح عباد، الجزائر خلال الحكم التركي،ط 1، الألمعية للنشر والتوزيع، قسنطينة/الجزائر 2013، ص 12.

[3] – أحمد توفيق المدني، المرجع السابق، ص 70.

الملك القائم، وكان الأبناء يثورون ويخلعون آبائهم، كما كان الأبناء يحاربون بعضهم بعض لاقتسام ملك أبيهم[1].

وعليه فقد سهل هذا الانهيار العسكري والفوضى التي عرفتها بلاد المغرب الأوسط من مهمة إسبانيا سواء في احتلال البلاد أو في توسيع منطقة نفوذها فيها.

ثالثا: الأوضاع الاقتادية والاجتماعية للجزائر:

بالرغم من سوء الأوضاع السياسية التي كانت تعيشها المملكة الزيانية في مطلع القرن 16م؛ إلا أن مدينة تلمسان كانت تمثل مركزا تجاريا هاما وذلك يرجع إلى أهمية موقعها الجغرافي. حيث لم ينقطع عنها التجار حتى في الأوقات العيبة، فقد كان التجار يتزودون منها بمنتوجات بلاد السودان مثل العاج والذهب والعبيد، ويرسلون منها سلعهم الى الى الحراء عن طريق سجلماسة.

ولم تقتر حركة تجار تلمسان على الحراء فقط؛ بل كانت تقوم بالوسيط مع الأسواق الأوروبية عبر موانئ المرسى الكبير ووهران وهنين، وبسبب الحركة التجارية فقد كانت الدولة تجني الضرائب التي تفرضها على السلع المستوردة أو المدرة وتحقق عائدات كبيرة[2].

---

[1] – المرجع نفسه، ص 69.

[2] - محمد دراج، الدخول العثماني إلى الجزائر ودور الإخوة بربروس(1512_1543)، تصدير ناصر الدين سعيدوني، ط1، الأصالة للنشر والتوزيع، الجزائر 2012، ص_ص 96-97

ولم يكن الانتعاش التجاري مقترا على الموانئ في الغرب فقط، بل إن الموانئ في الشرق الجزائري كانت تعيش نفس النشاط، فموانئ القالة وعنابة وسكيكدة كانت تستقبل السفن من جنوة وتونس وجربة، فتدر من خلالها الجلود والقمح والسمن، وتستورد الأقمشة ومنتوجات أوربية أخرى. كما كانت مدن منطقة الميزاب الواقعة على أبواب الحراء تقوم بدور الوسيط التجاري بين مدينة الجزائر وبجاية وبين تجار بلاد السودان[1].

لكن بالرغم من الانتعاش الاقتادي الذي كانت تعيشة المدن الساحلية، إلا أن المناطق الداخلية والبعيدة عن المدن الحضرية للجزائر كانت خارجة عن سيطرة الدولة، فهي إما خاضعة للقبائل أو لا تخضع لأحد، الأمر الذي جعلها مجالا خبا لقطاع الطرق وعابات البدو القادمين من الجنوب. فقد ذكر الوزان أن غرب تلمسان كان موحشا جافا، تعيش فيه عابات من اللو الذين يقومون بقطع الطرق وقتل الناس بلا رحمة، بحيث نادرا ما يفلت التجار من أيديهم. والأمر نفسه ينطبق على سكان جبال قسنطينة الذين لم يكونوا يستطيعون مزاولة تجارتهم في السهول خوفا من اللو، ولا في المدن خوفا من ظلم الأمراء، كما ذكر أن الأراضي في نواحي عنابة قد هجرها أحابها بسبب اعتداءات البدو[2].

[1] – محمد دراج، مرجع سابق، ص_ص 96-97.

[2] _ المرجع نفسه، ص 98.

وبمرور الوقت فقدت بلاد المغرب الأوسط أهميتها التجارية بالبحر الأبيض المتوسط باعتبارها همزة ول ما بين السواحل والمناطق الحراوية بفعل الاكتشافات الجغرافية الأوروبية للطرق والممرات الجديدة، وأدى عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي وغياب الأمن إلى هجرة الفلاحين لأراضيهم وقلة الإنتاج الزراعي وتوقفت الحركة التجارية الداخلية وتدهورت بالتالي الأوضاع الاقتادية للبلاد.

رابعا: **الغزو الإسباني للجزائر ونتائجه**

1- دوافع وأسباب الغزو:

لقد جاء الاحتلال الاسباني للسواحل الجزائرية في الوقت الذي عرفت فيه البلاد ضعفا عاما، مقارنة بما ولت إليه أوروبا في عر نهضتها [1]، حيث عبر أحد كتاب البلاط الاسباني عن هذا الضعف بقوله:" إن الحالة النفسية في كامل البلاد بلغت حدا من الانهيار يحمل على الاعتقاد بأن الله أراد أن تكون هذه البلاد في منتناول احب الجلالة"[2].

وهكذا فقد استغلت اسبانيا حالة الضعف ومضت في احتلالها للجزائر، ودفعتها عدة أسباب فمنها الأسباب الدينية والسياسية والعسكرية والاقتادية.

[1] – صالح عباد، مرجع سابق، ص 41.

[2] – بسام العسلي، خير الدين بربروس (1470–1547)، ط1، دار النفائس، بيروت 1980، ص 56.

أ_ الدوافع والأسباب الدينية:

يعد الدافع الديني من أقوى الأسباب وراء الغزو الاسباني للجزائر، وذلك أن الدولة الاسبانية التي كانت تقاتل المسلمين وطردتهم من الأندلس فقد قامت على أسس دينية رفة بين جدران الكنائس والمعابد المختلفة، وقد أشعل رجال الدين من قساوسة ورهبان الحماس الليبي في نفوس الأسبان من أجل إبعاد المسلمين عن بلاد الأندلس أولا، ثم إخضاع بلاد الشمال الأفريقي للحكم المسيحي ثانيا[1].

وأدر البابا رأس المسيحية، أمره السامي لكل المسيحيين بأن يستمروا في دف الضريبة الليبية لملوك اسبانيا من أجل الحرب الأفريقية، وجمع القساوسة أموالا باهظة من خلال ذلك لتزويد الجيوش المسيحية بالمال والعتاد.

وتعتبر الملكة إيزابيلا من أكثر المتحمسين لنشر المسيحية في شمال إفريقيا، وهي التي كان لها الأثر بالبالغ في تحطيم دولة المسلمين الأندلس، حيث تركت وية عند موتها تأمر فيها من يتولون الملك بعدها بأن يحققوا أمنيتها الغالية التي كانت تود لو أنها حققتها بنفسها، ألا وهي فتح إفريقيا، وعدم الكف عن القتال في سبيل الدين المسيحي ضد الكفار(المسلمين)[2].

[1] – أحمد توفيق المدني، مرجع سابق، ص–ص 79–80.

[2] – المرجع نفسه، ص–ص 79–80.

ب_ الدوافع والأسباب السياسية والعسكرية:

بعدما تمكن ملوك اسبانيا من طرد المسلمين وتوحيد مملكتهم، أبحوا يفكرون في توسيع نفوذهم في القارة الأوربية والقارة الإفريقية، كما كانوا يطمحون لإعادة أمجاد وممتلكات الإمبراطورية القديمة، فهذا المد الاستعماري الجشع كان من جملة الأسباب التي جعلتهم يحتلون السواحل الجزائرية.

ولقد كانت اسبانيا تخشى من ردت فعل المسلمين في المغرب العربي، وفي الوقت نفسه كانت على علم بحالة الانهيار والانحلال التي تمر بها المنطقة، حيث كانت تغرق في موج الفتن والشقاق والحروب الداخلية، ولذلك سعت اسبانيا إلى المبادرة لإقامة قواعد عسكرية على شواطئ المغرب الأوسط، للحيلولة دون مساعدة المغاربة للأندلسيين بعدما يستعيدوا قوتهم[1].

ج_ الدوافع والأسباب الاقتادية:

بعد طرد المسلمين من الأندلس شهدت اسبانيا انهيارا اقتاديا واجتماعيا، وذلك لأن المسلمين كانوا دعامة الاقتاد والمحرك للعمل، وهو ما جعل اسبانيا أمام مشكل اقتادي رهيب، فقد تعطل الإنتاج وانعدمت وسائل التنيع، وتعطلت التجارة الخارجية بسبب ضعف التدير والاستيراد، وحدث الشيء

[1] – أحمد توفيق المدني، مرجع سابق، ص –ص 83_86.

نفسه بالنسبة للمعاملات المالية والقروض بسبب طرد اليهود وقتل من بقي منهم.

وأمام هذه الحالة لم يتبقى لاسبانيا إلا أن تسلك طريق اللوية المسلحة التي تدعى الاستعمار. فاندفوا وراء ذلك نحو سواحل المغرب العربي من أجل إخضاعه للحكم الاسباني، الذي في نظرهم يمل الحل بالنسبة للأزمة الاقتادية التي تمر بها اسبانيا وقتئذ، خاة وأن منطقة الشمال الإفريقي قد اشتهرت منذ أزمنة بأنها مهد الخيرات ومنبع الثروات[1].

2- الاحتلال الاسباني لسواحل الجزائر:

أ_ احتلال المرسى الكبير سنة 1505:

نظرا للأهمية الاقتادية لهذا الميناء وقربه من مدينة وهران التي تبعد عنه 8 كيلومترات فقط، وكذا لقربه من اسبانيا؛ خططت هذه الأخيرة لاحتلاله وجعلته هدفها الأول. وهكذا ول الأسطول الاسباني لميناء المرسى في 11سبتمبر1505 على متنه 5آلاف جندي. وعند ووله اشتبك مع حامية المرسى في معركة غير متكافئة انتهت باحتلال قلعة المدينة والتحن بها، وبعد 50 يوم من المقاومة الشعبية العنيفة، قرر أعيان المدينة تسليم المدينة للأسبان مقابل اتفاقية تضمن لهم الحياة، والانسحاب دون أن يلحقهم أذي، لكن الأسبان اشترطوا عليهم ألا يأخذوا معهم شيء من المؤن

[1] – أحمد توفيق المدني، مرجع سابق، ص 88.

والزاد وحيواناتهم، وأخلى السكان المدينة ودخلها الأسبان ورفعوا فوقها أعلامهم وعلى الفور حولوا مسجدها إلى كنيسة[1].

وأرسل الملك الزياني جيشا لتحرير المدينة، لكن الأسبان كانوا قد أحكموا تحينهم بها ونبوا مدافعهم عل أسوارها، ونشبت معارك عديدة حول المدينة، لكنهم لم يتمكنوا من زحزحة الأسبان منها. وفور وول خبر احتلال المرسى إلى اسبانيا حتى اجتاحتها موجة من الفرح وأعلن فيها العيد لمدة أسبوع[2].

وهكذا فانه بسقوط هذا الميناء تبدأ مرحلة طويلة من الراع الدامي بين الجزائر واسبانيا دام 300 سنة، وهي الفترة التي استغرقها التواجد العثماني بالجزائر.

ب_ خضوع مدينة تنس(1507):

شرع الأسبان منذ احتلالهم للمرسى في توطيد علاقاتهم مع الأعراب المحيطين بالمرسى واستمالتهم لهم، واستعمالهم كأعوان لهم لتثبيت وجودهم. كما راحوا يؤججون الراع القائم داخل البيت الزياني المتارع على العرش بغية إنهاكه وإشغاله عن التدي للاحتلال.

فعندما ثار أبو حم الثالث على ابن أخيه أبا زيان الثالث الملقب بالمسعود، وسجن هذا الأخير فرّ أخوه المدعو يحي الثابتي إلى فاس، ولم

[1] – بسام العسلي، مرجع سابق، ص 61.

[2] – محمد دراج، مرجع سابق، ص 104.

يلبث حتى استدعاه سكان تنس وعينوه ملكا عليهم. فأنتهز الأسبان الفرة وبسطوا حمايتهم على الملك يحي الثابتي ضد عمه أبو حمو الثالث، وهكذا أبحت تنس تابعة للأسبان دون مقاومة[1].

ج_ احتلال وهران(1909):

عين الملك فرديناند الكاردينال خيمينيس قائدا عاما للحملة الموجهة لاحتلال وهران وكان ذلك في 20 أوت 1508، وهي من أهم المدن الواقعة في الغرب الجزائري وثاني ميناء بعد المرسى الكبير، فقام هذا الأخير بالإعداد للحملة، وأبحر الأسطول الاسباني من ميناء قرطاجنة يوم 16 ماي 1509، وكان مكونا من 33 باخرة حربية و 51 زورقا تحمل على متنها 15 ألف جندي. ونزلت هذه القوات إلى البر دون عائق كبير والتحقت بها قوات الأسطول الاسباني الذي كان مرابطا في المرسى الكبير[2].

وتمكن الاسبان من دخول المدينة واحتلالها وذلك بعدما تمكن حاكم المرسى من شراء ذمم أحد اليهود المهاجرين من الاندلس بوهران وكان يعمل قابض للضرائب هذا الاخير وبمساعدة أعوانه فتحوا أحد أبواب المدينة المحارة للجنود الأسبان، الذين تدفقوا داخل المدين كالسيل العارم يقتلون كل من ادفهم في الطريق، واقتحم الأسبان بقية الأبواب ودخلوا

[1] – محمد دراج، مرجع سابق، ص–ص 105–106.

[2] – أحمد توفيق المدني مرجع سابق، ص 110.

المدينة من كل الجهات يقتلون ويحرقون. وبعد دفاع دام خمسة أيام انتهت الحرب بمقتل 'آلاف جزائري وأسر 8آلاف أخذوا جميعا إلى اسبانيا[1].

وغادر بعهدا خيمينيس وهران بعدما حول مساجدها الى كنائس، وترك بها حامية تتولى حمايتها والمرسى الكبير ومملكة تلمسان التي أبحت تابعة لهم فيما بعد[2].

د_ احتلال بجاية(1510):

انطلق الأسطول الاسباني الموجه ضد بجاية بقيادة بيدرونافارو من المرسى الكبير، وكان ذلك يوم 30 نوفمبر 1509، وأظهر الأسطول بأنه متجه نحو جزر البليار حتى يستطيع مفاجأة مدينة بجاية, وول الاسطول الى بجاية يوم 5 جانفي وكان على متنه ما بين 15و 20 ألف جندي، وتذكر بعض الروايات أن الأسبان احتلوا المدينة دون مقاومة تذكر من سكانها، وهذا ما ذهب الية الوزان حيث ذكر أن سكان المدينة فروا جميعا إلى الجبال، لكن هذه الرواية تتعارض مع ما ذكره غيره من المؤرخين[3].

وذكروا بأن أهالي بجاية بعدما بلغهم ما حل بوهران أخذوا يتحنون لمنع الأسبان من النزول إلى البر، وشهدت اللحظات الأولى من وول الاسبان تبادل للأطلاق النار بين مدافع بجاية والمدافع الاسبانية، لكن الفرق كان

[1]– محمد دراج، مرجع سابق، ص–ص 108–109.

[2] – المرجع نفسه، ص–ص 109–110.

[3] – صالح عباد، مرجع سابق، ص–ص 49–50.

كبير جدا في فعالية المدفعتين، لذلك لم يمضي سوى وقت قير حتى تمكن الأسبان من النزول إلى البر.

وبعد معركة غير متكافئة انسحب المدافعون الى وراء بجاية وعلى رأسهم الملك عبد الرحمن الحفي. ودخل الاسبان المدينة واعملوا السيف فيمن بقي بها، وأسرفوا في القتل كما فعلوا بوهران، وانجلت المعركة عن مقتل 4100 قتيل، كما نهبوا المدينة ونقلوا كنوزها على متن 30 سفينة الى اسبانيا[1].

هـ_ توسيع نفوذ الأسبان وخضوع بقية المدن الجزائرية:

لما علم سكان مدينة الجزائر بسقوط بجاية تحت حكم الأسبان، سارعوا إلى إرسال وفد عنهم لبجاية ليعلن استسلام مدينتهم وشيوخ المتيجة والساحل لاسبانيا. وفي 31 جانفي 1510 وقع مندوبون عن المدينة وثيقة الاستسلام التي يعترفون فيها بالسيادة الاسبانية. وهكذا أنشأ الأسبان حن البينيون على إحدى الجزر الغيرة المقابلة لمدينة الجزائر، وذلك لضمان وول الضريبة ومراقبة الجزائر.

وفي 26 ماي وقعت مستغانم مع الأسبان معاهدة نت على خضوع أهل مستغانم والتزامهم بدفع الضرائب والمكوس، التي كانوا يدفعونها لتلمسان إلى الأسبان، كما يلتزمون بتسليم العبيد المسيحيين الذين يفرون إليهم للأسبان، ويلتزمون بتموين المرسى الكبير ووهران، ويسمحون لهم

[1] محمد دراج، المرجع السابق، ص-ص 112-113.

باحتلال المدن والقلاع الموجودة بالمدينة وبتشييد أخرى إن أرادوا ذلك. مقابل ذلك يحمي الأسبان مستغانم من أي عدوان داخلي أو خارجي لمدة خمس سنوات. والتحقت فيما بعد تلمسان بهذه المدن الخاضعة، وعقد ملكها تحالفا مع الأسبان سنة 1511، أبحت بموجبه تحت الحماية الاسبانية[1].

[1] – صالح عباد، مرجع سابق، ص–ص 54–55.

المحاضرة الثانية: الجزائر في عهد البيليربايات

أولا: الدخول العثماني إلى الجزائر

لم يكن الدخول العثماني لبلدان المغرب غزوا أو تدخلا مباشرا من الدولة العثمانية كما هو الحال بالنسبة لمناطق المشرق العربي؛ بل أمرا فرضته التهديدات المسيحية الإسبانية أوائل القرن السادس عشر الميلاد ي، حيث جذب هذا الراع الليبي الجديد رجال الجهاد البحري الذين أسسوا أساطيل بحرية ثم اندمجوا مع الأندلسيين وسكان المغرب في مقاومة الغزو المسيحي.

وكان لاستقرار الأتراك في الجزائر ثم في طرابلس وتونس دور حاسم في حسم النزاع مع اسبانيا، وفي الهيمنة على الحوض الغربي للمتوسط.

1_ ظهور الإخوة بربروس في الحوض الغربي للمتوسط:

تزامن الاحتلال الاسباني لسواحل الجزائر في بداية القرن 16م مع ظهور طلائع رجال الجهاد البحري العثمانيين بقيادة الإخوة بربروس(عروج، وخير الدين، وإسحاق)، الذين اتخذوا من الموانئ التونسية منطلقا لنجدة مسلمي الأندلس وملاحقة سفن النارى المعتدية في عرض المتوسط[1].

[1] – عبد الله مقلاتي، مرجع سابق، ص 17.

بدأ عروج نشاطه في الحوض الغربي للمتوسط حوالي سنة 1504[1]، وكان يمتلك حينها 12 سفينة[2]، ومنذ سنة 1512 اتخذ من جزيرة جربة قاعدة له، وأسس بها مستودعا لتخزين غنائمة. واتفق مع سلطان تونس محمد ابن الحسن الحف(1494-1526) على جعل ميناء جربة قاعدة للانطلاق في غزواته البحرية على أن يدفع له خمس الغنائم التي يحل عليها[3]. ولم يلبث عروج طويلا في جربة حتى لحق به أخوه خير الدين فقوي بذلك ساعده[4]، وانطلقا يغيران على السفن والسواحل المسيحية، وكان من نتيجة ذلك أن قويت سطوتها وزادت ثروتهما إلى حد كبير[5].

وهكذا ذاع يت الأخوين بربروس بفعل غاراتهما على السواحل والمدن الأوروبية مثل سردينيا ونابولي وتعرضهما للسفن الأوروبية المحملة بالبضائع والجنود، فازداد تعلق السكان بهما في تونس وتطلع سكان المدن

[1] – يحي بوعزيز، الموجز في تاريخ الجزائر، ج 2، الجزائر الحديثة، ط 2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2009، ص 11.

[2] – صلاح العقاد، المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر(الجزائر. تونس. المغرب الأقصى)، ط6، مكتبة الأنجلو مصرية، مصر 1993، ص 19.

[3] – محمد خير فارس، تاريخ الجزائر الحديث من الفتح العثماني الى الاحتلال الفرنسي، ط 1، (د.د.ن،) (د.ب.ن)، 1969، ص 24.

[4] – خير الدين بربوس، مذكرات خير الدين بربروس، تر: محمد دراج، ط 1، الأصالة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص 46.

[5] – محمد دراج، مرجع سابق، ص–ص 157-158.

الساحلية بالمغرب الأوسط إلى الاستنجاد بهما لتخليهم من الاحتلال الاسباني.

2_ تحرير السواحل الجزائرية في عهد عروج:

بعدما سطع نجم الأخوين عروج وخير الدين وانتشرت أخبار بطولاتهم اتل أعيان وعلماء مدينة بجاية وأمير قسنطينة أبو بكر الحفي في سنة 1512 بهم، وطلبوا منهما تحرير بجاية من قبضة الأسبان، فلم يتأخر وسار نحو المدينة وحارها بحرا بينما حارها أهلها من ناحية البر، ودام ذلك الحار مدة 24 يوما إلا أن عروج فشل في اقتحام المدينة نظرا لحانتها وفقد في هذا الحار ذراعه التي بترت وعاد إلى حلق الوادي[1].

ورغم الخسارة إلا أن هذه الموقعة كانت استطلاعية تعرف من خلالها عروج على جغرافية المنطقة وعلى قدرات الأسبان الحربية، كما تفطن عروج إلى أن تحرير مدينة بجاية يحتاج إلى أن تكون قواته في مكان قريب منها، فحرر مدينة جيجل سنة 1514من الجنويين الذين حكموها منذ 1260 واتخذها مقرا له ومركزا لعملياته الحربية خاة بعد اشتداد الخلاف بينه وبين السلطان الحفي بعد غزوه بجاية[2].

وقام عروج خلال تواجده بمدينة جيجل بتجهيز جيشه وتقويته، وتوجه في سنة 1514 إلى مدينة بجاية فحارها لمدة 3 أشهر إلا أنه فشل من

[1] - يحي بوعزيز، مرجع سابق، ص 12.

[2] –نفسه.

جديد في اقتحامها بسبب وول النجدات والإمدادات الاسبانية ولحانة المدينة ومناعتها الطبيعية، فعاد إلى جيجل ورأى أن مواجهة اسبانيا القوية تحتاج إلى الاعتماد على دولة قوية فاتل بالسلطان سليم الأول وبعث إليه بهدية ثمينة ورسالة، فأمده السلطان بأربع عشرة سفينة ومجموعة من المجدفين المهرة وكمية من الأسلحة والذخائر، وكان ذلك جراء الهدية الثمينة التي أرسلها له عروج بعد فتحه مدينة جيجل[1].

وفي سنة 1516 أرسل سالم التومي شيخ مدينة الجزائر وفدا إلى عروج يطلب النجدة باسم سكان مدينة الجزائر فاستجاب لهم عروج بعدما لحق به أخوه إسحاق في هذه السنة وسار إلى المدينة واسترجع في طريقه إليها مدينة شرشال ودخل إلى مدينة الجزائر في سنة 1516 واستقبل استقبالا كبيرا وعينه أهلها أميرا للجهاد.

باشر عروج عمله محاولا اقتحام حن البنيون (الخرة) فقام بقفه بالمدفعية إلا أنه فشل في ذلك نتيجة ضعف مدفعيته أمام التحينات الاسبانية القوية مما أدى إلى الاطدام بينه وبين سالم التومي الذي أعلن تمرده على عروج، غير أن هذا الأخير تمكن من القضاء عليه وباشر

[1] - يحي بوعزيز، مرجع سابق، ص 12.

عملية تحين المدينة إدراكا منه أن الأسبان سيحاولون استرجاعها خاة بعد استنجاد يحي بن سالم التومي به[1].

وفعلا جهز الأسبان حملة بقيادة دييقو ديفيرا نزلت في 30 سبتمبر 1516على شواطئ باب الواد، فهزم الأسبان هزيمة قاسية وانسحبوا في فوضى وتحطم جل أسطولهم، ونتيجة هذا النر دخل سكان البليدة وملیانة والمدية ودلس وبلاد القبائل وعرب المتيجة في طاعة عروج وتوسع بالتالي نفوذه حتى شمل معظم وسط وشرق المغرب الأوسط[2].

استولى بعد ذلك الإخوة بربروس على مدينة تنس في سنة 1517 وقتلوا أميرها المتعاون مع الأسبان، وقام عروج بعد ذلك بتنظيم المناطق التي دانت له، فقسمها إلى قسمين: قسم شرقي عين عليه أخوه خير الدين وجعل مدينة دلس مقرا له، وقسم غربي مركزه مدينة الجزائر وحكمه بنفسه.

استنجد سكان مدينة تلمسان بالإخوة بربروس لتخليهم من ملكهم أبو حمو الثالث الذي رضي بالهيمنة الاسبانية منذ سنة 1511، فاتجه عروج إلى تلمسان وترك في قلعة بني راشد حامية بقادة أخيه إسحاق لحماية ظهره من أسبان وهران، وول إلى تلمسان ودخلها في سنة 1517بعد أن هزم قوات أبو حمو الثالث الذي فر إلى وهران مستنجدا بالأسبان، أعاد

[1] - يحي بوعزيز، مرجع سابق، ص 13.

[2] –المرجع نفسه ، ص 14.

عروج أبو زيان الثالث على عرش تلمسان، إلا أن هذا الأخير سرعان ما انقلب على عروج، فقتله عروج مع الكثير من أسرة بني زيان وتسلم مقاليد السلطة بنفسه[1].

وبعدما تمكن أبو حمو الثالث من الحول على الدعم الاسباني في وهران اتجهوا معه إلى قلعة بني راشد وقتلوا حاميتها بما فيهم إسحاق أخ عروج في سنة 1518، وساروا إلى تلمسان وحاروها لمدة ستة أشهر واقتحموها مما اضطر عروج إلى الانسحاب نحو الساحل فلاحقته القوات الاسبانية وقتلته مع بقية رجاله في السنة نفسها في منطقة الوادي المالح[2]. وقطعوا رأسه وأرسلوا بها إلى اسبانيا وكان عمره حينها 44عاما[3].

3_ إلحاق الجزائر بالدولة العثمانية في عهد خير الدين:

بعد وفاة عروج طلب أعيان مدينة الجزائر من خير الدين قيادة الجهاد، غير أن خير الدين واجه في تلك الظروف مشاكل عديدة فقد ثارت ضده الكثير من المدن، بالإضافة إلى التهديد الاسباني كما فقد خير الدين أخويه عروج وإسحاق وخيرة المقاتلين، فتبين له أن الراع الذي يخوضه في شمال إفريقيا ضد الأسبان راع قوى كبرى، فاقترح على سكان

[1] – محمد خير فارس، مرجع سابق، ص 26.

[2] – وليم سبنسر، الجزائر في عهد رياس البحر، تعريب وتقديم: عبد القادر زبايدية، دار القصبة للنشر، الجزائر 2006، ص 43.

[3] – محمد خير فارس، المرجع السابق، ص–ص 26–27.

مدينة الجزائر اختيار من يحكمهم وقرر الرحيل ومغادرة الجزائر والعودة إلى عمله في البحر. لكن بعدما ألح عليه سكانها في البقاء أشار عليهم بالاعتماد على الدولة العثمانية والدخول في طاعة السلطان سليم الأول لأنه القادر على حمايتهم، فرحبوا بالفكرة وأرسلوا وفدا في أواخر سنة 1518 إلى السلطان سليم يحملون الهدايا ويعلنون البيعة، فرحب السلطان سليم بالفكرة وأعلن موافقته على أن تبح مدينة الجزائر تحت رعايته وحمايته، وعين خير الدين بايلربايا على الجزائر، كما أرسل إلى خير الدين ألفين من الجند الانكشاري وأربعة آلاف متطوع إضافة إلى التجهيزات العسكرية من أسلحة وعتاد بحري، وأبحت منذ ذلك التاريخ الجزائر تابعة للدولة العثمانية[1].

ولا خلاف في أن انضمام الجزائر للدولة العثمانية يمثل مرحلة جديدة في تاريخ الجزائر، فقد شهد هذا العر ميلاد دولة جزائرية جديدة تمتد جغرافيا تقريبا الى الحدود التي هي عليها الآن، فتحققت بذلك الوحدة السياسية والجغرافية للدولة الجزائرية الناشئة على نحو لم يحدث من قبل[2].

ثانيا: التطور السياسي للجزائر في عهد البيلربايات(1518-1587):

يعد عر أمير الأمراء من أزهى العور نظرا للتطور الذي عرفته الجزائر، حيث توحدت وتوسع نفوذها الى تونس وطرابس، ويرجع ذلك الى

[1] – وليم سبنسر، مرجع سابق، ص-ص 44-45.

[2] – محمد دراج، مرجع سابق، ص 240.

خبرة أمرائها وتعاون رياس البحر مع سكان الجزائر لتقوية سلطان البلاد وازدهارها، وقد كان الحاكم خلالها يعين من طرف السلطان العثماني ويحكم مدى الحياة ويحكم باستقلالية. وتميزت هذه المرحلة بالتعاون بين الأتراك والسكان في مواجهة الأخطار الاسبانية، وبشجاعة وقوة البايلبايات.

فقد تم إلحاق تلمسان بالجزائر العثمانية سنة 1554 بعد القتال مع بقايا الزيانيين والأسبان، كما تم ترسيم الحدود الغربية مع سلطان المغرب في سنة 1553، وبقيت هذه الحدود منذ ذلك الوقت إلى يومنا هذا ولم يطرأ عليها إلا تغييرات طفيفة، وتمكن الأتراك في هذا العهد من بسط السيادة العثمانية داخل الأراضي الجزائرية فضموا قسنطينة وبجاية والجنوب الشرقي وقاموا بإنقاذ أعداد لا تحى من الأندلسيين الفارين من الأسبان[1].

وكان هؤلاء البايلربايات بمثابة ملوك مستقلين رغم اعترافهم بسيادة السلطان العثماني، إذ كانوا يمارسون سلطتهم بأنفسهم وبفة شبه مطلقة، وقد تميز عهدهم بازدياد التدخل الاسباني وتكثيف غاراته البحرية على مدينة الجزائر لكن جميعها باءت بالفشل.

لقد كان البايلربايات من رجال كبار البحر الذين ساهموا في تنظيم القوة البحرية الجزائرية والعثمانية وفي تفوقها في البحر الأبيض المتوسط

[1] – حنيفي هلايلي، أوراق في تاريخ الجزائر في العهد العثماني،ط 1، دار الهدى، عين مليلة/ الجزائر، 2008، ص 130.

والإشراف على إخضاع باقي شمال إفريقيا للسلطة العثمانية (تونس وطرابلس الغرب).

تمكن البايلربايات من أن يجدوا لأنفسهم قاعدة شعبية مما أفضى على عهدهم نوعا من الاستقرار والهدوء، فقد كان تمسكهم بمبدأ تحرير البلاد من بقايا الاحتلال الاسباني قاعدة أساسية قد أكسبهم هالة من الاحترام والتقدير في نظر السكان، ومحاولاتهم التقرب من رجال الوفية وكسب ولائهم عن طريق منحهم الكثير من الامتيازات بغرض استمالتهم نظرا لشعبيتهم الواسعة.

وقد جمع الكثير من البايلربايات بين وظيفة البايلرباي ومنب قبطان باشا (قائد الأسطول العثماني)، كما سيطروا على القوتين الأساسيتين في الجزائر الانكشارية (القوات البرية) وطائفة رياس البحر (القوات البحرية).ومن الناحية التنظيمية فإلى عهدهم يرجع تقسيم الجزائر إلى أربع مقاطعات سميت بايلكات على رأس كل منها حاكم يسمى بايا[1].

وبسبب الاستقلالية التي تمتع بها البايلربايات في تسيير الجزائر ومع وفاة العلج علي آخر البايلربايات سنة 1587، فكرت الدولة العثمانية في تغيير نظام الحكم وإرساء نظام جديد يكفل لها الإبقاء على الجزائر خاضعة

[1] _ حنيفي هلايلي، مرجع سابق، ص–ص 131–132.

للأتراك ويمنع البايلربايات من التحرر، فتحولت الجزائر إلى نيابة (ولاية) يديرها باشا يعين مباشرة من العامة العثمانية لمدة ثلاث سنوات[1].

[1] – حنيفي هلايلي، مرجع سابق، ص–ص 131–132.

المحاضرة الثالثة: الجزائر في عهد الباشوات والأغاوات

أولا: الجزائر في عهد الباشوات

يمثل عهد الباشوات مرحلة انتقالية هامة في تاريخ الجزائر العثماني، إذ انتقل الحكم من نظام البيلربايات ذي اللاحيات الواسعة إلى نظام الباشوات الذي كان أكثر خضوعًا للسلطة المركزية في إسطنبول. وقد بدأ هذا العهد سنة 1587م وانتهى سنة 1659م، وهي فترة اتسمت بضعف الولاة أمام نفوذ الإنكشارية وتزايد تدخل السلطنة العثمانية في شؤون البلاد .

جاء هذا التحول نتيجة رغبة الباب العالي في الحد من استقلالية حكام الجزائر، خاة بعد توسع نفوذ البيلربايات السابقين ودامهم أحيانًا مع سياسات الدولة العثمانية في المتوسط.

شعر الباب العالي بتحركات البايلربايات بعدما حاولوا الحد من سلطة الانكشارية والاستعاضة عنهم بفرق جيش محلية وخافوا أن يتحول حكمهم المطلق إلى دولة مستقلة عن الدولة العثمانية، فقرر السلطان العثماني مراد الثالث (1574- 1595) تغيير نظام الحكم ولقب الحاكم بالجزائر الذي أبح يلقب بالباشا وحددوا فترة حكمه بثلاث سنوات.

أبحت الجزائر منذ تطبيق هذا النظام ولاية عثمانية عادية ويتولى شؤونها أحد موظفي الدولة يدعى باشا، هؤلاء الباشوات القادمون إلى الجزائر لم يكن لهم أي سند أو أساس محلي بين القوى التي كانت تسيطر على الأوضاع في الجزائر (الطائفة والانكشارية)، فكان همهم جمع الأموال من

أجل تعويض ما رفوه في شراء منابهم أو للبقاء فيها، وهو ما أدى إلى الانفال بينهم وبين الرعية.

كانت فترة حكم الباشاوات مليئة بالاضطرابات فقد تدخل في شؤونهم الأوجاق وأبح الديوان المؤلف من رؤساء الجند يشاركهم السلطة، واتحد الكراغلة مع طائفة الرياس ليزاحموا الأوجاق في الحكم في سنة 1629 لكن هذه المحاولة باءت بالفشل، وفي أواخر عهدهم كثرت الاضطرابات التي كان الأوجاق يقودونها بسبب تأخر دفع مستحقاتهم وهو ما ساعد الآغوات وهم رؤساء الجند في الأخير على الاستيلاء على الحكم[1].

وشهد عهدهم فترة إجلاء الأندلسيين من شبه الجزيرة الأيبيرية سنة 1609 بعد الطرد الأخير الذي طبقه الأسبان على من بقي منهم، وقد قدر عدد هؤلاء بأثر من ثلاثمائة ألف، فقام الباشوات باستقبالهم ودمجهم في مختلف المدن الجزائرية.

وقد عرفت الجزائر في هذا العهد تداول الكثير من الباشاوات على حكم الجزائر وتجدد تعيين بعضهم أكثر من مرة وتعرض الكثير منهم للعزل والسجن على يد الأوجاق وكان عهد معظمهم قيرا ،وكانت فترة حكمهم غير مستقرة مما دفع بالأوجاق إلى إنهاء حكم الباشوات[2].

[1] - المرجع نفسه، ص 133.

[2] – حنيفي هلايلي، مرجع سابق، ص 133؛ محمد خير فارس، مرجع سابق، ص–ص 59–66.

-خائ ومميزات مرحلة الباشوات

اتسمت هذه المرحلة بقر مدتها على الرغم من كثرة الأزمات التي شهدتها؛ إذ انشغل كل باشا بالسلب والنهب وجمع الثروات، فضلاً عن وقوع مواجهات بين جنود الأسطول البحري (الريّاس) وجنود القوة البرية(اليواداش) بسبب الغنائم التي كان يحل عليها من جراء غارات الأساطيل الأوربية[1].

شهدت الجزائر خلال مرحلة حكم الباشوات أوضاعاً مضطربة اتسمت بعدم الاستقرار السياسي والاجتماعي. فقد كان الباشا يُعيَّن من قِبل الدولة العثمانية لولاية مدتها ثلاث سنوات دون استشارة زعماء المناطق أو رؤساء القبائل، الأمر الذي ولّد حالة من الفوضى وسلسلة من الثورات، أبرزها تلك التي اندلعت في منطقة القبائل[2].

كما تميزت هذه الفترة بتاعد حدة الراع بين القوات العسكرية الإسبانية والأسطول البحري الجزائري، وهو ما ألقى بظلاله على العلاقات الخارجية. فالعلاقات الجزائرية–الفرنسية، على سبيل المثال، اتسمت بالتوتر بسبب قضايا متعددة، من أهمها: القرنة البحرية، والحروب البحرية المستمرة، إضافة إلى الامتيازات التجارية الممنوحة للفرنسيين، والتي كثيراً ما قادت إلى محاولات فرنسية لقف حون الجزائر.

[1] - ناصر الدين سعيدوني، المهدي أبو عبيدلي، الجزائر في التاريخ (العهد العثماني) ج4، المرجع السابق، ص. 15.

[2] - أحمد سليماني، النظام السياسي في الجزائر في العهد العثماني، مطبعة حلب، 1994، ص. 16.

وعلى العيد الداخلي، برزت نزعة بعض الباشوات إلى تعزيز نفوذهم الشخي والتخل من الهيمنة العثمانية، كما هو الحال مع الباشا حسين الذي حاول الانفراد بالسلطة. وقد اطدم هذا التوجه بمعارضة شديدة، إذ واجه ثورة قادها شيخ قبائل الدليم مدعوماً من قبائل تونسية طالبت بالتحرر ورسم حدود مستقلة لمناطقها. ورغم نجاح السلطة المركزية في قمع هذه التحركات، إلا أنّ الاضطرابات ظلت قائمة.

أما العلاقات الجزائرية–التونسية فقد تأثرت بشكل واضح بالنزاعات الحدودية، حيث اندلعت مواجهات عسكرية واسعة انتهت بعقد لح بين الطرفين سنة 1628م[1].

ثانيا: الجزائر في عهد الأغاوات(1659_1671)

يمثل عهد الآغاوات مرحلة انتقالية حرجة في التاريخ العثماني للجزائر، استمرت اثني عشر عامًا فقط (1659–1671م)، لكنها تركت آثارًا عميقة في بنية الحكم.

نشأ هذا النظام نتيجة تحولات سياسية داخلية في إيالة الجزائر، تزامنت مع ضعف مركز الدولة العثمانية في إسطنبول، وتزايد نفوذ فرق الإنكشارية في الولايات التابعة لها.

كان هذا العهد بمثابة انتقال تدريجي من حكم الباشوات المعينين من إسطنبول إلى حكم الدايات المنتخبين من داخل البلاد، مع فارق أن

[1] - جمال الدين سبيّل، مرجع سابق، ص. 145-146.

الآغاوات لم يتمتعوا بنفس الاستقرار أو النفوذ الذي حل عليه الدايات لاحقًا.

تمكن قادة الجيش من الاستيلاء على الحكم تدريجيا عن طريق مجلس الديوان المؤلف من رؤسائهم، ويرجع السبب في قيام حكم الأغوات إلى سياسة الباشوات المالية سواء بإثقال كاهل السكان بالضرائب أو بتكليف الطائفة بالإسراف في الغزو البحري خدمة لمالحهم الخاة والاستحواذ على تلك العائدات المالية المختلفة، أما السبب المباشر في تجريد الباشا من سلطاته فكان محاولته أن يستوفي العشر من المنح التي كان السلطان يرسلها لمساعدة الأسطول الجزائري مما أثار ردود فعل شديدة أسفرت عن تجريد الباشا من مهامه وتعويضه بأحد الأغوات.

يعتبر هذا العهد عهد تسلط الجيش على الحكم، إذ استبدلوا الباشا بلّغا أسندوا إليه حكم البلاد وجعلوا مدة حكمه شهرين وحددوا من سلطته وقيدوها بتنفيذ مقررات الديوان لا غير ولم يترك للباشا إلا اللقب الشرفي. وما يميز عهد الأغوات هو كثرة الفتن واغتيالات الحكام نتيجة عجز هؤلاء عن توفير الأمن والاستقرار والانسجام فيما بينهم حيث كان التنافس على الحكم بينهم شديدا كما أنهم لم يستطيعوا الوقوف أمام قوة الرياس المتزايدة[1].

وهكذا فإن فإن الفترة القيرة التي قضاها الأغوات على رأس السلطة في الجزائر قد تميزت بكثرة الفتن واغتيالات الحكام، وكان ذلك نتيجة عز

[1] – محمد خير فارس، مرجع سابق، ص–ص 66–67.

هؤلاء الحكام عن توفير الأمن الداخلي والوقوف في وجه قوة الرياس المتزايدة[1].

وبسبب حالة الفوضى التي عاشتها الجزائر في عهدهم تدخل رجال الطائفة لانتزاع السلطة من الجيش وأنهوا عهد الأغوات سنة 1671 وفرضوا أحد زعمائهم حاكما على الجزائر ليبدأ بذلك عهد جديد هو عهد الدايات[2].

- خاتمة مرحلة الأغاوات:

- برزت الراعات الداخلية بين ضباط الجيش البري والبحري، مما أدى إلى مزيد من إضعاف النفوذ العثماني في البلاد، وأتاح للأغاوات فرة فرض سلطتهم. فقد نجح طائفة رياس البحر في استعادة مكانتهم، وهو ما زاد من قوة النفوذ الأوروبي في الجزائر. وقد شهدت البلاد خلال هذه الفترة عدة ثورات محلية أبرزها ثورة قبائل بني مسعود عام 1686م، وهو ما أفقد الأغاوات هيبتهم وأظهر عجزهم عن فرض السيطرة بشكل فعّال [(3)].

[1] – ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني(1792–1830)، ط3، البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، الجزائر 2012، ص 23.

[2] – محمد خير فارس، مرجع سابق، ص69.

[3] - عائشة عطاس، العلاقات الجزائرية الفرنسية خلال القرن السابع عشر 1619-1694، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر، 1986، ص. 36.

- تميزت هذه المرحلة أيضًا بكثرة الهجمات البحرية الفرنسية على السواحل الجزائرية، حيث اعتدى الأسطول الفرنسي على السفن والمراكب الجزائرية في البحر الأبيض المتوسط، مما أدخل الجزائر في راع دائم مع القوى الأوروبية الكبرى مثل إنجلترا، فرنسا، وإسبانيا.
- أسهمت هذه الأوضاع في اضطراب الاستقرار الداخلي، حيث تعرضت الجزائر بين عامي 1665–1671م لاضطرابات سياسية وأمنية كبيرة، كان من نتائجها اغتيال الأغا الح عام 1671م، وتولي أحد الرياس منب الحكم ومنحه لقب الداي، ليبدأ عهد جديد في تاريخ البلاد[1].

ومع أن هذا التحول ساعد على إعادة بناء السلطة المركزية، إلا أن المرحلة عرفت بروز مخاطر جدية هددت وحدة الجزائر السياسية والأمنية. فقد عجز الأغاوات عن فرض استقرار دائم، ولم تنجح السلطة المركزية في تجاوز التحديات إلا بعد عود سلطة الداي الذي أبح ممثل الحكم الجديد في الجزائر ابتداءً من سنة 1671م[2].

كما أبحت سلطة الأغاوات محدودة لا تتجاوز حضورهم لجلسات الديوان الكبير والديوان الغير، إلى أن رفضت حكومة الجزائر استقبال المبعوث

[1] - جمال الدين سبيّل، مرجع سابق، ص. 147.
[2] - يحي بوعزيز، مرجع سابق، ص47.

العثماني سنة 1710م. وفي هذه الأثناء، احتفظ الأغا بمنبه ووظيفته الأليّة، والسلطة المطلقة [1].

[1] - جمال الدين سبيّل، مرجع سابق، ص.147.

المحاضرة الرابعة: الجزائر في عهد الدايات(1671-1830)

يمثل عهد الدايات مرحلة مهمة في تاريخ الجزائر خلال العهد العثماني، حيث بدأ هذا النظام سنة 1671م بعد سلسلة من الاضطرابات السياسية التي أنهت حكم الآغاوات، ليستمر حتى احتلال الفرنسيين الجزائر سنة 1830م.

تميزت هذه الفترة بتحول السلطة إلى أيدي قادة الإنكشارية الذين انتخبوا من بينهم "الداي" حاكمًا أعلى، وتميز الحكم بقدر أكبر من الاستقلالية عن الباب العالي في إسطنبول، مع الحفاظ على الولاء الشكلي للدولة العثمانية.

يعتبر هذا العهد آخر عهود التواجد العثماني بالجزائر وبانتهائه تعرضت الجزائر للاحتلال الفرنسي، كما يعتبر أطول العهود على الإطلاق إذ دام أزيد من قرن ونف وهو ما يمثل نف مدة الوجود العثماني بالجزائر.تسلم الدايات السلطة بعد سيطرة زعماء الطائفة على الحكم وحلت محل الأغوات في سنة 1671، واستمر انتخاب الدايات من قبل رجال الطائفة إلى سنة 1689، وتداول في هذه الفترة على الحكم أربع دايات من الطائفة، وفي عهدهم نشطت البحرية الجزائرية وعملوا على تقلى نفوذ الديوان، كما حاولوا تجنب أخطاء الأغوات في إقرار مبدأ عدم تحديد فترات الحكم حيث أبح الداي ينتخب لمدى الحياة لكنه ليس له حق تعيين من يخلفه[1].

[1] – حنيفي هلايلي، مرجع سابق، ص 136.

وعمل الدايات على رفض قبول الباشوات كممثلين للسلطان بالجزائر منذ سنة 1711، رغم أن سلطة هؤلاء كانت سلطة شرفية منذ عهد الأغوات، إلا أن وجود هذه الازدواجية في هرم السلطة لم يكن ليروقهم، وهو ما يؤرخ لبداية ضعف اللات ما بين الجزائر والدولة العثمانية، وتعزيز سلطة الداي الذي أبح يحمل أيضا لقب الباشا منذ ذلك التاريخ(1711).

رجحت كفة طبقة الأوجاق الذين استعادوا نفوذهم وأبح الداي ينتخب من بين ضباط الانكشارية ابتداء من سنة 1689، وتمثلت الروابط مع الدولة العثمانية في هذا العهد في إرسال الداي بعض الترضيات من هدايا وأموال بشكل غير منتظم إلى السلطان والدعاء له على منابر المساجد والمشاركة في بعض حروبه ضد الدول الأوروبية أما ماعدا ذلك من مظاهر السيادة فقد استأثرت بها حكومة الداي.

لم يكن الدايات على درجة واحدة من الكفاءة والنزاهة، فكان منهم النزيه والزاهد في متاع الدنيا المنرف إلى الأعمال الخيرية والذي رف من أمواله الخاة مثل الداي محمد بن عثمان (1766_1791) الذي قام ببناء المساجد والحون والقلاع وترك ما تبقى من أمواله إلى خزينة الدولة[1].

وكان منهم من اتف بالعجز وبعدم القدرة على تسيير شؤون الدولة وقد ول معظم هؤلاء إلى منابهم بفضل تمرد الجيش بسبب الراع بين أقطاب

[1] – يحي بوعزيز، مرجع سابق، ص–ص 46–48.

السلطة أو بسبب تأخر دفع الرواتب أو زيادتها،ومن أمثلة هؤلاء الداي علي الغسال في سنة 1808. وبسبب طول فترة حكم الدايات فقد تأرجح حكمهم ما بين فترات قوة وفترات ضعف، إلا أن الداي ظل في الغالب يمثل الرمز الظاهر للدولة الجزائرية القوية[1].

ارتبط نظام الحكم بالجزائر بهيئة الموظفين السامين في الدولة نظرا لدورهم فيه وتأثريهم على مختلف أجهزته ومالحه والمكانة التي احتلوها في هرم السلطة، فبالإضافة إلى الداي كانت الحكومة تضم بعض الموظفين السامين الذين كانت لهم السلطة المطلقة في تسيير شؤون الإيالة وكانوا يكونون مجلس الحكومة (الديوان الغير) وهم:

ـ **الخزناجي:** بمثابة الوزير الأول وهو مخت بالإشراف على الخزينة (المداخيل والماريف) والشؤون المالية، وكان الشخية الثانية المرشحة لتولي منب الداي في حال شغوره.

ـ **المحلة أغاسي (أو آغا العرب):** بمثابة الوزير وهو القائد العام للجيش (للقوات البرية)، وله السلطة الكاملة على الأوجاق والفرق المساعدة لها، ويعتبر من أهم الموظفين السامين في الدولة[2].

[1] – يحي بوعزيز، مرجع سابق، ص–ص 46–48.

[2] – صالح عباد، مرجع سابق، ص 427.

ـ خوجة الخيل (كاتب الخيل) : وهو مكلف بمداخيل الولايات ومن لاحياته إدارة أملاك الدولة في دار السلطان وبالبايليكات و من بيع الخيول والبغال والجمال والأغنام والأبقار التي يحل عليها البايلك[1].

– **البيت مالجي:** وهو مكلف بجمع التركات التي لا وارث لها، وهو مكلف كذلك بثياب عبيد الداي، ويشترط في البت مالجي أن يكون أعزب.

ـ وكيل الحرج: يراقب النشاط البحري وأعمال الترسانة البحرية وتوزيع غنائم البحر وكل ما له علاقة بالبحر كالجمارك وناعة السفن وتحين الأبراج والأسرى ويشرف على الشؤون الخارجية والعلاقات الدولية (وزير البحرية).

– **الكتاب:** وهم أربعة:

_ **الأول:** ويسمى المكطعبجي وهو مكلف بدور وثكنات اليواداش والعسكر.

_ **الثاني:** ويسمى الباش دفترجي، وهو الذي يمسك النسخة الثانية من سجل الفرق العسكرية.

–**الثالث:** وهو الذي يمسك النسخة الثانية من دفتر أملاك وعائدات البايلك.

[1] – المرجع نفسه، ص–ص 427–428.

-**الرابع:** ويسمى خوجة العشور وهو مكلف بسل الديوانة الخا بكل ما يأتي من البلاد المسيحية.

بالإضافة إلى الديوان الغير وجد الديوان الكبير الذي كان يضم إضافة إلى الداي كبار الموظفين السامين ومسؤولي الانكشارية والمفتي والقاضي وجميع الكتاب، إلا أن هذا الديوان أبح وجوده شكليا في عهد الدايات وكان لا يجتمع إلا في بعض المناسبات[1].

-تحرير وهران في عهد الدايات:

منذ أن أبحت الجزائر إيالة عثمانية، كانت جهود العثمانيين متوالة لطرد الاحتلال الإسباني من المدن الساحلية، وعلى رأسها مدينتا وهران والمرسى الكبير اللتان اعتبرتا من أهم القواعد الاستراتيجية في يد الإسبان. لذلك كان من الضروري القيام بحملات عسكرية متتالية لطردهم من المنطقة.

-المحاولة الأولى للتحرير (1708م)

في عهد الداي محمد بكداش (1708م / 1119هـ)، أسندت مهمة تحرير وهران إلى مطفى بن يوسف بوشلاقم المسراطي. هذا الأخير كان قد خبر سواحل الغرب الجزائري منذ بداية نشاطه العسكري سنة 1686م، فقاد عدة محاولات لتحرير وهران. وقد عمل الداي بكداش على دعمه بإرسال تعزيزات عسكرية بقيادة هره أرزون حسن.

[1] - صالح عباد، مرجع سابق، ص-ص 427-428.

ورغم قلة الإمكانيات وضعف العتاد مقارنة بالإسبان (منها قلة البارود والذخيرة)، إلا أن القوات الجزائرية تمكنت من فتح حن سانتا كروز والسيطرة على عدة مواقع استراتيجية، وكان ذلك في يوم الجمعة 26 شوال 1119هـ 1708م، وهو أول نر مهم ضد الإسبان في وهران[1].

وبعد معارك عنيفة وكفاح طويل، تمكن الجيش الجزائري من دخول وهران، غير أن السيطرة على المرسى الكبير كانت أعب بكثير بسبب تحيناته القوية وموقعه الاستراتيجي. ورغم ذلك لم يتوقف المجاهدون، فوالوا هجماتهم وأجهدوا الإسبان حتى استطاعوا تحريره يوم 24 محرم 1120هـ الموافق 17 أفريل 1708م.

هذا الانتار التاريخي أدخل الفرحة الكبرى على الداي محمد بكداش، الذي كافأ جنوده على شجاعتهم ومودهم في هذه المعارك، حيث أمر برف مبالغ مالية معتبرة لجميع أفراد الجيش. كما جعل الباي مطفى بوشلاقم من وهران قاعدته الرئيسة لإدارة المنطقة بعد التحرير.

لكن فرحة الجزائريين لم تدم طويلاً، إذ تمكن الإسبان من استرجاع وهران سنة 1732م (1144هـ) بعد حار طويل، لتعود تحت سيطرتهم مرة أخرى لمدة قاربت أربعاً وعشرين سنة[2].

[1] - محمد بن أحمد أبي رأس الناصري، مصدر سابق، ص. 47.

[2] - نفسه.

-المحاولة الثانية والتحرير النهائي لوهران:

يُعدّ تحرير وهران، أو ما سُمّي في المادر المحلية بـ "الفتح النهائي"[1]، انتارًا عظيمًا للمسلمين ضد الإسبان. فقد تضافرت عدة عوامل كان لها أثر كبير في تحقيق هذا الإنجاز، من أهمها: الدعم الكبير الذي قدمته الجزائر، ووحدة الف الجزائري بفضل عزيمة الداي محمد عثمان والباي حسن، إضافة إلى عوامل أخرى ساعدت على بلوغ هذا الهدف.

أما أسباب تأخر الفتح، فقد أوضحها ابن زلفة في كتابه "الرحلة القرية"، حيث أرجعها إلى خلافات داخلية بين الأهالي، وتأخر وول المدد من الجزائر العامة، فضلًا عن ضعف الإمكانيات القتالية مقارنةً بجيوش الإسبان.

بعد أن أنهكت وهران والمرسى الكبير من ويلات الحروب وتكاليفها، اضطر العديد من السكان إلى مغادرتها هربًا من القتال وعوبة العيش[2]. وقد كثف الباي محمد الكبير حملاته المتتالية ضد الإسبان منذ عام 1780م، حيث دارت معركة خارج أسوار المدينة تمكن خلالها من السيطرة على مجرى الماء الذي يمدّ أهلها. ثم في سبتمبر 1784م كرر هجومه، وفي نوفمبر من العام نفسه شنّ هجومًا عنيفًا على الحون الإسبانية انتهى بسيطرته على برج الأحمر. استمرت المعارك حتى عام 1785م حين

[1] - نفسه.

[2] -أبو عبد الله بن عبد الرحمان ابن زكري، الرحلة القُرَوية في السيرة المحمدية، ج2، تحقيق مختار حساني، مخبر المخطوطات، الجزائر، 2003، ص 213.

اضطرت إسبانيا إلى التفاوض، ووقّعت لحًا تخلت بموجبه عن بعض شروطها، لكنها أبقت على وجودها في وهران والمرسى الكبير[1].

وال الباي محمد عثمان بعد ذلك حار وهران، وساعده طلبة العلم والمتطوعون حتى ضيّقوا الخناق على الإسبان. وفي سنة 1790م تعرضت المنطقة لزلزال مدمّر عجّل بانسحاب الإسبان الذين وجدوا أنفسهم عاجزين عن البقاء. وبعد مفاوضات طويلة، تول الجانبان إلى اتفاق بتاريخ 9 سبتمبر 1791م، وافق بموجبه ملك إسبانيا على شروط الجزائريين، ليغادر الإسبان نهائيًا وهران والمرسى الكبير يوم 29 فبراير 1792م، بعد أكثر من قرن من الاحتلال[2].

الن يتحدث عن رد فعل الدولة العثمانية بعد تحرير وهران وسرور السلطان العثماني بالنر الذي حققه الباي محمد الكبير والمجاهدين.

حين بلغ الداي حسن باشا خبر تحرير وهران، غمره الفرح وأرسل السلطان العثماني رسالة تهنئة عبّر فيها عن اعتزازه بالنر الكبير الذي حققه الباي محمد الكبير والمجاهدون، ومعظمهم من طلبة العلم. وقد كُرّم هؤلاء المجاهدون وأُعطيت الأوامر ببناء مدرستين: إحداهما بمعسكر والأخرى بوهران، تخليدًا لجهودهم وتقديرًا لتضحياتهم[3].

[1] - أحمد توفيق الهدني،مرجع سابق، ص 523.

[2] - صالح عباد، مرجع سابق، ص172.

[3] - الأغا ابن زورى المزاري، مصدر سابق، ص 563.

المحاضرة الخامسة: التنظيم العسكرى في الجزائر خلال العهد العثماني

عندما دخل العثمانيون إلى الجزائر بقيادة الأخوين عروج وخير الدين بربروس عام 1516م، أدركوا أن السيطرة على هذا الإقليم الإستراتيجي المطل على المتوسط تتطلب تنظيمًا عسكريًا متينًا. لذلك أسسوا جيشًا منظمًا يعتمد على النظم العسكرية العثمانية، ممزوجًا بالعنار المحلية، بهدف حماية الإيالة من التهديدات الأوروبية، وضبط الأوضاع الداخلية، وتوسيع النفوذ البحري في البحر المتوسط.

أولا: الجيش النظامي:

لقد كان جيش الجزائر النظامي يتشكل على نفس النمط العثماني، ولم يكن يوجد منه سوى فرقتين هما: الانكشارية [1] والطوبجية[2]. أما القسم الثاني فيتكون من سباه (أي الفرسان). أما الجيش البحري فيتكون من الرياس وعماده الأسطول[3].

1_ الجيش الانكشاري:

[1] – باللغة التركية ينيتشري معناها العسكر الجديد.

[2] – فرقة الطوبجية بالتركية (أو باغي) أي رجال المدفعية.

[3] – حنيفي هلايلي، بنية الجيش الانكشاري الجزائري خلال العهد العثماني،ط 1، دار الهدى، عين مليلة/ الجزائر 2007، ص 13.

وسمى الجيش الانكشاري وكان يتشكل على نفس النمط العثماني، وكانت النواة الأولى لهذا الجيش هي المجموعة التي تتكون من ألفين جندي إنكشاري و أربعة آلاف متطوع التي أرسلها السلطان سليم الأول إلى الجزائر عندما قبل إلحاقها بالدولة العثمانية نزولا عند رغبة أهلها وتعيين خير الدين باشا عليها في سنة 1518[1].

وكان هذا الجيش ينقسم إلى قسمين فرق المشاة والمدفعية(الطوبجية)، وكان أفراده مجندين من الولايات العثمانية المشرقية وخاة الأوروبية، وقد اختلف في عدد أفراده، ففي سنة 1808 قدر عددهم بعشرة آلاف جندي وفي سنة 1830 كانوا ما بين ستة آلاف وسبعة آلاف جندي انكشاري.

وكانت أسلحة هذا الجيش تتمثل في السيوف والمسدسات والبنادق والمدافع، غير أن هذه الأسلحة لم تعد متطورة في أواخر العهد العثماني بفعل تطور الأسلحة الأوروبية، وكانت بعض هذه الأسلحة تنع بالجزائر وبعضها الآخر تقدمه الدولة العثمانية أو يغنم من الأعمال الحربية أو يشترى من الدول الأجنبية، كما كانت الذخيرة تنع محليا وتستورد. وكان جنود الانكشارية يعيشون في ثكنات موجودة بمدينة الجزائر أو بالحامات المتواجدة في البايلكات ويقضون طيلة خدمتهم العسكرية بها.

وكانت الترقية تتم داخل الجيش بورة آلية تاعدية كل ثلاث سنوات حتى يل الجندي إلى أعلى رتبة وهي رتبة الأغا. وكانت مهامه تتمثل في

[1] – صالح عباد، مرجع سابق، ص 474.

الدفاع عن البلاد، والمساهمة في جباية الضرائب، كما كان طرفا مهما في الحياة السياسية في البلاد بل أبح في كثير من الأحيان احب الحل والربط في قضية تعيين حكام الجزائر[1].

2_ الجيش البحري:

لقد أدى استقرار الأتراك العثمانيي بالجزائر الى تحويل نشاط الجهاد البحري في البحر الابيض المتوسط الى مؤسسة، ولقد تولت طائفة الرياس تنظيم البحرية الجزائرية حتى أبحت الجزائر تمتلك أسطولا لا يستهان به في حوض المتوسط.

لم يكن اهتمام الجزائر بالجيش البري أكثر من اهتمامها بالجيش البحري الذي كان يشكل محورا أساسيا في قوتها العسكرية وجعل منها قوة بحرية من الطراز الأول وكان هذا الاهتمام أمرا طبيعيا لتحرس سواحل بلاد لمغرب ولد هجمات الأساطيل الأوروبية المتكررة وخدمة الإستراتيجية العثمانية في البحر الأبيض المتوسط[2].

ولقد تميز الأسطول الجزائري بالانضباط الذي كان يتمتع به الرياس وحسن سلوكهم ومعاملتهم للسكان، وكان سكان المدن بحاجة إلى خدمات الرياس خاة المتعلقة بالجانب التجاري، والدور الجهادي الذي قاموا

[1] – حنيفي هلايلي، بنية الجيش...، مرجع سابق، ص–ص 13–43؛ صالح عباد، مرجع سابق ص–ص 474–484.

[2] – المرجع نفسه، ص 44.

به للدفاع عن البلاد الإسلامية من الاعتداءات الخارجية خاة المسيحية، واستخدامهم للأساليب البحرية الملائمة ومهارتهم القتالية، ويمكن حر المميزات القتالية للأسطول الجزائري في:

-الاعتماد على السفن الالحة للحرب والدغاع عن السواحل.

-اعتماد أولوية السرعة.

-التخلي عن المدافع الضخمة.

-الاهتمام بالكفاءة الهجومية، والتي يجب أن تكون أقوى من كفاءة العدو، سواء تعلق الأمر بالرجال أو بالسلاح[1].

وكان للبحرية رتب عسكرية تتدرج من أدناها إلى رتبة وكيل الحرج الذي كان بمثابة وزير للبحرية والعلاقات الخارجية وتبوأ مكانة هامة في سلم السلطة بالجزائر بسبب أهمية الهيئة التي كان يشرف عليها. كما عرف الأسطول الجزائري تطورا منذ القرن السادس عشر وحتى القرن السابع عشر ثم بدأ يضعف مع بداية القرن الثامن عشر ليتلاشى مع حملة أكسموث في سنة 1816، ثم بذلت جهود لإعادة تكوينه في السنوات التي سبقت الاحتلال الفرنسي[2].

ولقد كانت للبحرية الجزائرية عدة مهام تمثلت في إنقاذ مسلمي الأندلس وتحرير سواحل الجزائر من الاحتلال الاسباني ومساعدة الدولة العثمانية

[1] – صالح عباد، المرجع السابق، ص-ص 489-490.

[2] – حنيفي هلايلي، بنية الجيش...، مرجع سابق، ص 55.

في حروبها المختلفة والقيام بالجهاد البحري الذي كان يدر أموالا ضخمة لخزينة الدولة.

غير أن هناك عوامل جعلت البحرية الجزائرية تتدهور أواخر العهد العثماني لعل أبرزها: التقدم الناعي والتقني الأوروبي ما مكنها من تحدي القوة الجزائرية التي لم تواكب هذا التطور، والاتفاقيات الثنائية التي أبرمتها الجزائر مع الدول الأوروبية مما قيد نشاطها البحري، والتحالف الأوروبي ضد الجزائر بالبحر المتوسط وتحول النشاط البحري عن هدفه الديني السامي إلى نشاط اقتادي بحت.

ثانيا: الجيش الغير النظامي: وتشكل من الكراغلة وقبائل المخزن[1].

1_ الكراغلة:

بعض الدراسات تعتبرهم ضمن الجيش النظامي أو الانكشاري غير أنهم وإن التحقوا بالجيش فإنهم ظلوا يقيدون في سجلات خاة ولكن بسجلات الجيش الانكشاري مما جعل بعض الدراسات تعتبرهم خارج الجيش الانكشاري، وكان هؤلاء الكراغلة أبناء للأتراك من أمهات جزائريات وتطلعوا إلى امتهان وظيفة آبائهم وبعد محاولات كثيرة سمح لهم بالانخراط في فوف الجندية لكنهم ظلوا في مرتبة أقل من آبائهم فلم يطوا إلى المراتب القيادية في الجيش، وتمركزوا في عوام البايلكات والمدن المهمة، وقد

[1] – حنيفي هلايلي، بنية الجيش...، مرجع سابق، ص–ص 79–80.

تكاثرت أعدادهم حيث قدرت بخمسة عشر ألف كرغلي عشية الاحتلال الفرنسي[1]، في حين قدرهم شارل وليام بعشرين ألف[2].

2_ قبائل المخزن:

كانت قبائل المخزن تمثل الجيش الاحتياطي في الجزائر، ولقد أسست على اعتبا ر أن الدولية العثمانية تعتمد على اجبارية الخدمة العسكرية، وكانت قبائل المخزن تمثل حلقة الول بين السلطة التركية والسكان، فالسياسة التركية هي التي حددت مهام قبائل المخزن الإدارية والعسكرية. وازدادت أهمية هذا الجيش في منتف القرن الثامن عشر حين اعتمد الأتراك على هذا الجيش في استخلا الضرائب من المناطق الداخلية بعد أن شحت موارد الجهاد البحري. وبفضل الخدمة العسكرية التي كانت تقدمها قبائل المخزن، تمكنت الايالة من الحفاظ على أمنها الداخلي وإخماد حركات العصيان والتمرد التي تعرضت لعا بعض المقاطعات مثل حركة الدرقاوي وابن الأحرش في أوائل القرن التاسع عشر[3].

[1] – حنيفي هلايلي، بنية الجيش...، مرجع سابق، ص–ص 79–80.

[2] – شارل وليام، مرجع سابق، ص 56.

[3] – حنيفي هلايلي، بنية الجيش...، مرجع سابق، ص–ص 85–91.

المحاضرة السادسة: النظام القضائي في الجزائر خلال العهد العثماني

شهدت الجزائر خلال العهد العثماني (1518–1830م) نظامًا قضائيًا مميزًا جمع بين الشريعة الإسلامية، والقوانين السلطانية، والأعراف المحلية. وقد لعب هذا النظام دورًا أساسيًا في تنظيم حياة السكان وحفظ الأمن وحل النزاعات، وكان يعكس في بنيته وتقاليده تأثيرات الدولة العثمانية مع خويات المجتمع الجزائري.

كان الجهاز القضائي يتسم بالمرونة والتعددية،حيث ضم عدة مرجعيات قانونية، كما كان يراعي الخويات المذهبية للسكان. وقد ساعد موقع الجزائر الاستراتيجي وعلاقاتها التجارية والسياسية المتشعبة في تنويع أساليب القضاء وتنظيمه.

1_ تعريف القضاء:

لغة: القضاء في اللغة من المدر قضى، ويقال قضى يقضي قضاء، فهو قاض إذا حكم وفل، وقضاء الشيء يعني إحكامه وإمضاؤه والفراغ منه[1].

اطلاحا: هناك اختلاف في وضع تعريف اطلاحي موحد للقضاء وهذا وفقا لاختلاف المذاهب الفقهية في الإسلام فنجد:

الأحناف: عرفوه بأنه فل الخومات وقطع المنازعات بين الناس على وجه خا.

[1]– ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، د.ت، ص 186.

المالكية: عرفوه أنه الإخبار عن حكم شرعي على سبيل الإلزام.

الشافعية: عرفوه بأنه الإلزام بحكم شرعي.

الحنابلة: عرفوه بأنه النظر بين المترافعين له وفل الخومات[1].

ومن خلال التعريفات السابقة يتبين لنا أن الاختلاف بين المذاهب الفقهية يكمن في اللفظ فقط وكلها تعريفات مبنية على فكرة إنهاء الخومات بين المتنازعين بإدار حكم شرعي فيها.

2- مؤسسة القضاء في الجزائر:

تعتبر مؤسسة القضاء في حقيقتها مؤسسة واسعة المهام حيث كانت تعد واحدة من الفروع الكبرى الرئيسية رفقة الإفتاء واللاة والحسبة والجهاد، لذلك لم يكن يتولاها إلا من توفرت فيه الشروط الشرعية الأساسية لتولي هذه المهمة وهي: الإسلام والعقل والذكورة والحرية والبلوغ وسلامة حاستي السمع والبر واللسان، بالإضافة إلى أن يكون مشهودا لهم بالورع والتقوى واللاح والمسؤولية والمروءة، كما يعتبر تفقه الفرد بالأحكام الشرعية على وجه الاجتهاد، لكن مع العهد الزياني في المغرب الأوسط تم تخفيف هذا الشرط إلى الاكتفاء بالعلم بالأحكام الشرعية والقدرة على التمييز بين الحلال والحرام مع تميزه بالفطنة والذكاء والحكمة، ولم تقتر مهمة مؤسسة القضاء

[1]- محمد بوزياني، القضاء ودوره في استقرار المجتمع المغاربي الأندلسي زمن الدولة الموحدية 1147م_1269)، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 20، المدية، 2018، ص 109.

على الفل في الخومات؛ ولكنها تعدت ذلك من خلال متابعة كل غيرة وكبيرة من شؤون الحياة ومتابعة ترفات الحاكم وسلوكياته[1].

وباعتبار الجزائر جزء لا يتجزأ من الدولة العثمانية، فكان من الطبيعي أن تتأثر مباشرة بالنظام القضائي العثماني، وكان من مظاهر التأثر وجود مذهبين يعتمد عليهما في الأحكام القضائية، وهما: المذهب المالكي والحنفي[2].

وتميز القضاء في الجزائر بالازدواجية، وذلك منذ ارتبطت بالدولة العثمانية 1518م، وأضحى المذهب الحنفي المذهب الرسمي للجزائر باعتباره مذهب الطبقة الحاكمة، وتكشف لنا وثائق المحاكم الشرعية أن نسبة هامة من سكان مجتمع مدينة الجزائر كانت على المذهب الحنفي لما تميز من مرونة ولا سيما في قضايا الأوقاف.

وهكذا فعندما جاء العثمانيون إلى الجزائر أحدثوا تغييرات في نظام الإفتاء والقضاء وجعلوا من الإفتاء منبا رسميا، ورغم أنهم كبقية السكان من أهل السنة لكنهم جعلوا الفتوى على المذهبين الحنفي والمالكي وكانت الأسبقية للحنفي [3]. وبمقتضى هذا النظام كان باشوات الجزائر يعينون

---

[1] مصطفى عبيد، "القضاء بالجزائر خلال العهد العثماني"، مجلة عصور الجديدة، العدد11، 2014، ص 220.

[2] محمد بوشنافي، القضاء والقضاة في الجزائر خلال العهد العثماني ج 1، رسالة دكتوراه، جامعة وهران 2008، ص 46.

[3]– أبو القاسم سعدالله، تاريخ الجزائر الثقافي، دار الغرب الإسلامي، لبنان، الطبعة الأولى، 1998، ص 392.

القاضي والمفتي المالكي إلى جانب القاضي والمفتي الحنفي، اللذان كانا يعينان على الترتيب من طرف قاضي "عسكر الروملي" وشيخ الإسلام في اسطنبول، لكن توقف إرسال القاضي والمفتي الحنفيين في الفترة الأخيرة من العهد العثماني، وأبحا مثل نضيرهما المالكيين حيث يعينان من قبل الباشا نفسه[1].

كما كان للنظام القضائي في الجزائر خائ يشترك فيها مع النظام القضائي العثماني، وذلك مثل الفل بين المدنيين والعسكريين واستئناف الحكم في المجلس الكبير، وكانت الإيالة مغطاة بتشكيلة قضائية واسعة، فكان لكل مدينة محكمة تساعد على حل مشاكل السكان[2].

وأكدت الباحثة عائشة غطاس من خلال اطلاعها على سلسلة من وثائق المحاكم الشرعية أن القاضي أضحى يلعب دور الحاكم الشرعي بالمدينة، على الرغم من أن وظيفة القاضي دينية في الأساس ولكن لاحياته امتدت إلى مختلف مجالات الحياة، فأبح هو قاضي الأحوال الشخية والمشرف على الأوقاف والأحباس والبيع والشراء[3].

3- هيئة المجلس العلمي:

---

[1]- خليفة حماش، العلاقات بين الإيالة الجزائر والباب العالي من سنة 1798 إلى 1830، رسالة ماجستير، جامعة الاسكندرية، مصر، 1988، ص-ص 75-78.

[2]- المرجع نفسه، ص-ص77-78

[3]- عائشة غطاس، "سجلات المحاكم الشرعية وأهميتها في دراسة التاريخ الاقتصادي والاجتماعي بمجتمع مدينة الجزائر في العهد العثماني"، مجلة انسانيات، وهران، عدد1997، ص ص 71-72.

أ- تعريفها:

تعتبر هيئة المجلس العلمي إحدى المؤسسات القضائية العليا التي وجدت بمدينة الجزائر[1] وكانت لها جذور تاريخية قديمة، فقد كانت معروفة في بلاد المغرب قبل الدولة الفاطمية ثم توالت أعمالها خلال العهود التي تلت ذلك وسميت بتسميات مختلفة[2]، وتسمى كذلك بالمجلس الشريف ومجلس الشرع العزيز، ولكن هاتين التسميتين الأخيرتين تبدوان مقترتين على المجلس العلمي لمدينة الجزائر، وعرفت كذلك بمجلس الجماعة الذي كان بمثابة ديوان المظالم، حيث يسمع فيه لشكاوى الناس التي عجز القضاء عن حلها[3]. ويمثل المجلس العلمي في كثير من الأحيان دور المحاكم الابتدائية حين ترفع إليه القضايا مباشرة دون المرور عبر الجماعة، كما يعتبر محكمة استئنافية في حالة طعن المدعي في حكم قاضي الجماعة والتي

[1]- المرجع نفسه، ص 78.

[2]- عبد الحفيظ موسم، "التعايش المذهبي بين الحنفية والمالكية في الجزائر خلال العهد العثماني"، مجلة الناصرية للدراسات الاجتماعية والتاريخية، جامعة سعيدة، مجلد 10، العدد 1، 2019، ص 127.

[3]- لطيفة حمصي، المجتمع والسلطة القضائية المجلس العلمي بالجامع الأعظم بمدينة الجزائر 1710-1830م، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر 2، 2010، ص 83.

يبح حكمها ملغى أمام حكم المجلس العلمي [1]. وظلت مؤسسة المجلس العلمي بمدينة الجزائر مجهولة رغم الدور الذي قامت به في المدينة.[2]

أما عن مقره في العهد العثماني فاستنادا إلى أحد العقود فقد كانت الجلسات تعقد في العهد الأول بضريح الولي الالح عبد الرحمان الثعالبي، ثم انتقل إلى الجامع الأعظم أواخر الثمانينات من القرن السابع عشر (1688م)، واستمر كذلك حتى السنوات الأولى من الاحتلال الفرنسي، وعرف باسم مجلس الشرع العزيز بمحروسة الجزائر، ثم عرف بالمجلس العلمي أواخر القرن السابع عشر، ولعل اختيار الجامع الأعظم المالكي المذهب كمقر له كان بدافع حفظ الجميل للفة الشرعية التي دخل بها العثمانيون إلى الجزائر.[43]

ب – دور الهيئة:

كان المجلس العلمي بمثابة المحكمة العليا أو محكمة استئناف، حيث يفل في الخلافات والنزاعات العالقة التي عجز القاضي عن الفل فيها، ويظهر من خلال تشكيلته ومن خلال القضايا التي طعن في الحكم الادر من المحكمتين الحنفية أو المالكية من خلال العبارة الواردة في أغلب هذه العقود "وطال بينهم النزاع... وترافعوا إلى المجلس العلمي بالجامع

[1]– مصطفى عبيد، مرجع سابق، ص 220.

[2]– حنيفي هلايلي، أوراق في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، دار الهدى، ميلة، الجزائر الأولى، 2008، ص 83.

[3]– لطيفة حمصي ، مرجع سابق، ص 81.

الأعظم..."، أو عند إحالة القضية بالنظر فيها للمجلس العلمي من طرف إحدى المحكمتين مثلما حدث بالمحكمة المالكية عندما طلب قاضيها مثول المتخامين أمام هيئة المجلس العلمي، وما يزيد من مكانة الهيئة هو إذعان رافع الدعوة للحكم الادر منها حتى وإن كان مطابقا لحكم المحكمة السابقة المالكية أو الحنفية، بحيث يلتمس فيها الأثر الروحي الذي تجسده هيئة الإفتاء بالمجلس العلمي إضافة إلى بعض القضايا التي ترفع مباشرة إلى المجلس العلمي مثلما ذكر في العقد ورفع أمره إلى المجلس العلمي.[1]

وتفيض وثائق المحاكم الشرعية بالمرافعات التي قدمت سواء من طرف الرجال أو النساء حول قضايا عديدة كالوقف والبيع والشراء والإرث وكذلك القرارات المتخذة على مستوى أعلى سلطة ولو كانت ذات طابع اقتادي جاري، فنجد أن الداي علي باشا لما جدد سوق الدخان عام 1764 وحدد أسعار كراء الحوانيت المحبسة بالسوق عن طريق شيخ البلد عرض ذلك على المجلس الذي أعطاه موافقته وإقراره للقرار [2]، كما خولت له الأمر والنهي في الوقف [3]، فكان دوره رائدا لحماية الأوقاف من أي اعتداء فلا يمكن اتخاذ أي قرار يخ الأوقاف التي يشرف عليها والتي من بينها أحباس الجامع الأعظم إلا بالرجوع إلى المجلس العلمي.

4- المحكمة الشرعية:

[1]- لطيفة حمصي ، المرجع السابق، ص 88.

[2]- عائشة غطاس، مرجع سابق، ص79.

[3]- عبد الرحمان بوسعيد ، مرجع سابق، ص32

تتقسم المحكمة الشرعية حسب الفقه السائد بالجزائر خلال العهد العثماني إلى محكمتين المحكمة الشرعية الحنفية والمحكمة الشرعية المالكية وهما بمثابة محكمتين ابتدائيتين، يرأس الأولى قاضي حنفي والثانية قاضي مالكي، يساعد كل قاضي عدد من العدول يتولون تحرير العقود ومحاضر النزاعات والإشهاد فيها، وإقامة الفرائض والتحقيق في المسائل القضائية.[1]

5- مجلس الداي أو الباشا:

يضم مجلس الداي أو مجلس الباشا سابقا نفس تركيبة المجلس العلمي للمقاطعات وهو بمثابة أكبر مجلس في الجزائر خلال العهد العثماني، ولذلك كان بمثابة المحكمة العليا حيث يضم المفتيين الحنفي والمالكي والقاضيين الحنفي والمالكي والعدول والشواش ويرأسه الداي شخيا كما يضم أحيانا ضباط من الجيش في حالات الراع بين الداي والإنكشارية وينعقد مجلسه بدار الامارة، ولذلك يسمى أحيانا بمجلس الإمارة أي بمقر الداي بمدينة الجزائر.

وكان مجلس الداي يتولى القضايا التي رفعت إليه من جملة القضايا التي لم تحل على مستوى المجالس العلمية بالأقاليم الثلاثة. كما كان من حق المواطن أن يرفع تظلماته مباشرة إلى دار الامارة وعند ووله ينادي بكلمة شرع الله فتفتح له أبواب قر الديوان وهناك يقابله الداي شخيا فيعرض عليه مظلمته، ويكون الحكم نهائيا غير قابل للطعن.

[1]- مصطفى عبيد، مرجع سابق، ص 219.

ولم يكن لمجلس الداي موعد محدد، وإنما يكون على مدار الأسبوع حسبما تسمح به انشغالات الداي وتوفر الوقت الكافي لديه لاستقبال المتخامين.

6- المحكمتان المالكية والحنفية:

أدى الوضع الجديد الذي عرفته الجزائر في المجال المذهبي إلى بروز محكمتين: محكمة حنفية ومحكمة مالكية يؤمهما السكان لمعالجة قضايا الأحوال الشخية كالزواج والطلاق والميراث أو المعاملات كالبيع والشراء، فكان لكل واحدة منها قضاتها ومفتيها كما تمتعت كل واحدة بالاستقلالية [1] عن الأخرى غير أنه كان بإمكان المتقاضين طرح قضاياهم على أي محكمة، وقد يطرحونها على إحدى المحكمتين ثم يعيدون طرحها مرة أخرى إلى المحكمة الأخرى إذا لم يعجبهم الحكم الذي أدره القاضي مثلما توضحه احدى الوثائق المؤرخة سنة 1759م أن المحكمة الشرعية الحنفية قد فلت في قضية نزاع حول الميراث بين كل من المدعي عبد القادر البرملي والمدعي عليه ورثة خليل بن حميدة أحد أقارب المدعي وهم كلهم من أتباع المذهب المالكي [2] وأشارت وثيقة أخرى مؤرخة سنة 1770م إلى معالجة المحكمة الشرعية المالكية بمدينة الجزائر موضوع نزاع يخ قطعة أرض بين

[1]- محمد بوشنافي، علماء المذهب الحنفي...، مرجع سابق، ص221.

[2]- محمد بوشنافي، القضاء والقضاة في الجزائر خلال العهد العثماني ...، المرجع السابق، ص 256.

المدعي محمد حسن خوجة والمدعي عليه أخوه الحاج علي وكلاهما من اتباع المذهب الحنفي وهذا ما يبرز التعايش بين المذهبين.

المحاضرة السابعة: العلاقات الخارجية للجزائر مع دول وممالك أوروبا

شهدت الجزائر قبل انضمامها إلى الدولة العثمانية وضعًا سياسيًا واجتماعيًا مضطربًا، إذ كانت المنطقة خاضعة لتأثيرات متعددة من القوى الإقليمية والمتوسطية. فمنذ أواخر القرن الخامس عشر الميلادي (أواخر القرن التاسع الهجري)، تزايدت التهديدات الأوروبية على سواحل المغرب الأوسط، خاة بعد سقوط غرناطة سنة 897هـ/1492م، وما تبعه من موجة تهجير قسرية للمسلمين والأندلسيين، حيث وجد كثير منهم ملاذًا في الموانئ الجزائرية. وقد أدى هذا التحول الديموغرافي إلى توسيع نطاق العلاقات بين الجزائر والدول الأوروبية، سواء عبر التجارة أو الراع.

في هذه المرحلة، برزت ممالك إسبانيا والبرتغال كقوى بحرية تسعى للسيطرة على أهم الموانئ، فاحتلت إسبانيا مدينة المرسى الكبير سنة 915هـ/1505م، ثم وهران سنة 920هـ/1509م، وشرعت في محاولات بسط النفوذ على مناطق ساحلية أخرى، الأمر الذي دفع سكان الجزائر إلى البحث عن قوة حامية، فكان التحالف مع الأخوين عروج وخير الدين بربروس بداية الارتباط الفعلي بالدولة العثمانية سنة 923هـ/1517م.

مع دخول الجزائر في حوزة الدولة العثمانية، أبحت العلاقات مع دول وممالك أوروبا جزءًا من السياسة الخارجية العثمانية، لكن مع خوية جزائرية فرضتها طبيعة الموقع، والاعتماد الكبير على النشاط البحري والعسكري في المتوسط.

أولا: العلاقات الجزائرية–الفرنسية

إن دراسة العلاقات الجزائرية–الفرنسية تعد من المواضيع التي استحوذت على اهتمام واسع لدى الباحثين والمؤرخين، ويُعزى ذلك أساسًا إلى الاحتلال الفرنسي للجزائر الذي جعلهم يولون عناية خاة بتتبع مسار هذه العلاقة عبر مختلف المراحل التاريخية. وسنحاول هنا التوقف عند بعض المحطات البارزة التي تُبرز بدايات هذا التوال.

فإذا أردنا تحديد أولى محاولات الاتال بين فرنسا وإيالة الجزائر، يمكن العودة إلى سنتي 1551–1552، حينما أوفدت فرنسا مبعوثين إلى الجزائر، غير أن مسعاهم لم يحقق أي نتيجة ملموسة. غير أنّ الأمور أخذت منحى جديدًا سنة 1564 مع تعيين أول قنل فرنسي بالجزائر ويدعى بيرطول (Bertholl)، علما أن القنال الفرنسيين كانوا آنذاك تابعين لهيئة دينية تُعرف بـ سانت ترينيتي، واستمر هذا الوضع حتى أواخر القرن السابع عشر[1].

وفي 15 جويلية 1565، أرّ السفير الفرنسي في القسطنطينية بيترمول (Petremol) على السلطات الفرنسية بضرورة تعيين قنل في " البلاد البربرية"[2]، وذلك لمتابعة النشاط التجاري ورد تحركات القرانة في الموانئ.

غير أن هذه الجهود لم تُترجم ميدانيًا إلا في وقت لاحق، إذ لم يلتحق القنل الفرنسي بمنبه في مدينة الجزائر بسبب رفض البايلرباي الحسن فنزيانو لهذا

[1] .Ernest Watbled, Aperçu sur les premiers consulats français dans le levant et les états barbaresques, Revue Africaine, vol. 16, Année 1872, p. 29.

[2] .Eugène Plantet, Correspondance des dey d'Alger avec la cour de France 1579-1833, Paris, 1889, p. 36

التعيين، معتبرا وجود قنل فرنسي أمرًا مرفوضًا ومستهجنًا في نظر الشعب والتجار على حد سواء[1].

إلى غاية أواخر القرن السادس عشر، ظلت السياسة العثمانية والفرنسية مرتبطة بما يجري في إيالات شمال إفريقيا، حيث رأت فرنسا في إيالة الجزائر منفذًا لتخفيف حدّة راعاتها الداخلية. ويتضح ذلك خوا سنة 1572، عندما حاول الملك شارل التاسع (1560–1574) التخل من أخيه دوق أنجو، الذي سيُعرف لاحقًا باسم هنري الثالث بعد اعتلائه عرش فرنسا، من خلال تنيبه أميرًا على الجزائريين[(1)].

كما يُلاحظ أنّ منب القنال الفرنسيين في الجزائر خلال القرن السادس عشر كان حكرًا على الوسط المرسلي، إذ تولّى تجار مرسيليا بشكل خا هذه الوظيفة في الجزائر وباقي إيالات شمال إفريقيا، بالنظر إلى احتكارهم للتجارة الفرنسية ولاتهم الوثيقة برأس المال[(2)].

أما العلاقات الفرنسية مع الإيالة الجزائرية، فقد اتسمت بكونها علاقات ملحية محضة، وهو ما جعل القسطنطينية تؤدي دور الوسيط بين الطرفين. غير أنّ بداية القرن السابع عشر شهدت تغيّرًا في هذه المعادلة، إذ وجدت فرنسا نفسها مضطرة إلى إقامة علاقات مباشرة مع إيالة الجزائر، بعد أن

[1] .H. D. de Grammont, Histoire d'Alger sous la domination turque 1515-1830, Ernest Leroux, Paris, 1887, p. 113

[2] _Marcel, Emérite, Au Temps de saint Vincent de Paul, la mission de Savary de Brèves en Afrique du Nord 1606, Revue Française d'Outre-mer, Tome 25, Nº 188-.189, troisième et quatrième trimestres, Paris, 1965, p. 305

باءت محاولاتها بالفشل في الحول على دعم عثماني يضمن لها الامتيازات.

-توتر العلاقات بين فرنسا والإيالة الجزائرية

خلال الفترة الممتدة ما بين 1681 و1789، شهدت العلاقات بين فرنسا وإيالة الجزائر تدهورًا ملحوظًا اتجه نحو التوتر والراع. ففي سنة 1681، كانت الجهة الغربية من البحر الأبيض المتوسط تعرف تحولات في السياسة الدولية، وهو ما انعكس أيضًا على سياسة الإيالة الخارجية. وفي هذا السياق، أعلن الداي بابا حسن في أكتوبر من السنة نفسها للسفير الفرنسي انتهاء فترة السلم بين الجانبين، مؤكّدًا أنّ كل السفن الفرنسية التي تبحر في المتوسط ستُعامل كأهداف مشروعة.

بمعنى آخر، كان ذلك بمثابة إعلان حرب على الجزائر، إذ قامت البحرية الجزائرية بأسر تسعٍ وعشرين سفينة تحمل على متنها نحو ثلاثمائة أسير، واقتادتهم إلى مدينة الجزائر حيث جرى استرقاقهم[1]. وفي الوقت نفسه، استغلت إنجلترا ظرف الحرب بين الطرفين، فسارعت إلى إبرام معاهدة لح وتجارة مع الإيالة الجزائرية، حلت بموجبها على إطلاق سراح بعض الأسرى، بينما نالت الجزائر في المقابل شحنة تمويلية من الأسلحة.

غير أن الملك الفرنسي لويس الرابع عشر لم يتقبل هذه التطورات، فأعلن الحرب على الجزائر، وهيأ حملة عسكرية في يف سنة 1682 بقيادة

[1]. Jean Beaurain, Histoire des quatre dernière compagnes de Condé et du maréchale de Turenne, l'imprimerie de Chardon, Paris, 1782, p. 04.

الأدميرال إبراهام دوكاسن (Duquesne). وتجدر الإشارة إلى أن هذه الحملة لم تكن الأولى من نوعها، إذ سبق لفرنسا أن قفت مدينة الجزائر في سنتي 1661 و1665[1].

ثانيا: العلاقات بين الجزائر وإنجلترا

شهدت العلاقات بين إيالة الجزائر وإنجلترا جملة من العوامل التي ساهمت في رسم ملامحها، ويمكن تلخي أهمها فيما يلي:

1- حرب الأرمادا سنة 1588 ودخول إنجلترا إلى المتوسط:

كان لاعتناق الملكة إليزابيث الأولى المذهب البروتستانتي وجعله الدين الرسمي لإنجلترا، إلى جانب دعمها للبروتستانت الهولنديين المنشقين عن التاج الإسباني، نتائج سياسية بالغة الأثر. فقد رأت إسبانيا أنّ غزو إنجلترا أبح ضرورة للتخل من اعتداءات الإنجليز من جهة، ولإعادتهم إلى الكاثوليكية من جهة أخرى. وقد أضفى قرار البابا بحرمان إنجلترا من الكنيسة شرعية دينية على هذا الغزو[2].

انطلاقًا من ذلك، جهّز الملك فيليب الثاني الأسطول الضخم المعروف بـ"الأرمادا" متوجها نحو بحر الشمال لغزو إنجلترا في 20 ماي 1588، بجيش بحري قوامه 130 سفينة تحت قيادة دوق مادينا سيدونيا. في

[1]. Henry Brongniart, Les corsaires et la guerre maritime, Éditeur Augustin Challmek, Paris, 1904, p. 28.

[2] – محمد أمين بوحلوفة ، إيالة الجزائر العثمانية ومملكة انجلترا، دراسة في العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، رسالة دكتوراه في التاريخ والحضارة الإسلامية، جامعة وهران، ، 2019، ص 79.

المقابل، واجه الإنجليز هذا التهديد بأسطول يضم 197 سفينة، منها 34 سفينة ملكية والباقي تابعة للقرانة الإنجليز وحلفائهم الهولنديين[1].

وقد حالف الحظ الإنجليز، إذ ساعدتهم العواف العاتية، إلى جانب خفة سفنهم وسرعتها، في إلحاق هزيمة قاسية بالأرمادا الإسبانية التي تكبدت خسائر كبيرة [2].

2- العامل الدبلوماسي:

اتسمت المادر المتعلقة بالعلاقات الجزائرية–الإنجليزية قبل نهاية القرن السادس عشر بالندرة، إذ انحرت غالبًا في كتابات بعض المؤرخين الإنجليز مثل موريسون (Moryson)، وساندرسون (Sanderson)، وبديلف (Biddiliph). ويُفسَّر هذا الشح بكون اهتمام الكتاب الإنجليز كان منبًا أساسًا على الدولة العثمانية والشرق أكثر من منطقة المغرب الإسلامي، باعتبار المشرق فضاءً تجاريًا جذابًا للتجار الإنجليز [3].

غير أنّ العلاقات الدبلوماسية المباشرة بين إنجلترا وإيالة الجزائر بدأت تتضح مع تعيين أول قنل أو وكيل أعمال إنجليزي سنة 1585، وكانت مهمته الأساسية تسوية الإشكالات المتعلقة بالتجارة والسفن الإنجليزية. وإلى جانب هذا البعد الاقتادي، لعب العداء المشترك لكل من الجزائر وإنجلترا تجاه إسبانيا دورًا مهمًا في تعزيز هذه العلاقات، إذ وجد الطرفان في

---

[1] - نفسه.

[2] - المرجع نفسه، ص 80.

[3] - A. N, Ryan, Elizabeth on privateering English privateering during the spanish war, 1585-1603 Cambridge university press, London, March 1965, p 288.

تحالفهما وسيلةً لمواجهة النفوذ الإسباني في البحر المتوسط. كما رأت إنجلترا أنّ من الضروري أن تكون لها قناة اتال مباشرة مع الجزائر، القوة البارزة في المنطقة، فسعت جديًا إلى ترسيخ تمثيل سياسي رسمي لديها [1].

3- العامل التجاري أو الاقتادي

شكّل الجانب الاقتادي أحد أبرز دوافع التقارب بين الجزائر وإنجلترا، خاة بعد إنشاء شركة المشرق سنة 1581 بأمر من الملكة إليزابيث الأولى، وهو ما منح هذه العلاقات بغة أكثر رسمية. وقد تجسد ذلك عمليًا في الامتيازات التي حل عليها بعض التجار الإنجليز، مثل التاجر توماس سينغلتون (Thomas Singleton) الذي منحه الداي حسن آغا جواز سفر رسمي بتاريخ 23 جوان 1583. ن هذا الجواز على حماية سينغلتون وطاقمه وسفينته وسلعته أثناء عبورهم مياه البحر الأبيض المتوسط، من سواحل جنوب فرنسا إلى جزر البليار وسردينيا، مع التأكيد على عدم التعرض لهم أو لممتلكاتهم، مما يعكس رغبة الجزائر في إقامة علاقات تجارية آمنة مع إنجلترا [2].

-أسباب توتر العلاقات بين الجزائر وإنجلترا

1- حملة شارلكان والمغامرون الإنجليز (1541)

[1] - محمد أمين بوحلوفة ، مرجع سابق، ص 80.

[2]-Johan B. hattendorf, naval policy and stratigy in the Mediterranean, past, présent and future, Frank cadd, London, 2000, p 23.

يمكن اعتبار حملة الإمبراطور شارلكان على الجزائر سنة 1541 نقطة البداية الفعلية للعلاقات السياسية بين إنجلترا وإيالة الجزائر. فقد جاءت هذه الحملة كتأديب لبحارة الجزائر الذين مثّلوا تهديدًا مباشرًا للتجارة في البحر المتوسط. وقد شاركت فيها عدة قوى أوروبية، مثل فرسان القديس يوحنا، وجمهورية جنوة، والدولة البابوية، ومملكتي نابولي وقلية. كما تميزت بمشاركة مجموعة من الإنجليز، من أبرزهم السير هنري كنيفيت، سفير هنري الثامن لدى الإمبراطور، وديقه المقرب السير توماس تشالونز، إضافة إلى هنري كنولز، وهنري إيشام، فضلاً عن عدد من التجار والمغامرين الإنجليز الذين دفعهم الفضول لاكتشاف الجزائر ومعرفة أوضاعها [1].

2- موت الملكة إليزابيث الأولى:

أدّى هلاك الملكة إليزابيث الأولى إلى تغير جذري في سياسة إنجلترا الخارجية. فقد أعلن خليفتها جيمس الأول انتهاء زمن الحرب مع إسبانيا، ولم يكتفِ بتوقيع معاهدة سلام معها، بل منح السفير الإسباني في البلاط الإنجليزي مكانة مرموقة ونفوذًا واسعًا. هذا التحول السياسي انعكس بسرعة على الجزائر، حيث لاحظت السلطات العثمانية انحياز إنجلترا نحو إسبانيا، الأمر الذي أضعف الموقف التفاوضي للسفير الإنجليزي. ولم يعد بإمكانه الضغط على السلطات الجزائرية لوقف ما كانت تعتبره إنجلترا "نهبًا غير

[1] - محمد أمين بوخلوفة، مرجع سابق، ص-ص 82-83.

شرعي"، في حين كانت الجزائر تنظر إليه كجزء من نشاطها البحري المشروع المرتبط بالظروف السياسية والعسكرية في البحر المتوسط [1].

ثالثا: العلاقات الجزائرية الهولندية

تمكّن الهولنديون من الولوج إلى البحر الأبيض المتوسط عبر النشاط التجاري، إذ كان أوائل العاملين منهم في هذه المنطقة من بحّارة السفن، الذين شكّلوا منافسة مباشرة للتجار الإنجليز، وغالبًا ما مارسوا نشاطهم التجاري تحت الراية الفرنسية، متخذين من ميناء مرسيليا وبعض المدن الإيطالية مراكز للانطلاق والتوقف [2].

أما بوادر التقارب بين الطرفين فقد ظهرت أولًا في شكل علاقات غير رسمية، حيث اعتاد البحارة الجزائريون التزود من الموانئ الهولندية بالذخيرة والبارود وحتى الأشرعة وكل ما تحتاجه البحرية الجزائرية [3].

وتبرز حادثة سنة 1604 كمؤشر مهم على هذا التقارب، إذ قامت البحرية الهولندية بإطلاق سراح مجموعة من الأسرى المسلمين الأتراك كانوا على متن سفينة إسبانية، واقتادتهم إلى شمال إفريقيا دون المطالبة بفدية، مرفقة ذلك برسالة تضمنت تعبيرًا عن حسن نوايا هولندا وأملًا في معاملة أسراها بالمثل[4].

---

[1] - Johan B. hattendorf op. cit, pp 24- 25.

[2] - جون بول ولف، مرجع سابق، ص- ص 243.

[3] - علي تابليت، معاهدات الجزائر مع أوروبا، ج1، ثالة للنشر،الجزائر 2006، ص 270.

[4] - Alexander de Groot, ottoman North Africa and the Dutch Républicque in the senteenth and eightenth centuries, Revue de l'occident musulman et de la Méditerranée, Volume 39,N 1,1985, p 131.

وقد شكّلت هذه الحادثة رسالة واضحة على رغبة هولندا في كسب ود الإيالة الجزائرية. وعلى العيد الرسمي، تعززت العلاقات بتعيين "ويجنات دوكايسر فان بولاندت" قنلًا لهولندا في الجزائر في أوت 1616م [1].

وقد تمثلت المهمة الأساسية للقنل الهولندي في الجزائر في دعم وتنظيم النشاط التجاري لبلاده في شمال إفريقيا، إضافة إلى التفاوض بشأن إطلاق سراح الأسرى واسترجاع السفن الهولندية التي تقع في قبضة الجزائريين[2].

وكنتيجة لهذه العلاقات، التي اتسمت في تلك المرحلة بطابع سلمي، تم إبرام معاهدة بين الطرفين نت على حرية الملاحة والتجارة، كما اشتملت على بند يفرض تحرير العبيد [3].

-أهم الحملات الهولندية على الجزائر

1- حملة جان ويندلسين (1630م):

جاءت هذه الحملة في أعقاب موت القنل الهولندي "بيتر مارتينس" سنة 1629، حيث لم تبادر هولندا إلى تعيين خلف له، بل اتجهت إلى الإعداد لحملة عسكرية بقيادة جان ويندلسين. ويُعزى ذلك إلى حالة الغموض التي خيّمت على العلاقات بين البلدين في الفترة التي سبقت وفاة القنل، الأمر الذي دفع هولندا إلى محاولة إعادة ياغة علاقتها مع الإيالة الجزائرية من خلال هذه الحملة.

---

[1] - K. Heering, Brannen tot de Geschie – demis Van den levantshen handel 1590-1660, s.gravenhage 1910, p 62.

[2]- Heering, op.cit.p63.

[3] Alexander de Groot, op.cit.p135.

وقد تمثّل الهدف المعلن للحملة في السعي إلى تحرير الأسرى الهولنديين، وفي الوقت نفسه تحقيق سلم فعلي بين الجانبين. ولت الحملة إلى الجزائر بتاريخ 24 جويلية 1630، وأعلنت المملكة الهولندية الحرب رسميًا على الإيالة الجزائرية يوم 21 أوت من العام نفسه. ومع ذلك، لم تُسجّل أي مواجهات عسكرية مباشرة بين الطرفين، غير أنّ هولندا لم تتراجع عن موقفها، وتوعّدت بشن حملة جديدة ضد الجزائر [1].

2- حملات دي رويتر:

جاءت هذه الحملات نتيجة عوامل متعددة، من أبرزها شحن البضائع الهولندية على متن السفن التجارية الإنجليزية، إضافة إلى الخلافات المتعلقة بترسيم الحدود.

-حملة ماي 1661:

في منتف شهر ماي 1661، شنّ الأدميرال دي رويتر حملة واسعة استهدفت الإيالات العثمانية الثلاث في شمال إفريقيا. وقد سبقت أخبارها وولها إلى الجزائر، بسبب الخسائر الفادحة التي لحقت بكل من تونس وطرابلس الغرب.

-حملة جوان 1664:

ارتبطت هذه الحملة بمسألة فداء الأسرى، وتزامنت مع الحملة الفرنسية على مدينة جيجل. وكان هدفها الأساسي إطلاق سراح الأسرى الهولنديين.

[1] -Gérard van krieken, corsaires et marchands, la relation entre Alger et les Pays-Bas, 1604-1830, Bouchéne, 2002, pp 45- 47.

وبعد مفاوضات أعقبت الحملة، تمكن الهولنديون من افتداء خمسة وخمسين أسيرًا. ومن ثمّ، تكتسب هذه الحملة طابعًا دبلوماسيًا أكثر منه عسكريًا، إذ غلب عليها جانب التفاوض على المواجهة المباشرة [1].

رابعا: **العلاقات مع إسبانيا:**

منذ بداية العهد العثماني في الجزائر، دخلت إسبانيا في مواجهات متكررة معها، خاة في الموانئ الغربية مثل وهران والمرسى الكبير. ومع ذلك، لم تكن هذه المواجهات مانعة لعقد اتفاقيات هدنة مؤقتة، كان يتم التول إليها غالبًا بعد تبادل للأسرى أو ضغوط من دول أوروبية أخرى.

وعندما فشلت اسبانيا في تحقيق أهدافها عمدت الى طريقة أخرى في ربط علاقات ثنائية وذلك بتجاهل حاكم الجزائر والتفاوض مع السلطان العثماني قد عقد معاهدات سلم، لكن الجزائر رفضت ضغوط السلطان فدفع ذلك اسبانيا الى محاولة عزل الجزائر دوليا وسياسيا، فعقدت معاهدة سنة 1780 مع المغرب وأخرى مع طرابلس سنة 1784، وأدى ذلك الى توتر العلاقات بين الجزائر وأوروبا، وحاولت اسبانيا استغلال ذلك بتنظيمها حملة سنة 1784 بأسطول بلغ 130 سفينة بمباركة البابا لكنها فشلت. وحاولت كذلك اسبانيا استغلال الراع بين الجزائر وروسيا بعد منارة الجزائر للأسطول

[1] - H. Alexander, op, cit, p 45.

العثماني، وفي الأخير تم عقد معاهدة سنة 1790 مهدت لاسترجاع وهران[1].

[1] – صالح كليل، مرجع سابق، ص–ص 195–196؛ جون ب. وولف، الجزائر وأوروبا (1500–1830)،ترجمة وتعليق أبو القاسم سعد الله، عالم المعرفة الجزائر، 2009، ص–ص 399–412.

المحاضرة الثامنة: العلاقات الخارجية للجزائر مع باقي دول العالم

تتدرج العلاقات الدولية للجزائر ضمن ثلاث محاور، علاقاتها مع الدولة العثمانية الدول المغاربية والدول الأوربية وأمريكا. في هذه المحاضرة سنركز على الدولة العثمانية والدول المغاربية والولايات المتحدة الأمريكية.

أولا: مع الدولة العثمانية: مرت العلاقات الجزائرية العثمانية بثلاث مراحل:

1- مرحلة التحالف:

انتهجت الجزائر خلال المرحلة الأولى سياسية واضحة وهي محاربة ومقاومة الاحتلال المسيحي، والارتباط بعلاقات يجمعها الدين الواحد و والاهتمام المشترك بقضية مشتركة وهي الجهاد ضد الليبيين، ويقابلها الاعتراف الرسمي بالدولة العثمانية والتبعية لها حاظا على المظهر الخارجي للبلاد الإسلامية. ولقد كان للعثمانيين دورا بارزا في اجهاض المشروع الاسباني من الانتشار في افريبا، وأرغموهم على المكوث في السواحل التي لم يطب لهم فيها العيش بسبب الغارات المتتالية للمسلمين[1].

وقد شعر الجزائريون بالأمان في ظل التبعية للدولية العثمانية، حيث تمكنت هذه الأخيرة بالتعاون مع القوى المحلية من تحرير السواحل

[1] - صالح كليل، ص-ص 179-180.

الجزائرية خلال القرن السادس عشر، وكان لسيطرة العثمانيين على مناء الجزائر وتونس قد شكل تهديدا مستمرا للمالك الاسبانية وجزر البحر الأبيض المتوسط، وهو ما فتح المجال لحرب واسعة متعددة الأطراف وهو الشيء الذي استنزف القوة الاسبانية وأفشل مشروعها الاستعماري[1].

وهكذا فقد ظلت الجزائر تحت طاعة السلطان العثماني طوال فترة حمك البالربايات والباشوات الى أن حدث انقلاب في القرن السابع عشر وابح حاكم الجزائر ينتخب محليا، وكان ذلك بسسب عدم موافقة الجزائر على المعاهدة التي ابرمتها الدولة العثمانية مع فرنسا، والتي أثرت كثيرا على العلاقات، بحيث رأت الجزائر في هذه المعاهدة انتقاا من سيادتها[2].

2- مرحلة التحالف واستقلالية القرار:

وتظهر هذه العلاقة في ورة قوتين محالفتين وتتبادلان الاحترام أمام الدول الأوربية الليبية، غير أن طابع الاستقلالية التامة من الطرف الجزائري سرعان ما برز، وسلك حكام الجزائر في الظروف العادية سلوك الفارض لاحترام هذا الاستقلال التام، بحيث كانت الجزائر تعقد الاتفاقيات وجري المفاوضات باسمها دون الحاجة الى رخة من اسطنبول. ومن ذلك

[1] - صالح كليل، ص-ص 179-180.

[2] - المرجع نفسه، ص-ص 179-180.

المعاهدة التي عقدها خير الدين مع فرنسا باسم الجزائر والدولة العثمانية والملك فرنسوا ملك فرنسا سنة 1534[1].

3- مرحلة الاستقلال عن الدولة العثمانية:

تعتبر مرحلة حكم الدايات هي التي حققت فيها الجزائر استقلالها الحقيقي عن الدولة العثمانية، بحيث سعى الدايات في الكثير من الأحيان رد الباشا المرسل من السلطان والذي كان يريد من خلالها استرجاع مكانته لدى حكام الجزائر. ولقد بدأت هذه المرحلة الجديدة فعليا في سنة 1711 خلال حكم الداي علي شاوش، الذي أرغم الباشا الجديد المرسل من السلطان على الانسحاب من الميناء إلى القل بسكيكدة ليموت هناك، وأرغم السلطان على الاعتراف به هو باشا إلى جانب منب الداي، ومن وقتها أدمج منب الباشوية مع الداي وأبح عادة لكل من أتى بعده.

وحاول السلطان سنة 1729 إرسال باشا لكن الداي رفض نزولهم وأرغمه للعودة من حيث قدموا. وهكذا لم يبق للسلطان من النفوذ شيء سوى الدعوة له على المنابر أيام الجمع والأعياد، وإدار فرمانات الموافقة على الدايات المعينين من طرف الديوان، وتلقي هدايا رمزيا سنويا أو بعد سنوات، والمشاركة في حروبه في بعض الأحيان. أما مظاهر السيادة الأخرى فقد أبحت الجزائر فيها مستقلة تماما، بحيث تتل مباشرة بالدول

[1] – المرجع نفسه، ص 181.

وتعلن الحروب وعقد الاتفاقيات وتستقبل القنال الدول الأجنبية وتعتمدهم دون الرجوع للباب العالي[1].

ثانيا: مع الدول المغاربية(تونس، المغرب الأق، طرابلس):

1- مع تونس:

لم تكن علاقة الجزائر مع دول المغرب العربي حسنة وودية وذلك لعدة ظروف، فلقد ظلت العلاقة بين الجزائر تونس علاقة عداء، وسعى كل طرف لإثارة الفتن سواء في فترة خير الدين أو بعده إلى غاية تمكن الأسبان من احتلال تونس سنة 1535 وتدخلهم في السياسة التونسية وتوجيهها لخدمة مالحهم الاستعمارية، وهو ما دفع بالجزائر إلى تنظيم حملات متتالية لفرض سلطتهم عليها أو تنيب حلفاء لها على العرش التونسي[2].

وبقيت الجزائر تعتبر تونس إقليما تابعا لها بحكم أنها هي التي طردت منه الاحتلال الاسباني وضمتها للدولة العثمانية، هذه الأخير التي جعلت تعيين باشوات تونس من اختا بيليربايات الجزائر، وعلى هذا الأساس كانت الجزائر تحاول باستمرار أن تجعل هذه التبعية حقيقة ملموسة وكانت تونس

[1] – يحي بوعزيز، مرجع سابق، ص–ص 47–48.

[2] – صالح كليل، مرجع سابق، ص 181.

ترفض ذلك، وترى أنها مثل الجزائر تابعة للقسطنطينية، والأكثر من ذلك فقد كان لتونس أطماع في إقليم قسنطينة موروث من العهد الحفي[1].

2- مع المغرب:

رفض المغرب من البداية الانضمام للدولة العثمانية على عكس بقية بلدان المغرب العربي، ولذلك تحركات المغرب ضد الجزائر كان يخدم بالدرجة الأولى الدول المسيحية وعلى رأسها اسبانيا وفرنسا، وتتناسب مع رغباتهم في عدم قيام دولة قوية تهدد وجودهم ومالحهم، فملحة المغرب كانت تقضي بإزالة أي نظام ينافسها في زعامة المغرب الإسلامي، ولهذا كانت المغرب تتحالف مع الأسبان ضد الجزائر كلما اقتضت الحاجة ذلك، ولهذا تميزت العلاقات بينها وبين الجزائر منذ البداية بالتنافس الشديد[2].

ولقد ظلت العلاقات بين الجزائر والمغرب يميزها التنافس حول تلمسان والمناطق المجاورة لها، لكن هزيمة المولى إسماعيل على يد الداي شعبان سنة 1694و 1703، قد وضعت حد للحرب مع الجزائر وحدت من طموحات ولاة الدولة العلوية في التوسع على حساب الجزائر، واضطرته لتوقيع معاهدة وجدة التي قضت بترسيم الحدود والاتفاق على وضع وادي التافنا حدا فالا بينهما[3]. وبعد ذلك حولت الجزائر أنظارها إلى مناطق أخرى

[1] – يحي بوعزيز، مرجع السابق، ص 51.

[2] – صالح كليل، مرجع سابق، ص 181.

[3] – المرجع نفسه، ص 184.

واتجهت لتحرير المناطق التي مازالت تحت الاحتلال الاسباني، في حين دخلت المغرب في مرحلة عزلة استمرت إلى غاية القرن التاسع عشر[1].

3- مع طرابلس:

تعود جذور العلاقات الجزائرية–الطرابلسية في العر الحديث إلى النف الثاني من القرن السادس عشر الميلادي، حين أضحت طرابلس الغرب إيالةً عثمانيةً تابعةً لسلطان الدولة العثمانية ضمن منظومة إيالات شمال إفريقيا. وقد فرضت الدولة العثمانية هيمنتها في الحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط في سياق راعها مع القوى المسيحية البحرية، وعلى رأسها الإسبان، الذين سعَت إلى إقائهم من المنطقة، ولا سيما عقب الحملة الإسبانية الفاشلة بقيادة "أندريا دوريا" على الجزائر سنة 1541م.

وفي عام 1551م، استقر الحكم العثماني في طرابلس، وتولى إدارته "مراد آغا" بوفه أول والٍ تركي على الإيالة، وقد عمل بتوجيه من "درغوث باشا" الذي عُدّ من أبرز قادة الجهاد البحري في المغرب الأوسط[2]. وإقرارًا بجهوده الكبيرة ومكانته المرموقة، منحه السلطان العثماني رتبة "أمير أمراء الجزائر مع إمارة البحر"، مكافأة له على خدمته المخلة وإسهاماته العسكرية

[1] – وليم سبنسر، مرجع سابق، ص 166.

[2]– أمحمد سعيد الطويل، البحرية الطرابلسية في عهد يوسف باشا القرمانلي، دار الكتب الوطنية، ط،1، بنغازي ،2000، ص 39.

الفاعلة. وقد استطاع درغوث أن يفرض نفوذه على باشوات طرابلس وتونس، حتى غدت كلمته نافذة وسلطته مطلقة في شؤون البحر[1].

بدأ التعاون الفعلي بين الجزائر وطرابلس سنة 1571م، عندما خاضت الدولة العثمانية معركة ليبانتو البحرية الشهيرة ضد القوى المسيحية المتحالفة مع البندقية. شارك في تلك المعركة الأسطول الجزائري بقيادة "علج علي باشا"، كما ساهمت البحرية الطرابلسية بستة مراكب تحت إمرة والي البلاد " جعفر باشا" (1569–1581م) [2] . وقد أظهر الأسطولان الجزائري والطرابلسي بطولة نادرة وشجاعة فائقة رغم الهزيمة التي لحقت بالعثمانيين، إذ ظل علج علي يقاتل بثبات حتى بعد انكسار الفوف، وتمكّن من قتل قبطان مالطا بيده، مما خلد اسمه في فحات التاريخ البحري العثماني[3].

ولم تنقطع أوار التعاون بين الإيالتين في العقود التالية، إذ شهدت سنة 1574م مشاركة فعالة من الطرفين في تحرير تونس من السيطرة الإسبانية، في خطوة استكمالية للمسار العثماني الرامي إلى تحرير بلاد المغرب من الهيمنة النرانية[4]. ففي تلك الحملة ولت قوات سنان باشا

[1] -محمد خير فارس، تاريخ الجزائر الحديث من الفتح العثماني إلى الاحتلال الفرنسي، دار الهدى، الجزائر ،1969، ص 57.

[2] - عزيز سامح ألتر، الأتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية، ترجمة محمود علي عامر، ط 1، دار النهضة العربية، بيروت 1989 ص 230.

[3] – أمحمد سعيد الطويل، مرجع سابق، ص 47.

[4] – عزيز سامح ألتر، المرجع السابق، ص .231

بأسطولها إلى السواحل التونسية، ففرضت حارًا بحريًا متزامنًا مع قدوم الأسطول الجزائري بقيادة علج علي، فيما تقدم جيش بري يقوده والي طرابلس مطفى باشا، وحاكم القيروان حيدر باشا. وبفضل هذا التنسيق المحكم تضافرت الجهود العثمانية الجزائرية الطرابلسية، وما لبثت القلاع الإسبانية في تونس أن استسلمت تباعًا، فاستعاد العثمانيون السيطرة على البلاد بعد طرد الإسبان منها نهائيًا[1].

وتُعد سنة 1711م محطةً بارزةً في تاريخ طرابلس الغرب، إذ شهدت عود أسرة القرمانلي إلى سدة الحكم، وهي الأسرة التي استطاعت أن تمنح الإيالة استقرارًا سياسيًا نسبيًا ومكانة معتبرة في حوض المتوسط. وقد اتسمت العلاقات بين إيالة الجزائر وطرابلس الغرب في مطلع العهد القرمانلي بطابع ودي متين، لاسيما في فترة حكم أحمد القرمانلي (1711–1745م)، التي تزامنت مع حكم أربعة من دايات الجزائر:

* علي شاوش (1710–1718م)
* محمد باشا (1718–1724م)
* كورد عبدي (1724–1732م)
* إبراهيم باشا (1732–1745م)[2]

غير أنّ هذه العلاقات عرفت توترًا مؤقتًا إثر حادثة استيلاء علي برغل على طرابلس الغرب. فقد كان برغل قد عاش زمنًا طويلًا في الجزائر،

[1] - أمحمد سعيد الطويل، المرجع السابق، ص45.

[2] - CH. Veraud, annales tripolitaines, présentation de loura lafi, premier édition , édition .bouchen ,2005 ,p273.

وتولى فيها مسؤولية رفيعة على البحرية، وهو منب يعادل منب وزير البحرية في سلم الإدارة العثمانية. كما تزوج من أسرة أحد الدايات الجزائريين، مما مكنه من الترقي في المناب حتى بلغ رتبة "وكيل الخرج"[1]. غير أن جشعه واستغلاله للسلطة أديا إلى طرده من الجزائر بعد أن جمع ثروة طائلة بطرق غير مشروعة.

بعد نفيه من الجزائر، قد علي برغل إسطنبول، حيث سعى بماله ونفوذه إلى استدار فرمانٍ يُمكّنه من حكم طرابلس الغرب. ثم راسل الباي التونسي محمود باشا، ملتمسًا منه التدخل في طرابلس لإعادة احبها المبعد، معلنًا استعداده للمساعدة بكل ما يملك من مال ورجال لتحقيق ذلك الهدف[2].

ولم تكن الجزائر بعيدة عن مجريات الأحداث في طرابلس، إذ لعبت دورًا محوريًا في إبرام اللح الأمريكي–الطرابلسي. فقد جاءت المعاهدة الجزائرية–الأمريكية الموقّعة في 5 سبتمبر 1795م متزامنةً مع اعتلاء يوسف القرمانلي عرش طرابلس الغرب، بعد أن أطاح بالثائر علي برغل الذي اغتب الحكم ثلاث سنوات، لتعود الأسرة القرمانلية إلى السلطة من جديد[3].

وفي تلك المرحلة، قامت البحرية الطرابلسية بأسر سفينتين أمريكيتين، أُطلق سراح إحداهما لأنها كانت تحمل الأموال المخة لتنفيذ بنود الاتفاقية

---

[1] - ibid.

[2] – محمد حلوان، مرجع سابق، ص–ص 145–146.

[3] - جلين تكر ،معارك طرابلس بين الأسطول الليبي والأسطول الأمريكي في القرن التاسع عشر ،ترجمة عمر الديراوي أبوحجلة، بيروت ،1997، ص165.

التي كانت الولايات المتحدة قد أبرمتها مع الداي الجزائري حسن باشا، بينما حُوّلت السفينة الثانية إلى سفينة قرنة، وتم إبعاد طاقمها[1].

لقد كان حول الولايات المتحدة على معاهدة سلام مع طرابلس الغرب أمرًا عسيرًا وبالغ الكلفة، إذ كان يوسف باشا القرمانلي أكثر تشددًا في مواقفه[2]، مما اضطر الأمريكيين إلى الاستعانة بالوساطة الجزائرية بقيادة الداي حسن باشا، الذي نجح بمهارة دبلوماسية في إقناع الطرفين بالتوقيع على اتفاقية السلام في الرابع من نوفمبر1796، لتشكل تلك الوساطة الجزائرية علامة فارقة في تاريخ العلاقات المتوسطية في مطلع القرن التاسع عشر[3].

ثالثا: مع الولايات المتحدة الأمريكية:

لم تكن الدول الأوروبية هي وحدها التي تعادي الجزائر بل إن الولايات المتحدة الأمريكية حاولت الدخول في هذا الراع، وسعت لتكوين حلف أمريكي أوروبي ضد الجزائر خاة ودول المغرب بفة عامة، لكنها فشلت بسبب انشغال الدول الأوربية بمستعمراتها في العالم الجديد بسبب انفالها وتكوينها لجمهوريات مستقلة بتأثير من أمريكا. ولقد كان البحارة الجزائريون بعدما عقت الجزائر لحا مع اسبانيا سنة 1785 ينتقلون إلى مياه

[1] – كولافو لايان، ليبيا أثناء حكم يوسف باشا القارامنلي، ترجمة عبد القادر مصطفى، مركز دراسات جهاد الليبيين ضد الغزو الايطالي، ط 1، طرابلس 1988ص 51.

[2] – المرجع نفسه، ص 52.

[3] – محمد حلوان، مرجع سابق، ص 146.

المحيط الأطلسي ويتعرضون للسفن الأمريكية، ويرفضون إطلاق سراحها إلا بعد دف أموال طائلة. وبعدما فشلت أمريكا في إقامة حلف ضد الجزائر وخلال رئاسة جورج واشنطن(1789-1797) أعلن أمريكا عن نيتها في إقامة علاقات داقة مع الجزائر منذ فيفري 1792، وسارت في ذلك أسوة بانجلترا التي كانت تشتري السلام لسفنها بدفع المال[1].

[1] – يحي بوعزيز، مرجع سابق، ص 59.

المحاضرة التاسعة: خلفيات أزمة العلاقات الجزائرية الفرنسية قبل الاحتلال(قبل 1830م)

تمثل العلاقات الفرنسية الجزائرية قبل سنة 1830م مرحلة من التوترات المستمرة والراعات السياسية والاقتادية، وهي مرحلة حافلة بالأزمات التي كانت بمثابة تمهيد للاحتلال الفرنسي للجزائر في سنة 1830م، تاريخ هذه العلاقات يتسم بالمنافسات التجارية، والراعات البحرية، والخلافات الدبلوماسية.

أولا: الأسباب التاريخية التي ساهمت في توتر العلاقات:

1. التوترات الاقتادية والتجارية

أ –**المنافسة التجارية:** خلال القرن 18، كانت الجزائر تمثل نقطة مهمة في التجارة المتوسطية، حيث كان التجار الفرنسيون يتعاملون مع الجزائر بشكل مستمر، ولكنهم كانوا يواجهون المنافسة من عدة دول أوروبية.

في الفترة التي سبقت الاحتلال، كانت الجزائر تتعاون تجاريًا مع كل من بريطانيا، إسبانيا، وهولندا.

ب –**القروض التجارية:** قبل الاحتلال، حدثت أزمة بين الجزائر وفرنسا تتعلق بالديون، فقد كانت هناك عائلات يهودية تجارية مثل "باكري" و"بوشناق" قد قدمت قروضًا للدولة الجزائرية، لكنهم لم يحلوا على

تعويضات مناسبة من الحكومة الجزائرية، وهو ما خلق احتكاكًا بين الجزائر وفرنسا[1] .

2. دور القرنة البحرية

كانت الجزائر تشتهر بقرنة السفن التجارية الأوروبية في البحر الأبيض المتوسط، وهو ما خلق توترات دائمة مع القوى الأوروبية. فرنسا كانت واحدة من أكثر الدول تضررًا من هذه القرنة. في هذا السياق، شهدت العلاقات الفرنسية الجزائرية تعيدًا في الحوادث البحرية، حيث كانت فرنسا تدفع جزية للحفاظ على سلامة سفنها، لكن هذا لم يمنع استمرار الهجمات البحرية على السفن الفرنسية من قبل الأسطول الجزائري[2].

3. حادثة المروحة (أزمة "لكمة الداي للقنل الفرنسي" 1827م).

واحدة من الحوادث الكبرى التي أسهمت في تفاقم العلاقات كانت الحادثة الشهيرة "لكمة الداي" في 29 أبريل 1827م. وخلال لقاء رسمي في قر الداي حسين، سأل الداي القنل الفرنسي في الجزائر بيير دوفال (Pierre Duval)عن سبب عدم رد ملك فرنسا شارل العاشر على رسائله المتكررة المتعلقة بالديون . رد القنل الفرنسي بأسلوب اعتبره الداي مهينًا لمكانته، حيث أجابه بأن "ملك فرنسا لا يمكن أن يجيب واليًا عثمانيًا " أو شخا مثله. غضب الداي حسين من الإهانة الريحة التي وجهها القنل، فلوّح

[1]- Charles-André Julien, Histoire de l'Algérie contemporaine: La conquête et les débuts de la colonisation (1827-1871), Vol 1, Presses Universitaires de France, Paris, France,1993., pp. 15-30.

[2] -Ageron, Histoire de l'Algérie contemporaine1830-1982Presses universitaires de France, 1995, pp 58-70.

له بالمروحة التي كانت بيده (وقيل ضربه بها على وجهه)، وأمره بمغادرة مجلسه.

رأى القنل وحكومة الملك شارل العاشر في هذا الحادث إهانة لشرف فرنسا وملكها فبدلاً من تقديم الاعتذار عن موقف قنلها، استخدم الفرنسيون هذا الحادث كذريعة لتعيد الضغط على الجزائر[1].

ثانيا العلاقات الدبلوماسية والسياسية:

1. **الاستفزازات المتبادلة بين القنليات** : منذ بداية القرن 19، كانت القنليات الفرنسية في الجزائر تعمل في بيئة سياسية مضطربة. لم يكن هناك تنسيق واضح بين القنلية الفرنسية وحكومة الجزائر، مما أدى إلى توترات متكررة. في سنة 1827، بعد حادثة المروحة، طلبت فرنسا رسمياً من الجزائر تقديم اعتذار رسمي. رفضت الجزائر هذه المطالب، مما أدى إلى تعيد الحار الاقتادي الفرنسي على الجزائر.

2. **تزايد النفوذ الفرنسي في البحر الأبيض المتوسط**

خلال النف الاول من القرن 19، كانت فرنسا تهدف إلى تعزيز نفوذها في منطقة البحر الأبيض المتوسط، وكانت الجزائر تمثل نقطة استراتيجية هامة. بمرور الوقت، أبحت الجزائر تشكل تهديدًا للنفوذ الفرنسي في

[1]- Benjamin Stora, La guerre d'Algérie (1954-1962), Paris, France, 1991, pp 110-125.

المنطقة. فكانت فرنسا تسعى للهيمنة على هذه المنطقة الاستراتيجية نظرًا لثرواتها الاقتادية ومواردها البحرية[1].

ثالثا المراحل الرئيسية للأزمة الجزائرية الفرنسية قبل 1830م.

1. أزمة الديون (1825-1827)

بدأ الخلاف بين الجزائر وفرنسا بسبب تراكم الديون المالية التي لم يتم سدادها من قبل الجزائر لالح التجار الفرنسيين. في هذه الفترة، تعرضت الجزائر لضغوط اقتادية هائلة بسبب فشلها في سداد قروض تجارية فرنسية. هذا الوضع ساعد في تعميق التوترات بين الطرفين[2].

التعيد العسكري الفرنسي:

بعد فشل المفاوضات، قررت فرنسا اللجوء إلى القوة العسكرية. ففي يونيو 1827م قامت فرنسا بفرض حار بحري على الجزائر ثم شن حملة الاحتلال في سنة 1830م.

2. تعيد العلاقات بسبب مواقف الجزائر

أ. **الرفض الجزائري:** مع استمرار المفاوضات بين القنل الفرنسي والحكومة الجزائرية، رفضت الجزائر جميع المحاولات الفرنسية التي تهدف إلى توسيع نفوذ فرنسا في الجزائر. هذا الرفض خلق توترات متاعدة، مما دفع فرنسا إلى اتخاذ قرارات جذرية تجاه الجزائر.

ب.الدور الاستعماري الفرنسي ومبرراته

[1] -John Ruedy, Modern Algeria, The Origins and Development of a Nation, Indiana University Press, Bloomington, Indiana, USA, 2005, pp 74-88.

[2] - Charles - Robert Ageron, Histoire de l'Algérie contemporaine, Presses Universitaires de France, Paris, France, 1995, pp 90-103.

-**المبررات العسكرية:** كانت الجزائر تمثل موقعًا استراتيجيًا مهمًا بالنسبة لفرنسا في البحر الأبيض المتوسط، وخاة في سياق المنافسة مع بريطانيا.

-**المبررات الدينية:** كان هناك أيضًا بعد ديني في المسألة، حيث كان بعض الفرنسيين يرون أن احتلال الجزائر سيكون "حملة تبشيرية" لإيال المسيحية إلى الأراضي التي يهيمن عليها المسلمون، وهو ما كان جزءًا من الحجة التي استخدمها الاحتلال الفرنسي في كثير من الأحيان.

-**المبررات الاقتادية:** بالإضافة إلى المكاسب العسكرية والدينية ، كانت فرنسا ترى في الجزائر فرة هامة لفتح أسواق جديدة للسلع الفرنسية وتحقيق مكاسب اقتادية من خلال الهيمنة على السواحل الجزائرية[1].

خلاة

إن العلاقات بين فرنسا والجزائر قبل سنة 1830م كانت مليئة بالأزمات السياسية والاقتادية التي تراوحت بين التوترات التجارية، والراعات البحرية، وولاً إلى الخلافات الدبلوماسية. بمرور الوقت، أدى هذا الوضع إلى تعيد الأوضاع التي انتهت بالاحتلال الفرنسي للجزائر سنة 1830م. يمكن القول إن الأزمة قد تكونت نتيجة لعوامل متعددة، أهمها الخلافات على القروض التجارية، الممارسات البحرية، والتوترات السياسية، وكلها أسهمت في خلق بيئة مواتية للتدخل العسكري الفرنسي.

[1] - Benjamin Stora,op,cit., pp 60-75.

المحاضرة العاشرة: الجزائر والمؤتمرات الأوروبية

شكلت " القضية الجزائرية" أو ما عرف بـ"المسألة الجزائرية" (La Question d'Alger) محوراً هاماً في السياسة الأوروبية وديبلوماسية القوى العظمى طوال القرن التاسع عشر. لم تكن العلاقة بين الجزائر والدول الأوروبية مجرد راع ثنائي مع فرنسا، بل كانت قضية متشابكة أثارت جدلاً دولياً وتم مناقشتها في عدة محافل ومؤتمرات أوروبية، بدءاً من مؤتمر فيينا الذي وضع أسس النظام الأوروبي الجديد، ومروراً بمؤتمر إكس لاشابيل، وانتهاء بمؤتمر برلين الذي قسم النفوذ في إفريقيا.

1. مؤتمر فيينا (1814–1815) والمسألة الجزائرية:

عُقد مؤتمر فيينا في أعقاب هزيمة نابليون بونابرت، بهدف إعادة رسم الخريطة السياسية لأوروبا وإقامة توازن قوى. وعلى الرغم من أن اهتمام المؤتمر كان منباً على الشؤون الأوروبية، إلا أن القضية الجزائرية حضرت بشكل غير مباشر من خلال مناقشة قضايا القرنة وأمن الملاحة في البحر المتوسط[1].

كانت الدول الأوروبية، خاة بريطانيا، تتذمر من الهجمات التي تشنها السفن الجزائرية على سفنها واختطاف رعاياها لطلب الفدية. وكانت بريطانيا قد أجبرت الداي على توقيع معاهدة في 1814، لكنها سعت إلى حل جماعي ودولي للمشكلة.

[1]– *عبد العظيم رمضان،* تاريخ أوروبا والعالم في العصر الحديث: من ظهور البرجوازية الأوروبية إلى الحرب الباردة، *ج2، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1997، ص 19.*

طالبت بريطانيا في المؤتمر بتشكيل تحالف أوروبي لمواجهة ما أسمته "القرنة البربرية" وفرض حظر على "دول Barbary" (الجزائر، تونس، طرابلس). إلا أن هذا المقترح واجه معارضة من بعض الدول، لا سيما فرنسا التي كانت لها مالح تاريخية وتجارية مع الجزائر، ورأت في أي عمل عسكري جماعي تهديداً لنفوذها المستقبلي في المنطقة.

فشل المؤتمر في تبني إجراء جماعي حاسم ضد الجزائر. يعزو المؤرخ الجزائري محمد العربي الزبيري هذا الفشل إلى التنافس الاستعماري والرغبة في عدم إضفاء الشرعية على هيمنة قوة واحدة على المنطقة. وهكذا، غادرت القضية الجزائرية مؤتمر فيينا دون حل، مما مهد الطريق لفرنسا لاحقاً لاتخاذ إجراء منفرد تحت ذريعة حماية مالحها و"تأديب" الداي[1].

2. مؤتمر إكس لا شابيل (1818) :

عُقد هذا المؤتمر لمراجعة اتفاقيات مؤتمر فيينا ومناقشة انسحاب قوات الاحتلال من فرنسا. مرة أخرى، برزت القضية الجزائرية على هامش المناقشات.

استمرت المناوشات البحرية بين الجزائر والدول الأوروبية. وفي عام 1816، شن الأسطولان البريطاني والهولندي بقيادة اللورد إكسماوث قفاً مدمراً على مدينة الجزائر، مما أضعف قوة الدولة الجزائرية عسكرياً لكنه لم ينه "المشكلة".

[1] – قنان جمال ، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر. الرويبة، الجزائر: المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، 1994، ص 208.

ناقش ممثلو القوى الأوروبية (بريطانيا، روسيا، بروسيا، النمسا، فرنسا) مرة أخرى مسألة إجراء عمل عسكري مشترك لإنهاء ما اعتبروه تهديداً جزائرياً. ومع ذلك، كانت المواقف منقسمة. بينما دعمت روسيا وبريطانيا فكرة القوة، أبدت فرنسا تحفظاتها. تشير الباحثة جنيفيف ديزير إلى أن الدبلوماسية الفرنسية، بقيادة دوك دي ريشيليو، كانت تفضل ترك الأمور تتفاقم لتخلق ذريعة لتدخل فرنسي منفرد وحاسم يخدم مالحها الإستراتيجية في المتوسط[1].

مرة أخرى، لم يتم التول إلى اتفاق على عمل جماعي. هذا الفشل أعطى فرنسا الضوء الأخضر للتحضير لاحتلال الجزائر، معززة بموقف دولي غير معارض بشكل فعلي. كان المؤتمر بمثابة إعلان ضمني بأن المجتمع الأوروبي لن يتحرك لوقف أي عمل فرنسي.

3. مؤتمر برلين (ما بين 13 جوان الى 13 جويلية 1878م) وتكريس الاحتلال الفرنسي:

عُقد مؤتمر برلين في الأساس لتسوية النزاعات الناشئة عن الحرب الروسية العثمانية، لكنه تحول إلى منة لتقسيم النفوذ في الإمبراطورية العثمانية المتدهورة وفي إفريقيا بشكل عام.

كانت فرنسا قد احتلت الجزائر منذ سنة 1830م، وقمعت العديد من الثورات (أبرزها ثورة الأمير عبد القادر) ووسعت سيطرتها تدريجياً، لكن هذا

[1] – أرزقي شوتيام، دراسات ووثائق في تاريخ الجزائر السياسي والعسكري الفترة العثمانية 1519–1830 ،دار الكتاب العربي، الجزائر، 2010. ص 150.

الاحتلال لم يكن معترفاً به دولياً بشكل رسمي في إطار القانون الدولي الجديد الذي كان يتشكل.

لم تكن الجزائر بذاتها موضوعاً رئيسياً للمناقشة، بل كانت جزءاً من المسألة الشرقية ومستقبل الممتلكات العثمانية، خلال المفاوضات، سعت فرنسا إلى الحول على اعتراف دولي ريح بسيادتها على الجزائر، مقابل تنازلاتها في مناطق أخرى، مثل قبر ومستقبل تونس.

في النتيجة وفي المادة 4 من معاهدة برلين، تم التطرق بشكل غير مباشر إلى الوضع الجزائري، حيث تنازلت بريطانيا عن معارضتها للتوسع الفرنسي في شمال إفريقيا، مقابل تأكيد فرنسا لحقوق بريطانيا في قبر، هذا التنازل البريطاني كان اعترافاً ضمنياً بالواقع الاستعماري الفرنسي في الجزائر، يؤكد المؤرخ البريطاني ويليام إدوارد ليفينغستون دود على أن "مؤتمر برلين كان لحظة حاسمة في تدويل وتكريس التوسع الاستعماري في إفريقيا، وكانت الجزائر إحدى ضحاياه المبكرات" [1].

وبهذا، انتقلت القضية الجزائرية من كونها "مسألة" أمنية تتعلق بالملاحة إلى "قضية" استعمارية مُسلم بها في الدبلوماسية الأوروبية، حيث تمت مقايضة أراضيها ومير شعبها في فقات القوى العظمى.

خلاصة

[1] - William Edward Livingstone Dodd, The Berlin Conference and the Scramble for Africa, Oxford University Press, 1988, p74.

يظهر مسار القضية الجزائرية في المؤتمرات الأوروبية خلال القرن التاسع عشر تطوراً واضحاً من حالة من النقاش والجدال الدولي حول شرعية وجود الدولة الجزائرية وطبيعة علاقتها بأوروبا، إلى مرحلة التكريس الرسمي للاحتلال الفرنسي ضمن التوازنات الاستعمارية الأوروبية. بدأت في فيينا كموضوع أمني لم يحسم، ثم مرت بإكس لاشابيل حيث تم تهيئة الظرف لتدخل فرنسي منفرد، وانتهت في برلين كورقة مساومة وضحية للسياسة الاستعمارية الأوروبية. هذه الرحلة تثبت أن سقوط الجزائر لم يكن حدثاً معزولاً، بل كان نتيجة لسياسات دولية متشابكة ومالح استعمارية تنافسية، جرى التفاوض عليها في أروقة أبرز المؤتمرات الأوروبية في ذلك القرن.

المحاضرة الحادية عشرة: الحملة الفرنسية وسقوط مدينة الجزائر

يمثل الاحتلال الفرنسي للجزائر سنة 1830 منعطفاً حاسماً في التاريخ الحديث للجزائر والعالم العربي والإسلامي. لم يكن هذا الاحتلال حدثاً عسكرياً فجائياً، بل كان نتيجة لتراكمات تاريخية وتحضيرات دقيقة، تُوج بحملة عسكرية دموية أنهت ثلاثة قرون من الحكم العثماني وفتحت باباً لمدة 132 سنة من الاحتلال.

أولا: الخلفيات والأسباب:

1. **الأسباب المباشرة:** (حادثة المروحة 29 أبريل 1827م)، فخلال لقاء مع القنل الفرنسي بيير دوفال، طالب الداي حسين بالرد النهائي على تأخر فرنسا في سداد ديونها المستحقة منذ الحملات العسكرية في مر، اشتد النقاش، وذكرت المادر أن الداي استشاط غضباً من ردود القنل ولوح بمروحته في وجهه قائلاً: "إنك رجل غير شريف!"، فقامت فرنسا بسحب قنلها وأعلنت قطع العلاقات الدبلوماسية، وفرضت حاراً بحرياً على الجزائر[1].

2. **الأسباب الغير مباشرة:**

أ. الأطماع الاقتادية: رغبة فرنسا في السيطرة على الثروات الطبيعية للجزائر وضمان موقع استراتيجي في المتوسط.

[1] - شارل روبير أجرون، تاريخ الجزائر المعاصرة، ترجمة عيسى عصفور،منشورات عويدات، بيروت، باريس، ط1، 1982 ،ص 14.

ب. الأسباب السياسية الداخلية: محاولة الملكية الفرنسية تعزيز شعبيتها المتدهورة عبر مغامرة خارجية ناجحة.

ت. الراع الدولي: الرغبة في منافسة النفوذ البريطاني في البحر المتوسط، حيث رأت فرنسا في الجزائر قاعدة استراتيجية بالغة الأهمية[1].

ثانيا التحضير للحملة:

1. التمهيد الدبلوماسي:

أ. مهمة اللجنة الإفريقية: شكلت فرنسا "لجنة إفريقيا" لدراسة جدوى الحملة، والتي أوت بالاحتلال[2].

ب.التأكد من الحياد الدولي: تأكدت فرنسا من حياد بريطانيا والنمسا وروسيا، خاة بعد مؤتمر فيينا وإكس لا شابيل[3].

2. التجهيز العسكري:

أ. **الحشد البحري:** جهز أسطول ضخم بقيادة الأدميرال " دوبري" Duperré، يضم أكثر من 100 سفينة حربية و350 سفينة نقل.

ب.الحشد البري: جهز جيش قوامه حوالي 37,000 جندي بقيادة الجنرال "دي بورمون" de Bourmont، مزودين بأحدث الأسلحة[4].

ثالثا: الحملة العسكرية واحتلال الجزائر:

---

[1] - محمد العربي الزبيري، **مرجع سابق**، ص 315-320.

[2] - شارل أندري جوليان، **المرجع نفسه**، ص 16.

[3] -نفسه.

[4]-Pierre Montagnon, La conquête de l'Algérie : 1830-1871, Pygmalion, 1986, p 45- .

بتاريخ 14 يونيو 1830م تم إنزال القوات الفرنسية في شاطئ سيدي فرج غرب العامة الجزائرية، وواجهت القوات الفرنسية مقاومة من القوات الجزائرية بقيادة إبراهيم آغا (معركة سطاوالي 19 يونيو 1830)، ولكن تفوق التسليح والتنظيم مكن الفرنسيين من التقدم[1].

بتاريخ 29 جوان حدثت معركة آخر خط دفاعي أمام العامة، وفي 4 جويلية بدأت مفاوضات الاستسلام. لتنتهي يوم 5 جويلية 1830، بتوقيع الداي حسين على وثيقة التسليم، ودخل الجيش الفرنسي مدينة الجزائر[2].

رابعا: النتائج والتداعيات:

أ. انتهى الحكم العثماني الذي استمر لمدة ثلاثة قرون.

ب.استولت فرنسا على الخزينة الجزائرية (ما قيمته 48 مليون فرنك ذهبي، حسب المادر الفرنسية).

ت.بدأت مرحلة من المقاومة الشعبية المسلحة، كانت بدايتها مقاومة أحمد باي في الشرق[3].

ث.بداية الاستعمار الاستيطاني فتح الاحتلال الباب أمام هجرة الآلاف من المستوطنين الأوروبيين (الكولون) الذين استولوا على الأراضي.

ج.تدمير البنى الاجتماعية وتفكيك مؤسسات الدولة الجزائرية وتهميش السكان الأليين.

---

[1] - عبد الرحمن الجيلالي، تاريخ الجزائر العام، ج 4، ديوان المطبوعات الجامعية، 1994، ص 156- 158.

[2] - شارل روبير أجرون، مرجع سابق، ص ص16-17.

[3] - Pierre Montagnon,**op.cit** ,pp 78-80.

ح. اندلاع المقاومة فقد مثل الاحتلال الشرارة التي أدت إلى اندلاع سلسلة من المقاومات الشعبية، أبرزها مقاومة الأمير عبد القادر (1832-1847)[1].

خلاة

كانت الحملة الفرنسية على الجزائر سنة 1830م عملية عسكرية مدروسة ضمن إستراتيجية استعمارية أوسع، وليست مجرد رد فعل على "حادثة المروحة"، مثل هذا الاحتلال بداية لمأساة استعمارية طويلة، ولكنه أيضاً كان بداية لتشكل الوعي الوطني الجزائري الذي تجلى في قرن وربع من المقاومة الباسلة، انتهت باستعادة الاستقلال سنة 1962م.

[1] - أبو القاسم سعد الله، **مرجع سابق**، ص ص 65-70.

المحاضرة الثانية عشر: موقف الباب العالي وباقي الدول الإسلامية من الحملة الفرنسية على الجزائر

شكلت الحملة الفرنسية على الجزائر في سنة 1830م نقطة تحول كبرى في تاريخ المنطقة، حيث كانت أولى خطوات الاحتلال الأوروبي المباشر لوطن عربي بأكمله، لم يكن هذا الحدث مجرد راع محلي بين الدايات والفرنسيين، بل كان حدثاً إقليمياً ودولياً اهتمت به القوى المختلفة، وعلى رأسها الدولة العثمانية (الباب العالي) وباقي الدول الإسلامية.

أولاً: موقف الدولة العثمانية (الباب العالي)

كان موقف الدولة العثمانية من الحملة الفرنسية على الجزائر معقداً ومليئاً بالتناقضات، ويمكن إجماله في النقاط التالية:

1. **التبعية الشكلية وعدم الفعالية:** بالرغم من أن إيالة الجزائر كانت تابعة اسمياً للدولة العثمانية، إلا أنها كانت تتمتع بحكم ذاتي واسع. عندما بدأت التهديدات الفرنسية تتاعد، أرسل الداي حسين رسالة إلى السلطان محمود الثاني يستنجد به، فأدر السلطان العثماني أوامره إلى والي تونس وإلى والي طرابلس الغرب بتقديم المساعدة للجزائر، ولكن هذه الأوامر لم تجد طريقها إلى التطبيق الفعلي[1].

[1] – أرجمند كوران، السياسة العثمانية تجاه الاحتلال الفرنسي للجزائر 1827–1830، ترجمة عبد الجليل التميمي، منشورات الجامعة التونسية، تونس، 1970، ص. 39–40.

2. **الانشغال بالمشاكل الداخلية والتهديدات الخارجية:** كانت الدولة العثمانية تعاني من ضعف كبير وتواجه أزمات داخلية خطيرة، أبرزها حركة محمد علي باشا في مر والتي شغلت السلطان العثماني محمود الثاني وأرهقت موارد الدولة، وخشي من أن تدخله عسكرياً لالح الجزائر قد يدفع فرنسا لدعم والي مر ضد الباب العالي، كما كانت تواجه تهديدات روسيا في البلقان والقوقاز[1].
3. **الاحتجاج الدبلوماسي غير المسلح:** اقتر رد فعل الباب العالي دبلوماسيا، بإرسال السلطان مذكرة احتجاج إلى الحكومة الفرنسية يعترض فيها على الاعتداء، لكنه لم يقترن بأي عمل عسكري، وبالتالي جاء متأخراً وضعيفاً، مما يعكس حالة العجز التي كانت تعيشها الإمبراطورية في تلك الفترة.
4. **الخوف من فقدان الشرعية:** كان الباب العالي يدرك أن أي تحرك عسكري فاشل سيكشف ضعف الدولة للعالم أجمع، كما أن نجاح أي تدخل قد يثير طموحات الاستقلال في الولايات الأخرى. لذلك، فضلت الدولة العثمانية سياسة "الحياد الحذر[2]".

[1] – أرجمند كوران، مرجع سابق، ص 43.

[2] – المرجع نفسه، ص45.

ثانياً: موقف باقي الدول الإسلامية

1. موقف تونس:

أيدت السلطات التونسية الاحتلال الفرنسي للجزائر ورفضت مساعدة الداي حسين، وأبدت موقفًا سلبيًا ضد قوات الاحتلال الفرنسي بعد رسالة الداي للباي التونسي التي رفض فيها مساندته. وأعربت عن استعدادها لفتح أراضيها أمام الجيش الفرنسي، كما قامت بتموين الحملة بالماشية ومنعت تهريب البارود من طبرقة إلى قسنطينة. كما جهزت أربعة زوارق مدفعية لحماية الأسطول الفرنسي من ضربات السفن العثمانية بالجزائر، إذ اتخذت فرنسا من تونس قاعدة لتحركاتها ودراسة الوضع في الجزائر قبل الاحتلال[1].

في أبريل 1830م أرسلت فرنسا مجموعة من المخبرين إلى تونس، ممن كانوا مطلعين على الثقافة العربية والإسلامية، ليقوموا بعمل كبير لالح عملية الاحتلال. أطلع هؤلاء المستشرقون حكام تونس على الحملة وأهدافها، وحددوا العوامل الممكنة لنجاحها، وهددوا حاكم تونس باستعمال القوة في حالة مساعدته للجزائر[2].

بعد دخول الجيش الفرنسي إلى أراضي نيابة تونس، شرعت قيادته في نشر منشورات باللغة العربية موجّهة إلى الجزائريين، تدعوهم إلى الاستسلام

---

[1] –حنيفي هاليلي، أوراق في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، دار الهدى، الجزائر، 2008 ،ص 53.

[2] –حميدة عميراوي، ع لاقات بايلك الشرق الجزائري بتونس أواخر العهد العثماني وبداية الاحتلال الفرنسي، دار البعث،قسنطية 2002 ، ص 66–67.

والتعاون مع القوات الفرنسية مقابل ضمان احترام أملاك العرب من طرف السلطات المحتلة. وفي السياق نفسه، قام الباي التونسي بمنع مبعوث الدولة العثمانية إلى الجزائر، طاهر باشا، من عبور الأراضي التونسية نحو الجزائر، الأمر الذي أدى إلى فشل مهمته في إقناع الداي بالشروط الفرنسية وإنهاء الحار المضروب على البلاد[1].

بعد سقوط مدينة الجزائر عام 1830م، قام الباي التونسي بتهنئة الجنرال ديبورمون بنجاح الحملة واحتفاءه بالاحتلال الفرنسي للجزائر [2]. كما أرسل رسالة إلى القنل الفرنسي متمنيًا فيها النر للأمة الفرنسية، مرحًا: "إنني أتمنى النر للأمة الفرنسية... وليس أشد تشوقًا مني في معاقبة عدوها الظالم، داي الجزائر[3]."

قدمت الحكومة التونسية تسهيلات للغزو الفرنسي، فمولت الحملة بالماشية وفتحت أراضيها أمام الجيش الفرنسي لمهاجمة الجزائر من الناحية الشرقية. ويرجع الموقف السلبي التونسي تجاه الغزو الفرنسي للجزائر إلى عدة أسباب، أبرزها التوترات التاريخية بين الطرفين والحروب الطويلة السابقة، رغم تدخل الدولة العثمانية للح بينهما سنة 1821م[4].

---

[1] حنيفي هلايلي، أوراق...، مرجع سابق، ص 53.

[2] -L.Péchot, Histoire de l'Afrique du nord avant 1830, Gojosso. Imprimeurs. Editeur., Alger,1914, p.205.

[3] – حميدة عميراوي ، مرجع سابق، ص 60.

[4] – بشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصر 1830 –1989 ،ج1 ،دار المعرفة، الجزائر، 2006 ،ص68.

بعد انتهاء الحملة، أرسل الباي التونسي وفدًا للقيادة الفرنسية لتقديم تهانيه للجيش الفرنسي، وساهمت الحكومة التونسية في دعم الجواسيس الفرنسيين بالجزائر، وكانت تحركات القنل الفرنسي بتونس منسقة مع أجهزة الحملة والجواسيس والمفاوضين الذين تسللوا نحو قسنطينة وعنابة نظرًا لتواجد مالح اقتادية وتجارية في منطقة عنابة والقالة[1].

وترجع أسباب الموقف السلبي الرسمي التونسي تجاه الاحتلال الفرنسي للجزائر إلى مجموعة من الدوافع الرئيسية، منها:

- الراع بين السلطتين ومحاولة التوسع.
- أطماع حسن باي التوسعية على حساب الأراضي الجزائرية وضم إقليم قسنطينة لمنح أفراد عائلته.
- تخوف الباي التونسي من الطموحات التوسعية الفرنسية.
- العلاقات التجارية الفرنسية التونسية وتورط الباي في ديون لالح التجار الفرنسيين سنة 1829.
- ضعف الأسطول العثماني.
- الأزمة الاقتادية التونسية[2].

2. موقف طرابلس الغرب(ليبيا)

لم تقدّم سلطة طرابلس الغرب أي دعم لفرنسا في احتلال الجزائر. فبعد أن أدرك يوسف القرمانلي خطورة التحالف المري–الفرنسي الموجَّه ضد

[2] –أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية،ج1... ،مرجع سابق، ص33.

[2]– حميدة عميراوي، مرجع سابق، ص 66.

الجزائر، بعث برسالة إلى حسين داي بتاريخ 7 ماي 1830م[1]، أوضح فيها أنّ والي مر تحرّك –حسب ما ورد إليه– بتحريض من الفرنسيين الذين وعدوه بتسهيل الطرق أمامه للسيطرة على البلاد، وتزويده بالسلاح والعتاد وإرسال ابنه إبراهيم باشا لمساندته حتى يتمكّن من حكم الجزائر[2].

وقد اعتذر يوسف القرمانلي في الرسالة عن عجزه عن تقديم المساعدة نظراً لضعف الإمكانيات المادية والبشرية المتاحة لديه، معبّراً في الوقت نفسه عن أسفه لسقوط مدينة الجزائر. وبعد هذه الرسالة التي حملت تحذيراً واضحاً لحسين داي من النوايا الفرنسية، أدركت فرنسا وجود تعاطف بين حاكم طرابلس وداي الجزائر، فسعت إلى الضغط على طرابلس الغرب وفرض شروطها عليها عبر الأميرال الفرنسي دريزنل، وذلك في 9 أوت 1830م، لإجبارها على عدم دعم الجزائر[3].

وأمام هذه التهديدات، اضطر يوسف القرمانلي إلى توقيع اتفاقية مع فرنسا في 11 أوت 1830م، تعهّد فيها بعدم تقديم أي مساعدة للجزائر، والاعتذار لفرنسا، والقبول بألا تعمل نيابة طرابلس الغرب على تطوير قوتها

---

[1] أحمد مسعودي، الحملة الفرنسية على الجزائر والمواقف الدولية منها 1792–1830م، دار الخليل العلمية، الجزائر، طبعة خاصة، 2013 .ص 169.

[2] –ناصر الدين سعيدوني ، "ثالث وثائق تتعلق بأوضاع الجزائر قبل الاحتلال"، مجلة التاريخ، العدد 7 ،الجزائر، 1979 ، ص.65.

[3] –أرزقي شويتام، مرجع سابق، ص163.

البحرية. وقد أدى ذلك إلى امتناع حكومة طرابلس عن تقديم أي دعم للمقاومة الجزائرية، خوفاً على مالحها وعدم إدراكها لحجم التحول الحضاري والتفوّق العسكري الأوروبي آنذاك، وهو ما جعل العديد من الحكّام العرب لا يولون أهمية للتوسع الأوروبي على حساب الدول العربية والإسلامية.

ومع ذلك، عبّر باشا طرابلس عن تضامنه المعنوي مع حسين داي في رسالة جاء فيها أنّهم غير قادرين على إرسال النجدة، وأنّ ما يستطيعون تقديمه لا يتجاوز الدعاء في المساجد. لقد هدفت فرنسا من خلال الضغط على طرابلس وتوقيع تلك الاتفاقية إلى شلّ قدرتها البحرية باعتبارها قوة قريبة يمكن أن تشكّل سنداً للجزائر[1].

3. موقف المغرب الأقى:

على عكس الدولة العثمانية، كان موقف السلطان المغربي إيجابياً وحاسماً، فبمجرد وول خبر الاحتلال الفرنسي، أرسل فرقاً عسكرية لدعم المقاومة الجزائرية بقيادة الأمير عبد القادر، فقد سمح بتدفق المتطوعين والأسلحة عبر الحدود، وقدم الدعم اللوجستي والعسكري للمقاومين.

حاول السلطان المغربي التوسط بين الفرنسيين والأمير عبد القادر، مما أدى إلى توقيع معاهدة التافنة الأولى سنة 1834م، كما حاول حشد التأييد من الدول الأخرى ضد الاحتلال.

[1] -Ch.-A. Julien , ,op.cit.,p. 59.

دفعت مساندة المغرب للمقاومة الجزائرية فرنسا إلى مهاجمة المغرب نفسها، هُزم الجيش المغربي في معركة إسلي في 14 أغسطس 1844م، مما أجبر السلطان مولاي عبد الرحمن على التوقيع على معاهدة طنجة التي التزم بموجبها بوقف دعمه للأمير عبد القادر رسمياً[1].

4. موقف مر:

كان محمد علي يطمع في توسيع نفوذه، ورأى في الأزمة فرة لمد سيطرته نحو الغرب، لكنه كان منشغلاً بالحرب ضد السلطان العثماني في الشام، كما أن علاقاته مع فرنسا كانت جيدة، حيث استعان بالخبراء الفرنسيين في تحديث جيشه وإدارته[2].

وعندما طلب منه السلطان العثماني التدخل، امتنع محمد علي بحجة أن قواته منشغلة في حرب الشام، بل إنه رأى في انشغال فرنسا بالجزائر فرة له لتحقيق مكاسب في المشرق، كما اعتبر أن ملحته تكمن في عدم إثارة غضب فرنسا، بل واستغلال الموقف لالحه في راعه مع الباب العالي[3].

---

[1] – رفيق تلي، "العلاقات الجزائرية المغربية: دراسة في موقف المغرب الأقصى من الاحتلال الفرنسي للجزائر والمقاومة الجزائرية "، مجلة الذاكرة، المجلد: 10 ، العـــدد: 1، 2022 ، ص 189 وما بعدها.

[2] – جورج داون، مشروع حملة محمد علي على الجزائر 1829 –1830 وثائق وزارة الخارجية الفرنسية، ترجمة عثمان مصطفى عثمان، مراجعة عبد الرؤوف احمد عمرو، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ط1، 2010، ص 15.

[3] – جورج داون مصدر سابق، ص16 وما بعدها.

خلاصة:

كشف موقف الباب العالي والدول الإسلامية من الحملة الفرنسية على الجزائر عن عمق الأزمة التي كانت تعانيها الأمة الإسلامية في القرن التاسع عشر. فالدولة العثمانية، رمز الخلافة الإسلامية، كانت غارقة في دائرة الضعف والانشغال بالتهديدات الداخلية والخارجية، فاكتفت بالاحتجاج الدبلوماسي العقيم. بينما وقف المغرب وحده تقريباً في خط المواجهة المباشرة، مدفوعاً بالروابط الجغرافية والتاريخية والدينية، مما كلفه هزيمة عسكرية أجبرته على الانسحاب. أما القوى الإسلامية الأخرى، مثل مر، فقد غلبت المالح الشخية والراعات الإقليمية على واجب النرة. كان دى سقوط الجزائر مدوياً في ضمير الأمة، وهو الحدث الذي مثل بداية مرحلة الاستعمار الطويل ومحاولات طمس الهوية، مما فجر لاحقاً حركات المقاومة والتحرر التي استلهمت من دروس هذه الفترة.

المحاضرة الثالثة عشر: موقف الدول الأوروبية من الحملة الفرنسية على الجزائر

شكل الاحتلال الفرنسي للجزائر سنة 1830م حدثاً دولياً أثار اهتمام القوى الأوروبية الرئيسية في ذلك الوقت، لم يكن رد فعل هذه الدول موحداً، بل اختلف وتنوع حسب مالحها الجيوسياسية والاقتادية وتوازنات القوى في القارة.

أولاً موقف بريطانيا:

كان الموقف البريطاني معارضًا تمامًا لما كانت فرنسا تخطط له في الجزائر؛ فقد عبّرت لندن منذ اللحظة التي غادرت فيها الحملة الفرنسية ميناء طولون عن رفضها الشديد للتدخل الفرنسي، وقدّمت سلسلة من الاحتجاجات والإنذارات إلى الحكومة الفرنسية بشأن هذا الموضوع [1]. ولم يكن هذا الموقف دفاعًا عن مالح الجزائريين، بل جاء في إطار التنافس التاريخي بين بريطانيا وفرنسا حول بسط النفوذ في البحر المتوسط. فقد رأت بريطانيا أنّ التوسع الفرنسي سيخلّ بتوازن القوى في المنطقة، ويهدد مالحها التجارية والسياسية والاستراتيجية، ويعرض طرق موالاتها البحرية المؤدية إلى الهند لخطر مباشر[2].

[1] أرجمند كوران، مصدر سابق، ص 50.

[2] - H. W. Beckles, l'ambassade d'Angleterre 1814-1920 ; un siècle de relations diplomatiques Franco-britanniques. revues Belge de philologie et d'histoire,1930, p. 654-656.

سعت بريطانيا بكل الوسائل إلى عرقلة المشروع الفرنسي، والمشروع المري المتحالف معه بقيادة محمد علي، مستفيدة من التحولات السياسية التي شهدتها المنطقة آنذاك. وقد تزامن الغزو الفرنسي للجزائر مع تعيين بالمرستون على رأس وزارة الخارجية البريطانية، وهو المعروف بسياساته الارمة تجاه تنامي النفوذ الفرنسي في المتوسط والعالم[1].

اعتمدت الدبلوماسية البريطانية على نشاط مكثف لسفرائها وقنالها لإحباط المشروع الفرنسي–المري، حيث قامت بإبلاغ الباب العالي والدول الأوروبية بخطورته، وكشف الأطماع الفرنسية وتأثيرها على التوازن الإقليمي والدولي. كما مارست ضغوطًا دبلوماسية واسعة، وأطلعت حكومات الجزائر وتونس وطرابلس الغرب على نوايا فرنسا وحليفها محمد علي لاحتلال هذه المناطق. وفي السياق ذاته، قام القنل البريطاني في الجزائر "سير جون" بتحذير قنل سردينيا من تداعيات التوسع الفرنسي على أمن أوروبا[2].

ووجّهت بريطانيا أيضًا تهديدًا مباشرًا لمحمد علي باشا بشأن أي محاولة للتوسع غربًا، وذلك من خلال رسالة بعثها ولينغتون إلى اللورد أبردين، شدد

---

[1] –خالد بن صغير، المغرب وبريطانيا العظمى في القرن التاسع عشر 1856 – 1886 ،منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، 1997 ،ص50.

[2] – إلياس نايت قاسي، "قراءة في تطور الموقف البريطاني من الاحتلا الفرنسي للجزائر 1830 – 1847" ، مجلة د راسات وابحاث المجلة العربية لألبحاث والدراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 13 ،العدد 01 ،جامعة الجلفة، جانفي 2021، ص187.

فيها على ضرورة إرغام محمد علي على العودة إلى طاعة الباب العالي، وإلا فإن بريطانيا ستدعم اقتطاع أراضٍ من ولاياته في سوريا والبحر الأحمر. كما قامت بريطانيا بإحاطة الحكومة الفرنسية بموقفها الارم[1].

كان لهذا التحرك البريطاني تأثير واضح في دوائر القرار الأوروبي، مما دفع فرنسا إلى إطلاق حملة دعائية واسعة لتبرير مشروعها في الجزائر وإظهار ما قد يجلبه من منافع للأوروبيين، وهو ما أكسبها دعمًا سياسيًا ولوجستيًا من عدة دول [2]. ومع ذلك بقيت بريطانيا الدولة الأوروبية الوحيدة التي تمسكت بمعارضة الاحتلال الفرنسي للجزائر. لكن هذا الموقف لم يستمر طويلًا؛ إذ سرعان ما عدّلت لندن موقفها بعد اتفاقها مع فرنسا بشأن بلجيكا، والذي ن على ضمّ الوالون الناطقين بالفرنسية إلى الفلمنكيين لتشكيل الدولة البلجيكية. ومع هذا التفاهم الجديد، أعلنت بريطانيا دعمها لاحتلال فرنسا للجزائر[3].

ثانياً موقف النمسا: القبول الضمني والحياد المحسوب

اتسم الموقف النمساوي بالحياد، نظرًا للظروف الداخلية العبة التي كانت تمر بها البلاد، حيث سارت على خطى حليفتَيها روسيا وبروسيا في دعم الخطوة الفرنسية. وقد أولت اهتمامًا بالغًا بالحملة الفرنسية على الجزائر،

[1]– إلياس نايت قاسي، ص187.

[2] أحمد مسعودي، مرجع سابق، ص172.

[3] الياس نايت قاسي، المرجع السابق، ص189.

ومتابعة دقيقة لتحركات الحكومة الفرنسية في هذا الشأن، كما قدمت دعمها من خلال ضابطها فريديريك سلوارترز إمبورغ[1].

ورغم ميول رئيس الوزراء النمساوي مترنيخ نحو الموقف البريطاني وسعيه للحفاظ على استقرار أوروبا، كانت سياسته وحكومة بلاده تسعيان إلى توجيه طموحات فرنسا نحو الخارج، بعيدًا عن أوروبا [2]، حفاظًا على توازن القوى القاري. وقد ارتبط هذا الموقف أيضًا بالتداعيات التي أحدثتها ثورة يوليو والتي أطاحت بنظام شارل العاشر في عام 1830م.

ومع اندلاع الثورة في فرنسا، خشيّت الحكومة النمساوية من امتداد شرارة الثورة إليها، فسارعت إلى عقد معاهدة دفاعية مع روسيا وبروسيا للحفاظ على النظام القائم في أوروبا. كما طالبت الدولة العثمانية بعدم التعجيل بالمطالبة باسترجاع الجزائر، حتى تتمكن الحكومة الفرنسية الجديدة من تثبيت سيطرتها على البلاد[3].

ثالثاً: موقف روسيا:

يتضح الموقف الروسي تجاه الاحتلال الفرنسي للجزائر من خلال الاتفاق المبرم بين نابليون الأول والقير ألكسندر الأول في معاهدة تيلسيت

[1] –أحمد مسعودي، مرجع سابق، ص178.

[2] –بشير بلاح، مرجع سابق، ص59.

[33] – أحمد مسعودي، المرجع السابق، ص179.

("Tilsit")[1]، والذي منح فرنسا الحق في الاستيلاء على الجزائر وأقاليمها عندما ترى ذلك مناسبًا، وجعلها مستعمرة أو دولة تابعة لها. كما أرسل الملك الفرنسي شارل العاشر رسالة إلى جميع الدول الأوروبية في 12 مارس 1830، أشار فيها إلى أن "غزو الجزائر يب في ملحة المسيحية كلها[2]."

بارك القير الروسي نيقولا الأول الاحتلال الفرنسي للجزائر ومنح تأييده الكامل دون تحفظ، وشارك الضابط المتخ في الشؤون المالية فيلوسلوف في الحملة الفرنسية[3]. كما شجعت روسيا المشروع الفرنسي، حيث أبلغ القير ألكسندر الأول السفير البريطاني، الذي حاول معارضة الحملة الفرنسية، بأن روسيا لا تعترض على هذا المشروع.

ويظهر أيضًا تريح القير الروسي للسفير الفرنسي ألفيروني في يوليو 1821، والذي عبّر فيه عن انحيازه الكامل للمشروع الاستعماري الفرنسي بالجزائر، قائلاً: "ما عليها إلا أن تفتح الممر من مضيق جبل طارق إلى الدردنيل، ويمكنها أن تعتمد في ذلك ليس فقط على تأييد روسيا، بل على دعمها الجاد والفعّال".

---

[1] –جون بول وولف، الجزائر وأوروبا، ترجمة أبو القاسم سعد هللا، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر،1986 ،ص443.

[2] –مولود قاسم نايت بلقاسم، شخصية الجزائر الدولية وهيبتها العالمية قبل سنة 1830 ،دار الأمة، الجزائر،2007 . ص 40.

[3] –صلاح العقاد، المغرب العربي الحديث والمعاصر الجزائر تونس المغرب الأقصى، مكتبة الانجلو مصرية، القاهرة1993، ص 85.

كانت روسيا ترى أن هناك تقاربًا بين القاهرة وباريس قد يؤثر على مالحها في المضائق[1]، وأن تسلط فرنسا لمنافسة إنجلترا في البحر الأبيض المتوسط عبر الجزائر كقاعدة تجارية وعسكرية يمكنها من خلالها السيطرة على الحوض الغربي للمتوسط، ومن ثم التوسع في إفريقيا، سيبعد فرنسا عن اهتمامها بالمنطقة الشرقية الأوروبية ويقلل من تهديدها. وأشار السفير الفرنسي في سان بطرسبرغ إلى أن روسيا تنظر بعين الارتياح إلى احتفاظ فرنسا بمركز قوي في الجزائر، لما يضمن سلامة ممرات البحر المتوسط[2].

لم ترى روسيا أي مانع من احتلال فرنسا للجزائر، إذ كان اهتمامها منبًا على منطقة البلقان. كما رأت أن وجود فرنسا في الجزائر سيقلل من تركيزها على الشرق والبلقان، وهو ما يب في ملحة روسيا، كما آمنت أن ذلك قد يؤدي إلى دعم فرنسا لمطامعها في الدولة العثمانية وتهديد المالح البريطانية في البحر المتوسط[3].

وعقب ثورة جويلية في باريس، نشأت مخاوف لدى الحكومة الروسية من أن تؤثر الأحداث على الموقف الفرنسي تجاه الجزائر، ما دفعها إلى مطالبة الباب العالي، الذي كان خاضعًا لتأثيرها، بالتزام المت حتى تتضح الأمور

رابعاً: موقف إسبانيا:

[1] – محمد زروال، العالقات الجزائرية الفرنسية 1830–1791م، دحلب، الجزائر، 1994، ص84–85.

[2] –عبد الرحمن الجيلالي، مرجع سابق، ج03 ،ص 40.

[3] –بشير بلاح، مرجع سابق، ص58.

ساندت إسبانيا الحملة الفرنسية على الجزائر بعدة أشكال، أبرزها:

1. السماح للسفن الحربية الفرنسية بالرسو في ميناء الملويان بجزر البليار.
2. تأمين مستشفى عسكري فرنسي في منطقة ماهون (Mahon) لعلاج الجرحى الفرنسيين الذين أيبوا خلال المعارك ضد المقاومة الجزائرية، حيث كان ميناء ماهون بمثابة محطة عبور للحملة الفرنسية سنة 1830، وساهم السكان المحليون في دعم الجيش الفرنسي وتأمين الإمدادات، خاة من مينورقة.
3. تقديم الحكومة الإسبانية دعماً مادياً ومعنوياً للجيش الفرنسي في مواجهة المقاومة الجزائرية، بما يشمل مساعدات مباشرة وتشجيع المعنويات.
4. تجنيد فرق عسكرية إسبانية ضمن الجيش الفرنسي لخدمة مالح فرنسا في الجزائر[1].

مع بداية الاحتلال الفرنسي سنة 1830، شكّل الدعم الإسباني فرة لإحياء وجودها القديم في المناطق الجزائرية، خاة الغربية، من خلال الهجرة الإسبانية إلى تلك المناطق، مستفيدة من العوامل التاريخية والجغرافية وإمكانية التأقلم مع المناخ المحلي.

كان الموقف الإسباني يسهم بشكل فعال في نجاح الحملة الفرنسية عبر الدعم المادي والبشري والمعنوي، في ظل تجدد النزاعات الليبية وإذكاء روح

[1] –صلاح العقاد، مرجع السابق، ص86.

الانتقام تجاه المسلمين في شمال إفريقيا [1]. كما شكلت هذه الحملات فرة لإسبانيا لمحاولة استرجاع مكانتها بعد طردها سابقًا من مدينة وهران، بالإضافة إلى تعزيز مالحها في المنطقة[2].

خامسا: موقف الدويلات الإيطالية

اعتمدت فرنسا على دعم دولي كبير أثناء احتلالها للجزائر. فقد كان ملك سردينيا، شارل فليكس (Felix Charles) ، يسعى للتخل من الجزية السنوية التي كان يدفعها إلى حكومة الداي في الجزائر، ولم يكن يعارض نمو القوة البحرية الفرنسية في البحر الأبيض المتوسط، واقترح ضم الجزائر إلى فرسان القديس يوحنا. كما قدمت حكومة بييمونت دعمًا إضافيًا لفرنسا عبر تزويدها بمعلومات من خلال قنلها في الجزائر[3].

وعلى العيد الديني، سمح البابا بيوس الثامن للحكومة الفرنسية باستخدام موانئ بالده، فيما رخ ملك نابولي لتجار بالده باستئجار سفنهم للجيش الفرنسي. بالإضافة إلى ذلك، وافقت جميع دول شمال أوروبا وبعض الدول الإيطالية على الحملة الفرنسية، وأسرعت لتهنئة الملك الفرنسي شارل العاشر على مشروعه، الذي اعتبرته خدمة للمسيحية[4].

---

[1] – يحي بوعزيز ، الجديد في عالقات ا لأمير عبد القادر مع اسبانيا وحكامها العسكريين بمليلية ،دار البعث للطباعة والنشر،ط.1،الجزائر، 1962، ص. 104.

[2] –حياة قنون، اللاجئون السياسيون الأسبان في الغرب الجزائري 1936–1962 ،أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة وهران، 2011 ،ص39.

[3] -Ch.- A. Julien, op,cit, p.42.

[4]– محمد زروال ، مرجع سابق، ص–ص 124–125.

كما لاقت الحملة دعمًا من كل من النمسا وروسيا في إطار المسألة الشرقية وخومتها القديمة مع الدولة العثمانية. ومع مباركة البابا للحملة، استقدم الفرنسيون رجال دين ضمن وحداتهم العسكرية، بهدف رفع معنويات الجنود وتشجيعهم على القتال بقوة ضد المقاومة الجزائرية.

خلاة:

كشفت ردود أفعال الدول الأوروبية على الحملة الفرنسية على الجزائر عن طبيعة العلاقات الدولية في القرن التاسع عشر، القائمة على مبدأ الملحة الوطنية والمنفعة الذاتية. فبينما عارضت بريطانيا لتحافظ على تفوقها البحري، قبلت النمسا وروسيا بالحدث كمقايضة سياسية أو كوسيلة لإضعاف العثمانيين. أما إسبانيا، فكانت الشريك الأكثر حماسة، سعياً وراء تحقيق مكاسب إقليمية. لم تكن هناك "قضية إنسانية" أو "معايير أخلاقية" تحرك هذه الدول، بل كان منطق القوة والملحة هو الفيل. كان سقوط الجزائر أمام القوات الفرنسية بمثابة إعلان عن بداية سباق استعماري جديد في شمال إفريقيا، ستعيد فيه القوى الأوروبية ترتيب تحالفاتها وراعاتها على حساب أراضي العالم الإسلامي.

المحاضرة الرابعة عشر: مير الأعيان والأشراف ورموز الحكم العثماني بعد سقوط عامة الجزائر (1830)

شكل سقوط مدينة الجزائر العامة في 5 يوليو 1830م بيد القوات الفرنسية نهاية للحكم العثماني الذي دام ثلاثة قرون، إلا أن المير الذي لاقاه أعيان المدينة وأشرافها ورموز الحكم العثماني يمثل فلًا مهمًا من فول تاريخ الاحتلال، حيث اتبعت السلطات الفرنسية سياسات متباينة تجاه هذه الفئات تراوحت بين الإبعاد والاستيعاب والإقاء.

أولاً: مير رموز الحكم العثماني :

1. الداي حسين وعائلته:

أ. نفي الداي حسين بعد توقيع اتفاقية الاستسلام. فقد غادر الجزائر مع عائلته وأقربائه على متن سفينة فرنسية إلى نابولي ثم استقر في الإسكندرية حتى وفاته سنة 1838[1].

ب. ادرت السلطات الفرنسية جميع أملاكه وممتلكاته في الجزائر.

2. **كبار الضباط الانكشارية والوزراء:** غادر معظم كبار الضباط والوزراء مثل الخزناجي أحمد بوضربة والآغا محمد القاضي مع الداي حسين إلى المشرق العربي. فقد سمح الفرنسيون لمعظم الضباط الأتراك بمغادرة الجزائر مع احتفاظهم بأسلحتهم الشخية وممتلكاتهم المنقولة[2].

---

[1] – أبو القاسم سعد الله، خلاصة تاريخ الجزائر المقاومة والتحرير 1830–1962، دار الغرب الإسلامي، بيروت2007، ص18.

[2]- Charles-André Julien, **op**,cit p.124

ثانيا: مير الأعيان والأشراف المحليين:

1. فئة القادة العسكريين المحليين:

أ. حاول الفرنسيون استمالة بعض القادة العسكريين مثل الشيخ محي الدين والد الأمير عبد القادر، لكنه رفض التعاون معهم[1].

ب. انضم العديد من الضباط الجزائريين السابقين في الجيش العثماني إلى فوف المقاومة الشعبية التي قادها الأمير عبد القادر لاحقًا.

2. الأسر الأشراف والعلماء: تعرضت العديد من الأسر الشريفة والعلماء للمادرة والإقاء، فالسلطات الفرنسية ادرت أوقاف الأسر مثل آل القاضي وآل بن زرارة، مما أفقدهم مدر رزقهم ونفوذهم الاجتماعي. كما هاجرت عائلات كثيرة من الأعيان إلى تونس والمغرب وبلاد الشام والمشرق العربي بعد الاحتلال مباشرة[2].

3. أعيان الكراغلة: اتبع الفرنسيون سياسة مختلفة تجاه الكراغلة، حيث حاولوا استيعاب بعضهم في الإدارة الجديدة. فالفرنسيون استخدموا بعض الكراغلة كموظفين غار في الإدارة والترجمة، بينما انضم آخرون للمقاومة.

ثالثًا: سياسات الفرنسيين تجاه النخبة:

[1] – أبو القاسم سعد الله، خلاصة تاريخ الجزائر...، مرجع سابق، ص 21.

[2] – صالح فركوس، تاريخ الجزائر من ما قبل التاريخ إلى غاية الاستقلال، دار العلوم، الجزائر، 2005، ص 190.

1. **سياسة المادرة والاستيلاء:** ادرت السلطات الفرنسية الأملاك العقارية للأعيان والأشراف. واستولى الفرنسيون على قور الأعيان في القبة وحولوها إلى مقرات عسكرية وإدارية[1].
2. **سياسة الاستبعاد السياسي:** أقي الأعيان والأشراف تمامًا عن مراكز القرار، فـللفرنسيون حافظوا على النظام الإداري العثماني في البداية لكنهم استبدلوا رموزه تدريجيًا بموظفين فرنسيين.
3. **سياسة التهميش الاجتماعي:** أفقد الفرنسيون الأعيان نفوذهم الاجتماعي والاقتادي ، كما فقدوا مكانتهم التقليدية كوسطاء بين السلطة والمجتمع[2].

خلاة:

إن مير الأعيان والأشراف ورموز الحكم العثماني بعد سقوط الجزائر تميز بالتنوع والتباين، بينما فضل معظم كبار المسؤولين الأتراك الهجرة إلى المشرق الإسلامي، واجه الأعيان المحليون خيارات أعب بين الهجرة أو البقاء تحت سلطة جديدة سعت إلى تجريدهم من نفوذهم وممتلكاتهم. شكلت هذه السياسات الفرنسية نقطة تحول في البنية الاجتماعية الجزائرية، حيث أقت النخبة التقليدية وفتحت الطريق لظهور قيادات شعبية جديدة قادت مسيرة المقاومة والتحرير.

[1] - صالح عباد، مرجع سابق، ص402.

[2] – المرجع نفسه، ص–ص 404–405.

خاتمة:

في ختام هذه المحاضرات التي تتبّعت مسار الجزائر عبر مختلف مراحل العهد العثماني، يتبيّن بوضوح أنّ هذه المرحلة من تاريخ الجزائرقد شهدت سلسلة من التحوّلات العميقة التي تداخل فيها المحلي بالإقليمي والدولي. فمن الأوضاع التي سبقت وول العثمانيين— والتي اتسمت بتراجع السلطة المركزية وتنامي الأطماع الأوروبية—بدأت ملامح مرحلة جديدة اتسمت بإعادة تشكيل البنية السياسية والعسكرية للبلاد.

وقد أظهرت عهود البيلربايات والباشاوات والآغاوات والدايات محاولات متوالة لتكييف الحكم مع ظروف البحر المتوسط وتوازن القوى داخل الجزائر نفسها، فبرزت مؤسسات عسكرية وإدارية أمنت للبلاد قدراً واسعاً من الاستقلالية الفعلية ضمن الإطار العثماني. كما لعب النظام العسكري دوراً محورياً في حماية البلاد وترسيخ مكانتها، فيما أسهم النظام القضائي القائم على الشريعة والعرف في تنظيم الحياة الاجتماعية وضبط العلاقات بين مختلف الفئات.

أما على مستوى العلاقات الخارجية، فقد اتخذت الجزائر موقعاً فاعلاً في تفاعلات المتوسط، بحكم قوتها البحرية وطبيعة لاتها بالدول الأوروبية والإسلامية. ومع تغيّر موازين القوى لالح أوروبا، بدأت الضغوط تشتد،

فظهرت أزمة العلاقات الجزائرية–الفرنسية التي كانت مقدمة مباشرة للحملة العسكرية عام 1830. وقد شكّلت هذه الحملة نقطة تحول مفلية أنهت الوجود العثماني، بينما تباينت مواقف الدولة العثمانية والدول الإسلامية والدول الأوروبية بين اللامبالاة والمناورة والبحث عن مالح جديدة.

وسقوط العامة لم يكن نهاية مرحلة سياسية فحسب، بل كان بداية تحوّلات عميقة مست جوانب المجتمع كافة، ودفعت بالأعيان ورموز الحكم القديم إلى مسارات مختلفة بين النفي والمقاومة والاندماج. وهكذا دخلت الجزائر طوراً جديداً من تاريخها تحت السيطرة الفرنسية.

إن استيعاب هذه المحطات الكبرى يمكّن الطلبة من إدراك أن تاريخ الجزائر في العهد العثماني ليس مجرد أحداث متتابعة، بل هو تجربة دولة واجهت تحديات داخلية وخارجية متشابكة، واستطاعت طوال قرون أن تحافظ على كيان سياسي ذي خوية. ويتيح هذا الفهم تعميق الوعي بتاريخ البلاد، وربط الماضي بالحاضر، واستشراف ما يمكن أن يقدّمه من دروس في بناء الدولة والمجتمع.

المصادر والمراجع العربية والمعربة:

1- الكتب:

- بربوس خير الدين، مذكرات خير الدين بربروس، ترجمة: محمد دراج، ط1، الألالة للنشر والتوزيع، الجزائر 2010.
- بوشنافي، محمد، القضاء والقضاة في الجزائر خلال العهد العثماني، ج 1، رسالة دكتوراه، جامعة وهران 2008.
- بوعزيز، يحي، الموجز في تاريخ الجزائر، ج 2، الجزائر الحديثة، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2009.
- بوعزيز، يحي، الجديد في علاقات الأمير عبد القادر مع إسبانيا وحكامها العسكريين بمليلية، دار البعث للطباعة والنشر، ط1، الجزائر، 1962.
- بلاح، بشير، تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1989، ج1، دار المعرفة، الجزائر، 2006.
- بوصفيان، محمد، تاريخ الجزائر الحديث من الفتح العثماني إلى الاحتلال الفرنسي، ط1، د.د.ن/د.ب.ن، 1969.
- الجيلالي، عبد الرحمن، تاريخ الجزائر العام، ج 4، ديوان المطبوعات الجامعية، 1994.
- دراج، محمد، الدخول العثماني إلى الجزائر ودور الإخوة بربروس (1512-1543)، تصدير ناصر الدين سعيدوني، ط 1، الأصالة للنشر والتوزيع، الجزائر 2012.

- داون، جورج، مشروع حملة محمد علي على الجزائر 1829-1830، وثائق وزارة الخارجية الفرنسية، ترجمة عثمان مصطفى عثمان، مراجعة عبد الرؤوف أحمد عمرو، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ط1، 2010.
- زروال، محمد، العلاقات الجزائرية الفرنسية 1791-1830م، دحلب، الجزائر، 1994.
- ابن زكري، أبو عبد الله بن عبد الرحمان، الرحلة القُرَوية في السيرة المحمدية، ج2، تحقيق مختار حساني، مخبر المخطوطات، الجزائر، 2003.
- سامح ألتر، عزيز، الأتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية، ترجمة محمود علي عامر، ط1، دار النهضة العربية، بيروت 1989.
- سعد الله، أبو القاسم، تاريخ الجزائر الثقافي، دار الغرب الإسلامي، لبنان، الطبعة الأولى، 1998.
- سعد الله، أبو القاسم، خلاصة تاريخ الجزائر: المقاومة والتحرير 1830-1962، دار الغرب الإسلامي، بيروت 2007.
- سعيدوني، ناصر الدين، المهدي أبو عبيدلي، الجزائر في التاريخ (العهد العثماني)، ج4.
- سعيدوني، ناصر الدين، النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني (1792-1830)، ط3، البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، الجزائر 2012.
- سليماني، أحمد، النظام السياسي في الجزائر في العهد العثماني، مطبعة حلب، 1994.
- طوليل، أمحمد سعيد، البحرية الطرابلسية في عهد يوسف باشا القرمانلي، دار الكتب الوطنية، ط1، بنغازي، 2000.

- عبّاد، صالح، الجزائر خلال الحكم التركي، ط 1، الألمعية للنشر والتوزيع، قسنطينة/الجزائر 2013.
- العسلي، بسام، خير الدين بربروس (1470-1547)، ط1، دار النفائس، بيروت 1980.
- العقاد، صلاح، المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر (الجزائر، تونس، المغرب الأقصى)، ط6، مكتبة الأنجلو مصرية، مصر 1993.
- العميراوي، حميدة، علاقات بايلك الشرق الجزائري بتونس أواخر العهد العثماني وبداية الاحتلال الفرنسي، دار البعث، قسنطينة 2002.
- عبد الله مقلاتي، المرجع في تاريخ المغرب الحديث والمعاصر (الجزائر، تونس، المغرب، ليبيا)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2014.
- عبد العظيم رمضان، تاريخ أوروبا والعالم في العصر الحديث: من ظهور البرجوازية الأوروبية إلى الحرب الباردة، ج2، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1997.
- عبد الحفيظ موسم، التعايش المذهبي بين الحنفية والمالكية في الجزائر خلال العهد العثماني، مجلة الناصرية للدراسات الاجتماعية والتاريخية، جامعة سعيدة، مجلد 10، العدد 1، 2019.
- سبنسر، وليم، الجزائر في عهد رياس البحر، تعريب وتقديم عبد القادر زبايدية، دار القصبة للنشر، الجزائر 2006.
- روبير أجرون، شارل، تاريخ الجزائر المعاصرة، ترجمة عيسى عصفور، منشورات عويدات، بيروت، باريس، ط1، 1982.
- فركوس، صالح، تاريخ الجزائر من ما قبل التاريخ إلى غاية الاستقلال، دار العلوم، الجزائر، 2005.

- ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، د.ت.
- وولف، جون ب، الجزائر وأوروبا (1500-1830)، ترجمة وتعليق أبو القاسم سعد الله، عالم المعرفة الجزائر، 2009.
- وولف، جون بول، الجزائر وأوروبا، ترجمة أبو القاسم سعد الله، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر،1986.
- لايان، كولافو، ليبيا أثناء حكم يوسف باشا القارامنلي، ترجمة عبد القادر مصطفى، مركز دراسات جهاد الليبيين ضد الغزو الإيطالي، ط 1، طرابلس 1988.

2- الرسائل الجامعية:

- بوحلوفة، محمد أمين، إيالة الجزائر العثمانية ومملكة إنجلترا، رسالة دكتوراه، جامعة وهران، 2019.
- حمصي، لطيفة، المجتمع والسلطة القضائية: المجلس العلمي بالجامع الأعظم بمدينة الجزائر 1710-1830م، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر 2، 2010.
- حماش، خليفة، العلاقات بين الإيالة الجزائر والباب العالي من سنة 1798 إلى 1830، رسالة ماجستير، جامعة الإسكندرية، مصر، 1988.
- حنيفي هلايلي، بنية الجيش الانكشاري الجزائري خلال العهد العثماني، ط 1، دار الهدى، عين مليلة/ الجزائر 2007.
- عائشة غطاس، العلاقات الجزائرية الفرنسية خلال القرن السابع عشر 1619-1694، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 1986.
- قنون، حياة، اللاجئون السياسيون الأسبان في الغرب الجزائري 1936-1962، أطروحة دكتوراه، جامعة وهران، 2011.

3- المقالات والمجلات:

- عبيد، مصطفى، القضاء بالجزائر خلال العهد العثماني، مجلة عصور الجديدة، العدد 11، 2014.
- غطاس، عائشة، سجلات المحاكم الشرعية وأهميتها في دراسة التاريخ الاقتصادي والاجتماعي بمجتمع مدينة الجزائر في العهد العثماني، مجلة إنسانيات، وهران، عدد 1997.
- موسم، عبد الحفيظ، التعايش المذهبي بين الحنفية والمالكية في الجزائر خلال العهد العثماني، مجلة الناصرية للدراسات الاجتماعية والتاريخية، جامعة سعيدة، مجلد 10، العدد 1، 2019.
- تلي، رفيق، العلاقات الجزائرية المغربية: دراسة في موقف المغرب الأقصى من الاحتلال الفرنسي للجزائر والمقاومة الجزائرية، مجلة الذاكرة، المجلد 10، العدد 1، 2022.
- سعيدوني، ناصر الدين، ثالثة وثائق تتعلق بأوضاع الجزائر قبل الاحتلال، مجلة التاريخ، العدد 7، الجزائر، 1979.

المصادر والمراجع باللغة الأجنبية

1. **Ageron, Charles-Robert** – *Histoire de l'Algérie contemporaine*, PUF, 1995.
2. **Ageron** – *Histoire de l'Algérie contemporaine 1830-1982*, PUF, 1995.
3. **Beaurain, Jean** – *Histoire des quatre dernière compagnes de Condé…*, 1782.
4. **Beckles, H. W.** – *L'ambassade d'Angleterre 1814-1920…*, 1930.
5. **Brongniart, Henry** – *Les corsaires et la guerre maritime*, 1904.

6. **Dodd, William Edward Livingstone** – *The Berlin Conference and the Scramble for Africa*, 1988.
7. **de Grammont, H. D.** *Histoire d'Alger sous la domination turque*, 1887.
8. **de Groot, Alexander**,*Ottoman North Africa and the Dutch République…*, 1985.
9. **Hattendorf, Johan B.** – *Naval policy and strategy in the Mediterranean*, 2000.
10. **Heering, K.** – *Brannen tot de Geschie*, 1910.
11. **Julien, Charles-André** – *Histoire de l'Algérie contemporaine*, 1993.
12. **Krieken, Gérard van** – *Corsaires et marchands*, 2002.
13. **Marcel, Emérite** – *Au temps de saint Vincent de Paul…*, 1965.
14. **Montagnon, Pierre** – *La conquête de l'Algérie : 1830-1871*, 1986.
15. **Péchot, L.** – *Histoire de l'Afrique du nord avant 1830*, 1914.
16. **Plantet, Eugène** – *Correspondance des dey d'Alger*, 1889.
17. **Ruedy, John** – *Modern Algeria*, 2005.
18. **Ryan, A. N.** – *Elizabeth on privateering…*, 1965.
19. **Stora, Benjamin** – *La guerre d'Algérie (1954-1962)*, 1991.**V**

20.Watbled, Ernest – *Aperçu sur les premiers consulats français…*, 1872.

فهرس المحتويات

محتوى المادة 2
- مقدمة 3
- المحاضرة الأولى: أوضاع الدول المغاربية والجزائر قبل الحكم العثماني... 6
- أولا: لمحة عامة عن أوضاع الدول المغاربية 6
- ثانيا: الأوضاع السياسية والعسكرية للجزائر 8
- ثالثا: الأوضاع الاقتادية والاجتماعية للجزائر 9
- رابعا: الغزو الإسباني للجزائر ونتائجه 10
- دوافع وأسباب الغزو 12
- الاحتلال الإسباني لسواحل الجزائر 13
- المحاضرة الثانية: الجزائر في عهد البيليربايات 22
- أولا: الدخول العثماني إلى الجزائر 23
- ثانيا: التطور السياسي للجزائر في عهد البيلربايات 27
- المحاضرة الثالثة: الجزائر في عهد الباشوات والأغاوات..... 31
- أولا: الجزائر في عهد الباشوات..... 31
- ثانيا: الجزائر في عهد الأغاوات (1659-1671) 33
- المحاضرة الرابعة: الجزائر في عهد الدايات (1671-183..... 40
- تحرير وهران في عهد الدايات 47
- المحاضرة الخامسة: التنظيم العسكري في الجزائر خلال العهد العثماني. 51
- أولا: الجيش النظامي 51
- ثانيا: الجيش غير النظامي 55
- المحاضرة السادسة: النظام القضائي في الجزائر خلال العهد العثماني.. 57
- تعريف القضاء 57
- مؤسسة القضاء في الجزائر 58
- هيئة المجلس العلمي 59
- المحكمة الشرعية 60
- مجلس الداي أو الباشا 61

- المحكمتان المالكية والحنفية 62
- **المحاضرة السابعة: العلاقات الخارجية للجزائر مع دول وممالك أوروبا... 65**
- أولا: العلاقات الجزائرية–الفرنسية 65
- ثانيا: العلاقات بين الجزائر وإنجلترا 67
- ثالثا: العلاقات الجزائرية الهولندية 69
- رابعا: العلاقات مع إسبانيا 71
- **المحاضرة الثامنة: العلاقات الخارجية للجزائر مع باقي دول العالم..... 75**
- أولا: مع الدولة العثمانية 55
- ثانيا: مع الدول المغاربية (تونس، المغرب الأقى، طرابلس) 77
- ثالثا: مع الولايات المتحدة الأمريكية 79
- **المحاضرة التاسعة: خلفيات أزمة العلاقات الجزائرية الفرنسية قبل الاحتلال (قبل 1830م) .. 83**
- الأسباب التاريخية التي ساهمت في توتر العلاقات..... 83
- العلاقات الدبلوماسية والسياسية 85
- المراحل الرئيسية للأزمة الجزائرية الفرنسية قبل 1830..... 87
- **المحاضرة العاشرة: الجزائر والمؤتمرات الأوروبية 91**
- مؤتمر فيينا (1814–1815) والمسألة الجزائري..... 91
- مؤتمر إكس لا شابيل (1818) 93
- مؤتمر برلين (1878) وتكريس الاحتلال الفرنسي 95
- **المحاضرة الحادية عشرة: الحملة الفرنسية وسقوط مدينة الجزائر.....95**
- الخلفيات والأسباب 96
- التحضير للحملة 97
- الحملة العسكرية واحتلال الجزائر 98
- النتائج والتداعيات 99

- **المحاضرة الثانية عشر: موقف الباب العالي وباقي الدول الإسلامية من الحملة الفرنسية على الجزائر 104**
- موقف الدولة العثمانية (الباب العالي) 106
- موقف باقي الدول الإسلامية 108
- **المحاضرة الثالثة عشر: موقف الدول الأوروبية من الحملة الفرنسية على الجزائر... 115**
- موقف بريطانيا 112
- موقف النمسا 113
- موقف روسيا 115
- موقف إسبانيا 116
- موقف الدويلات الإيطالية .....ز..... 117
- **المحاضرة الرابعة عشر: مير الأعيان والأشراف ورموز الحكم العثماني بعد سقوط عامة الجزائر (1830) 118**
- مير رموز الحكم العثماني 119
- مير الأعيان والأشراف المحليين 122
- سياسات الفرنسيين تجاه النخبة..... 123
- **خاتمة** 124
- **قائمة المادر والمراجع** **126**
- فهرس المحتويات 132